



الموضوع

أثر المراقبة الأوروبية على ميزان المدفوعات (2012-2005)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ غقال إلياس

إعداد الطالب(ة):

■ باباحنيني فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعاء

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم و أكرمنا بنور الفهم
و افتح علينا بمعرفة العلم و حسن أخلاقنا بالحلم و
سهل لنا أبواب فضلك يا أرحم الراحمين يا رب
العالمين.

كلمة شكر و تقدير

لايسعنا بعد اكمال هذه المذكرة الا ان نحمد الله عز و جل
و نشكره على عظيم نعمته و جليل سلطانه و هو مبدأ الحمد
ومنها.

ثم نجيز بالشكر الوافي الى استاذنا المشرف الدكتور

"الياس خقال"

الذي افادنا بعلمه و آرائه القيمة رغم التزاماته الكثيرة
سائلين المولى عز و جل ان يحفظه و يجزيه عنا خير الجزاء.
كما نتوجه بالشكر الى كل من افادنا برأي او نصيحة و
امدنا بمعلومة او بفائدة من قريب او بعيد.

"اساتذة و عمال المكتبة"

فاطمة الزهراء

إهداء

بدأنا بأكثر من يد و فاسينا أكثر من هم و عانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سمر الليالي و تعب الأيام و خلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكته سعادتني بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتي العزيزة.

الى من سعى و شقى لانعم بالراحة و الهناء الذي لم يبذل بشيء من اجل دفتي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر الى والدي العزيز.

الى من حبهم يجري في عروقي ليحج ذكراهم فؤادي الى اخواتي زبيدة، سندسو دلال و اخواني عبد الحميد و عبد الرزاق.

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس الصافية الى رباحين حياتي و قرعة عيني جداتي الزهرة و حليلة و جدي محمد اطال الله في اعمارهم، و جدي حسين رحمه الله.

الى كل من اعمامي و زوجاتهم و اولادهم ، و عماتي و اولادهم.

الى كل من اخوالي و زوجاتهم و اولادهم و خالاتي و اولادهم.

الآن تفتح الاشعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا يضيء الا قنديل الذكريات ، ذكريات الاخوة البعيدة الى الذين احببتهم و احبوني صديقاتي العزيزات: هيفاء، راضية، فادية ، دليلة، عفاف.

الى من سرنا سويبا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الابداع الى من تكاتفنا بدا بيد و نحن نقطع زهرة العلم الى صديقاتي "عيشة، جهاد، مروة، رانيا، و داد، صفاء"

الى من علمونا حروفا من ذهب و كلمات من درر و عبارات من اسمى و اجلى عبارات العلم الى من صاغوا لنا علمهم حروفا و من فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم و النجاح الى اساتذتنا الكرام.

الى كل من ارادوا ان نذكرهم و لو بكلمة، و تبقى ذكراهم في القلب اجمل هدية الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية و اقتصاد دولي.

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، الى كل من نسيه قلبي و لم ينساه قلبي.

فاطمة الزهراء

المخلص:

يتناول هذا البحث دراسة لآثار التعاون الاقتصادي الجزائري الاوروبي الذي جسد في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، الذي وقعت عليه الجزائر في 22 افريل 2002 و دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005. و بذلك يبدأ العد التنازلي لإقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017، و زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري تجاه الاتحاد الأوروبي و التي تم تأجيلها إلى آفاق 2020 في التعديلات التي طالبت بها الجزائر عام 2010 و التي تم التوقيع عليها في 2012.

و خلصت الدراسة الى ان هذه الاتفاقية اثرت على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات التجارية و الراسمالية، فالآثر الاول يمكن تسجيله في تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية و زيادة راس المال المادي، اما الاثر الثاني يكمن في سد حاجيات السوق الوطنية اذا ما وجهت هذه الاستثمارات الاجنبية الى القطاعات التي تحل محل الواردات.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الاورومتوسطية، الشراكة الاوروجزائرية، ميزان المدفوعات,

Résumé:

Cette recherche examine les effets de l'organisme de coopération économique européenne algérienne en accord de partenariat Audzairah, qui a été signé par l'Algérie le 22 Avril 2002 et est entré en vigueur à la lumière de Spettmbr2005.o ainsi que commence le compte à rebours pour la mise en place du libre-échange entre la zone deux partis dans les perspectives pour 2017, et d'augmenter l'ouverture économie algérienne vers l'Union européenne et qui a été ajournée aux perspectives pour 2020 dans les amendements demandés par l'Algérie en 2010 et qui a été signé en 2012.

Et l'étude a conclu que cette entente a affecté la balance des paiements par le biais de diverses opérations entreprises privées processus et le capitalisme, la première Valather peut être enregistrée dans les flux de capitaux étrangers et d'augmenter le capital physique, tandis que le second effet est de combler le marché national doit se réalisé ces investissements étrangère aux secteurs qui remplacent les importations.

Mots clés: le partenariat euro-méditerranéen, la Audzairah partenariat, la balance des paiements.

الصفحة	العنوان	
I الآية.....	
II الدعاء.....	
III كلمة شكر.....	
IV الإهداء.....	
V الملخص باللغة العربية.....	
VI الملخص باللغة الفرنسية.....	
[أ - هـ]	المقدمة عامة	
ب طرح الإشكالية.....	
ب فرضيات البحث.....	
ج أسباب اختيار الموضوع.....	
ج أهمية البحث.....	
ج أهداف البحث.....	
د المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....	
د موقع البحث في الدراسات السابقة.....	
هـ محتويات البحث.....	
[2 - 34]	الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية	الفصل الأول
2	تمهيد
3 ماهية الشراكة	المبحث الأول
3 مفهوم الشراكة وخصائصها	المطلب الأول
3 تعريف الشراكة	أولا
4 خصائص الشراكة	ثانيا
5 أشكال الشراكة وأهدافها	المطلب الثاني
5 اشكال الشراكة	أولا

6	أهداف الشراكة	ثانيا
7	أسباب اللجوء إلى الشراكة و الاثار الاقتصادية لها	المطلب الثالث
7	أسباب اللجوء الى الشراكة	أولا
7	الاثار الاقتصادية للشراكة	ثانيا
10	الشراكة الأورو متوسطة	المبحث الثاني
10	مفهوم الشراكة الأورو متوسطة وأهدافها	المطلب الأول
10	مفهوم الشراكة الأورو متوسطة	أولا
11	أهدافها الشراكة الأورو متوسطة	ثانيا
12	مضمون و سبل تفعيل الشراكة الأورو متوسطة	المطلب الثاني
12	مضمون الشراكة الاوروجزائرية	أولا
14	المحاور الرئيسية للشراكة الاورومتوسطة	ثانيا
15	فرص وإمكانيات و شروط نجاح اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	المطلب الثالث
15	فرص وإمكانيات التعاون المتوسطي	أولا
16	شروط نجاح إتفاقيات الشراكة	ثانيا
17	طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية ومضمونها	المبحث الثالث
17	طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية و مضمونها	المطلب الأول
17	العلاقات الاقتصادية الاورو-جزائرية في اطار اتفاقية التعاون لسنة1976:	أولا
17	خطوات انتقال الجزائر الى التحالفات و الشراكة الدولية.	ثانيا
19	مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية	ثالثا
24	دوافع ، اهداف وشروط نجاح اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	المطلب الثاني
24	دوافع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية	أولا
25	أهداف الشراكة الأورو جزائرية وشروط نجاحها	ثانيا
26	شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائري	ثالثا
26	الاصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة و الاستثمار و العراقيل التي تواجه	المطلب الثالث

فهرس المحتويات.....

	الاتفاقية	
26	الاصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة و الاستثمار:	أولا
32	عراقيل ومعوقات الشراكة الأورو جزائري	ثانيا
34		خلاصة الفصل
-36] [73	مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات	الفصل الثاني
36		تمهيد
37	ماهية ميزان المدفوعات.	المبحث الأول
37	مفهوم ميزان المدفوعات.	المطلب الأول
37	تعريف ميزان المدفوعات.	أولا
38	المفاهيم المرتبطة بميزان المدفوعات.	ثانيا
40	اهمية ميزان المدفوعات	المطلب الثاني
41	العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.	المطلب الثالث
42	تركيبية و العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.	المبحث الثاني
42	تركيبية ميزان المدفوعات	المطلب الأول
42	حساب المعاملات الجارية.	اولا
45	حساب رأس المال(العمليات الراس مالية)	ثالثا
47	بند السهو و الخطأ	ثانيا
49	مبدأ القيد المزدوج و كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات	المطلب الثاني
49	مبدأ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات	أولا
51	كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات	ثانيا
53	التفسير الاقتصادي لارصدة ميزان المدفوعات.	المطلب الثالث
56	التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و كيفية معالجته	المبحث الثالث
56	التوازن في ميزان المدفوعات	المطلب الأول
56	مفهوم التعادل المحاسبي و التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	اولا
59	انواع التوازن في ميزان المدفوعات	ثانيا
60	الاختلال في ميزان المدفوعات	المطلب الثاني
60	تعريف العجز في ميزان المدفوعات و انواعه.	اولا

فهرس المحتويات.....

62	اسباب العجز في ميزان المدفوعات و نتائجه.	ثانيا
66	آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	المطلب الثالث
66	التصحيح عن طريق آلية السوق:	اولا
72	التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة	ثانيا
73		خلاصة الفصل
-75] [109	انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات	الفصل الثالث
75		تمهيد
76	انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الحساب الجاري الجزائري.	المبحث الأول
76	انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الواردات الجزائرية.	المطلب الأول
76	التركيبية السلعية للواردات	أولا
78	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:	ثانيا
81	معدلات نمو واردات الاتحاد الاوروبي.	ثالثا
82	انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الصادرات الجزائرية.	المطلب الثاني
82	التركيبية السلعية للصادرات.	أولا
85	التوزيع الجغرافي للصادرات .	ثانيا
89	الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي.	ثالثا
91	انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على رصيد الحساب الجاري.	المطلب الثالث
93	انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الميزان الراسمالي	المبحث الثاني
93	انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.	المطلب الأول
93	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	أولا
95	توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاعات.	ثانيا
98	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	ثالثا
99	انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على رؤوس الاموال الرسمية و ميزان السهو و الخطا	المطلب الثاني
99	ميزان رؤوس الاموال الرسمية	أولا
100	تطور رصيد ميزان السهو و الخطا	ثانيا
100	تطور رصيد الميزان الراسمالي ككل	ثالثا

..... فهرس المحتويات

102	انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان مدفوعات و الاقتصاد الجزائري	المبحث الثالث
102	انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر .	المطلب الأول
104	المطلب الثاني: اثار الاتفاقية على القطاعات الاقتصادية	المطلب الثاني
104	الآثار على القطاع الصناعي	أولا
104	الآثار على القطاع الزراعي	ثانيا
104	الآثار على قطاع الطاقة	ثالثا
105	الآثار المتوقعة على القطاع المالي	رابعا
107	آثار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على القطاعات غير الاقتصادية في الجزائر	المطلب الثالث
107	الآثار المتوقعة على قطاع الادارة و القضاء	أولا
107	الآثار المتوقعة على قطاع التعليم	ثانيا
107	الآثار المتوقعة على القطاع الاجتماعي	ثالثا
108	الآثار المتوقعة على قطاع الاعلام و الامن و المواصلات	رابعا
109		خلاصة الفصل
-111] [114		الخاتمة العامة
116		قائمة المراجع
121		فهرس الجداول
123		فهرس الأشكال
125		فهرس المحتويات

فهرس الجداول

رقم الصفحة	مخوان الجدول	رقم الجدول
19	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في طار البروتوكولات المالية(1978-1996)	(01-01)
22	التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية	(02-01)
49	ملخص لكافة بنود ميزان المدفوعات و الشكل الذي يتخذه	(01-02)
52	مبدا القيد المزدوج	(02-02)
54	تسجل المعاملات في ميزان المدفوعات	(03-02)
59	اشكال ميزان المدفوعات	(04-02)
62	انواع الاختلالات الاقتصادية	(05-02)
77	التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (2005-2013).	(01-03)
80	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005- 2013)	(02-03)
84	التركيبية السلعية للصادرات	(03-03)
87	التوزيع الجغرافي للصادرات	(04-03)
91	توزيع الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي حسب القطاعات	(05-03)
93	تطورات الميزان التجاري(2005-2012)	(06-03)
95	حجم الاستثمارات المباشرة في الاجزائر من خلال عدد المشاريع و المبالغ المالية	(07-03)
98	توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاعات	(08-03)
100	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال(2002-2012)	(09-03)
101	تطور ميزان رؤوس الاموال في الجزائر خلال الفترة(2005-2012)	(10-03)
101	تطور رصيد ميزان السهو و الخطا خلال (2005-2012)	(11-03)
102	تطور رصيد الميزان الراسمالي خلال (2005-2012)	(12-03)
104	تطورات رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2012)	(13-03)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	المؤسسات المكلفة بالاستثمار في الجزائر	(01-01)
69	آلية استعادة التوازن في ظل قاعدة الذهب.	(01-02)
71	آلية استعادة التوازن في ظل سعر الصرف المرن.	(02-02)
79	تطور الواردات الجزائرية .	(01-03)
82	تطور الواردات من الاتحاد الاوروبي.	(02-03)
83	معدلات نمو واردات الاتحاد الاوروبي و معدلات نمو الواردات الكلية (2005-2012)	(03-03)
86	تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج.	(04-03)
76	معدل نمو الصادرات	(05-03)
89	يوضح توزيع صادرات الجزائر حسب الدول المستقبلية للصادرات لسنة 2012	(06-03)
90	توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بين دول الاتحاد الاوروبي و بقية دول العالم (2005-2012)	(07-03)
92	يبين نمو الصادرات خارج المحروقات الموجهة الى الاتحاد الاوروبي للفترة (2005-2012)	(08-03)
92	نمو الصادرات الجزائرية الموجهة الى الاتحاد الاوروبي	(09-03)
94	يوضح تطور الميزان التجاري	(10-03)
97	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها خلال الفترة (2002-2012)	(11-03)
99	عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.	(12-03)
99	المبالغ المالية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال (2002-2012)	(13-03)
100	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها خلال الفترة (2005-2012)	(14-03)
103	تطور رصيد الميزان الراسمالي خلال الفترة (2005-2012)	(15-03)
105	رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة (2005-2012)	(16-03)

تمهيد:

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية.

وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية)،

ومن هذا المنطلق تمثل دول شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الجيوستراتيجي الهام من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى، ولهذا فهي تعتبر من المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي التي لا يمكن التخلي عنها، ولهذا جاءت اتفاقية الشراكة التي تهدف أساسا إلى خلق منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وبناء منطقة من الرفاه والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر.

وفي هذا الاتجاه أمضت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا الإسبانية في أبريل 2002 م و نص على التحرير الكامل للسوق الجزائرية بخصوص الاستيراد والتصدير مقابل منح فرص محدودة أمام التصدير الجزائري إلى أوروبا، إضافة إلى إزالة الحواجز التي تعرقل التجارة والقدرات التنافسية. و يعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 م منعظا حاسما أمام الاقتصاد الجزائري نتيجة ما سيترتب عنه من آثار وانعكاسات اقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، خاصة وأن الجزائر تتمتع بعلاقة ارتباط وثيقة بالإتحاد الأوروبي يبرزها حجم المبادلات القائمة بين الطرفين من جهة، وتبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير لقطاع المحروقات من جهة ثانية، و باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد

المنافسة الأوروبية للدفاع عن حصتها في السوق تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة في المجالات ذات المصلحة .

وكما هو معلوم، أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير و الاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود، ويتعين أداؤها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى (ميزان المدفوعات).

ولأهمية هذا الأخير اصبح من الضروري دراسة اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و الآثار التي تحدثها على المدى القريب والبعيد عليه من خلالها يمكن تقييم هذه الاتفاقية انطلاقا من أهمية وخطورة ميزان المدفوعات. ونتساءل عن ما تحدثه هذه الاتفاقية من تبعات على مستواه، ومن هذا المنطلق نقوم بطرح الإشكالية كالتالي:

ما هو تأثير اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

1 الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بكل جوانب الدراسة نجزئ هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يمكن ان يمثل اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي اطارا حقيقيا للتعاون الاقتصادي المتبادل في ظل الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الطرفين؟
2. هل تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟
3. ما هي المكاسب التي يمكن ان يحققها الجزائر من وراء تجربتها في الشراكة الاوروبية؟

2 الفرضيات:

نعتمد في تحليلنا ومعالجتنا لهذا الموضوع على مجموعة من الفرضيات:

1. اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية تكريس للتبعية الاقتصادية للاتحاد الاوروبي في ظل المنافسة العالمية الحادة و العولمة الاقتصادية .
2. تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
3. الاقتصاد الجزائري ليس في مستوى منافسة اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي.

3 أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

1. حداثة و تجدد موضوع الشراكة
2. نقص الدراسات والبحوث التي تناولت تقييم الشراكة من خلال تحليل آثارها.
3. محاولة لفت اهتمام المسؤولين إلى آثار هذه الاتفاقية، بدلا من التسرع في إمضاء العقود.

4 أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول ظاهرة معاصرة لم تتحدد معالمها بعد بصورة نهائية، ولقد اعتبرتها الكثير من الدول محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية، و آلية ناجعة للتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة.

5 أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

1. محاولة التعرف على ماهية الشراكة طبيعتها، أشكالها، آثارها.
2. إبراز أهمية الشراكة بالنسبة للميزان مدفوعات الدولة الجزائرية.
3. استعمال البيانات و الاحصائيات في تقييم أثر الشراكة على مستوى ميزان المدفوعات.
4. عرض الامتيازات التي حققها ميزان المدفوعات بفعل الشراكة و الاستفادة منها.

6 المنهج المستخدم :

لقد تم إعتداد المنهج التاريخي و ذلك عند تطرقنا إلى المسار التاريخي لمشروع الشراكة و جذور العلاقات الأوربية الجزائرية، كما أنه ولأن التفسير الجيد لا يأتي إلا نتيجة لوصف شامل يلم بأطراف الظاهرة وتحليل شبكة العلاقات القائمة بين عناصرها فقد تم اعتماد المنهج الوصفي و التحليلي القائمين على دراسة الأسس النظرية والأدبيات المتاحة في المراجع التي توضح طبيعة ومفهوم كل متغير، وتحليل ذلك لاستنتاج كيفية التأثير على ميزان المدفوعات ، ومزج ذلك مع دراسة تقوم على تحليل الجداول والبيانات التي تم جمعها من خلال الجهد الشخصي وبالاعتماد على بعض مراكز البحث المتخصصة.

7 حدود الدراسة:

عمدنا في هذا البحث على دراسة الشراكة الاوروجزائرية كشكل من أشكال التعاون ، و اخترنا المركز المالي للدولة لمعرفة مدى تاثير شراكة عليه سواء كان ايجابيا اوسلبيا،كما انه تتمثل الحدود الجغرافية للبحث في كامل تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. .
في الدراسة التحليلية حددنا فترة زمنية تمتد 2005الى 2013، بدايتها تعتبر السنة التي بدأ فيها تجسيد عقود الشراكة وتتبع التطورات و التأثيرات التي حصلت الى غاية عام 2013.

8-الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الشراكة الأورو-متوسطية جانب من موضوع أشمل وهو التكتلات الإقليمية، فقد حضي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، إلا أن ما يميز الشراكة عن التكتلات الإقليمية هو ضمها لمجموعة من الدول متباينة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها ما يلي:

اولا: دراسة منصري نجاح ، " الشراكة الأورو - جزائرية و آثارها على التجارة الخارجية - حالة الجزائر - رسالة ماستر - غير منشورة - جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2010،2009 ، تناولت في دراستها أثر اتفاقية الشراكة على التبادل و التجارة الخارجية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، و التوصل من خلال دراستها إلى أن اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية أدت إلى زيادة حجم الصادرات الجزائرية .

ثانيا:دراسةسليمان بلعور، اثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية-حالة مجمع صيدال- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة اعمال ، جامعة الجزائر،2003،2004، حاول الباحث ابراز اثر الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثا:شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي ، اطروحة لنيل دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003، 2004، هدفت الدراسة للوصل الى تحديد طبيعة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي ومن خلاله الجزائر في العولمة الاقتصادية و معرفة الحواجز و العراقيل التي تواجه هذا المسعى الذي تدخله دول المغرب العربي من بوابة الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، و الوقوف على مجمل التأثيرات الداخلية و الخارجية مع تبيان الجوانب العلمية و التكنولوجيا الاقتصادية جراء ذلك.

رابعا: طالبي بدر الدين، الشراكة الاورومتوسطية و اثارها على اقتصاديات المغرب العربي "دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2010، 2011، وقد هدفت الدراسة الى ابراز الاثار التي يحثها اتفاق الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الفلاحي ،و تقديم صورة عن اهتمام هذا المشروع بالقضايا الفلاحية التي تعيشها دول البحر الابيض المتوسط، ومنها الجزائر بالاضافة

الى الكشف عن حجم الاستثمار الاجنبي و نوعيته في القطاع الفلاحي و ذلك من خلال متابعة و معاينة ملف هذا القطاع.

بالاضافة الى العديد من اطروحات الدكتوراه ووسائل الماجستير الذي تم الاشارة الى معظمها في قائمة المراجع.

اما بالنسبة لدراستنا فستركز على الاثار التي نتجت عن الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات حيث سنقوم بدراسة على الاثر على الحساب الجاري و تدفقات رؤوس الاموال و التي هي في الغالب استثمار اجنبي مباشر و هذا يكون خلال سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية.

9 هيكل البحث:

للإمام بجوانب الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول:

- سنتناول في الفصل الأول الايطار المفاهيمي للشراكة الاوروجزائرية وذلك من خلال التطرق الى ماهية الشراكة و كذا الشراكة الاورومتوسطية بعد ذلك الى طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية ومضمونها .

- اما بالنسبة لفصل الثاني الذي بعنوان عموميات حول ميزان المدفوعات سنتطرق فيه الى ماهية ميزان المدفوعات من خلال تعريفه واهميته وكذا اهدافه بالاضافة الى تركيبته بعد ذلك الى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات و كيفية معالجته.

- سنتطرق في الفصل الثالث اثر الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات، الذي يتضمن انعكاساتها على الميزان الجاري و كذا الميزان الراس مالي كما سنتطرق الى انعكاساته على ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري الذي سنتطرق فيه الى انعكاساتها على القطاعات الاقتصادية و غير الاقتصادية .

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

تمهيد

تقتضي التحولات التي يعرفها العالم حاليا مع تزايد حدة المنافسة في ظل العولمة من جميع البلدان خاصة النامية منها، رفع تحديات كبرى في مجال الاستثمار و تحسين الانتاجية و خلق فرص العمل و هذا يتطلب البحث عن فرص الشراكة الاجنبية التي تفسح مجالا للتعاون و تبادل المعارف و التقنيات المتطورة، فقد جاء هدف الشراكة الأورومتوسطية إلى بناء شكل التكامل الاقتصادي بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة من جهة، و الشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون أطرافا نامية في الجهة المقابلة، وهذا ضمن إطار ما سمي بالإقليمية الجديدة.

و قد ترجمت الشراكة الأورومتوسطية على المستوى الثنائي بعقد اتفاقيات للشراكة ثنائية بين الطرف الأوروبي من جهة و الشركاء المتوسطيين من الجهة الأخرى بصفة انفرادية، ومن بين هؤلاء الشركاء الجزائر التي وقعت اتفاق الشراكة في 22 أبريل من عام 2002 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر من عام 2005 و الذي كان تحت عنوان الشراكة الاوروجزائرية.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: ماهية الشراكة

لقد لعبت الشراكة دورا كبيرا في وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية، و الشراكة كآلية للتحالف بين المؤسسات تعتبر من المداخل الإستراتيجية لاقتحام الأسواق الخارجية ، لأجل الاستفادة من وفرة التجارة الدولية من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على تطوير المؤسسات المحلية تقنيا.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة وخصائصها.

إن المنطلق الاقتصادي المعاصر وضع أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في عدة ميادين أساسية هامة تمثل كل من الشراكة، التعاون والاتحاد مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم مع بداية القرن العشرين إذ بدأت الدول انتهاز سياسة جديدة تركز على جملة من الاستراتيجيات. فقد ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت آنذاك بصعود قوى جديدة من آسيا وهيمنة البنية الأمريكية على أوروبا.

أولاً: تعريف الشراكة

لقد تعددت مفاهيم الشراكة ويمكن أن نذكر منها ما يلي:¹

تعريف 1: " العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلي الغايات المنشودة والمتوقعة " .

تعريف 2: " الشراكة شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل خدمات " .

تعريف 3: " الشراكة حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق بين المشاركين المتعاونين علاقة متميزة تركز على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل ، بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاونين .

تعريف 4: " اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيين أو معنويان أو أكثر على المساهمة في المشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات" .²

تعريف 5: " هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجيا وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في ، رأس المال (الملكية) ، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية ، والمعرفة التكنولوجية والمساهمة كذلك في كافة عمليات

¹ تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ استثمار - دراسة حالة الجزائر . مداخلة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية " . جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 09/08 ماي 2004 ، ص3

² بن حبيب عبد الرزاق ، حوالم رحيمة : الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، يومي 22/21 ماي 2002 ، ص4، 5.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية".¹

ثانيا : خصائص الشراكة

- إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، هذه العملية لها جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:²
- 1 -هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف؛
 - 2 -التقاء أهداف المتعاملين، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل ، والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين؛
 - 3 -التقارب والتعاون المشترك، حيث لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة ؛
 - 4 -علاقات التكافؤ بين المتعاملين؛
 - 5 -خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة؛
 - 6 -قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة؛
 - 7 -لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة . . . الخ؛
 - 8 -لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة؛
 - 9 -تنسيق على الأقل في مجال القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط محل التعاون؛
- ففي هذا الإطار نمت الاتجاهات نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية وتوسيع الأسواق بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل يفترض تنمية وتطوير الأقاليم والدول المختلفة وذلك بخلق أنشطة إنتاجية وصناعية بها لرفع قدرتها الإنتاجية وبالتالي رفع الطلب المحلي ورفع طاقاتها التصديرية.

¹ حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان ص 426.

² نواتي محمد، اثر الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري-دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998 - 2008-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010،ص4.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثاني: أشكال الشراكة وأهدافها

الشراكة هي تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استراتيجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك أشكالا عديدة كما تتعدد أهدافه باختلاف الأطراف المشاركة.

أولا: أشكال الشراكة

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تتمثل في:¹

1 -الشراكة الصناعية:

تسعى الدول المستقبلية لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي و التكنولوجيا في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، واكتساب خبرات أجنبية، و استغلالها الأمثل للطاقة و الثروات المتوفرة لديها كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة و يمكن ذكر شركة جنرال موتورز (Général Motors)، التي تعتبر أول مصنع للسيارات العالمية، ومجموعة دايو (Daewo)، و التي تعتبر أهم مجموعة كورية لصناعة المعدات التقنية وصناعة المقاوله من الباطن.

2 -الشراكة التجارية:

هي علاقة تربط بين الممون و الزبون في مجال نشاطات بيع و شراء المنتجات داخل السوق المحلية او الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة، وتسمح للمتعامل المحلي بتقليل تكاليف المعاملات التجارية.

3 -الشراكة المالية:

و تتمثل في رأس المال و يمكن أن تتحقق هذه الشراكة بأشكال مختلفة منها:
أ +الاندماج: ويظهر هذا النوع على شكل شركة جديدة.

ب تسليم المفتاح باليد: ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية:

أ تقوم الدولة المضيفة بدفع مستحقات الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وصيانته و إدارته وتدريب العاملين فيه.

ب تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على الآلات والتجهيزات.

ج بعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

4 -الشراكة التقنية:

و تتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات و جلب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج. ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر:

¹ غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص4،3.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

أ - الشراكة في مجال البحث والتطوير.

ب - تحويل المعارف والخبرات.

ت - الترخيص، ويعني منح حق استخدام ابتكار التكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ريع نقدي محدد.

5 - الشراكة الخدمائية:¹

تعد هذه الشراكة إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت التسعينات في إطار التنافس الحاد بين المؤسسات والشركات العالمية في البحث عن الوسائل اللازمة للتمكن من توظيف رأس مالها في قطاع الخدمات، تنتوع العقود المبرمة في هذا القطاع بتنوع الخدمات فنجد على سبيل المثال عقود التسيير التي تستطع من خلالها المؤسسة الأجنبية بتسيير المؤسسة المحلية أو المختلطة الاقتصاد، فيتصرف المسير باسمها ولحسابها مقابل مبلغ من المال وهذا يضيف على العقد صبغة الوكالة التجارية ذات المصلحة المشتركة. تبرم إلى جانب عقود التسيير عقود الاشتراك ذلك بعد انقضاء مدة عقد التسيير ويكون موضوع هذه العقود، إدارة المعرفة والمهارات الفنية التي ينقلها صاحبها لفائدة المستفيد أهمها عقود استغلال الفنادق والمطاعم.

إضافة إلى كل هذه الأنواع التي سبق ذكرها. هناك أشكال أخرى للشراكة تتحدد حسب مشاركة الأطراف إذ يمكن أن تقوم الشراكة بين أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية، كما يمكن أن تكون اتفاقية بين شريكين أو أكثر، و تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المشاركة الو المتعاقدة فنجد:

أ - الشراكة العمومية: هي الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية.

ب - الشراكة الخاصة: والتي تتم بين شركات خاصة.

ت - الشراكة المختلطة: تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

ثانيا: أهداف الشراكة

نلخص أهداف الشراكة على النحو التالي:²

1 - أهداف اقتصادية: تختلف الأهداف الاقتصادية للشراكة من دولة إلى أخرى، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ - زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

ب - زيادة اتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم،

ج - تحسين معدل التبادل التجاري؛

¹ أو شن ليلي، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل الماجستير في القانون، غير منشورة تخصص: قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري- تيزي وزو- الجزائر، ص43،42.

² إبراهيم بوجلحة، دراسة تحليلية و تقييمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص-ص، 8-11.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

د تحسين مناخ الاستثمار؛

ه زيادة المنافسة؛

و تدعيم المركز التفاوضي؛

2 - أهداف غير اقتصادية: كما أن هناك بعض الأهداف غير اقتصادية تدفع بالدول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها و هذه الأهداف تأخذ الصيغة السياسية و من أهم هذه الأهداف:

أ - تفادي الخلافات و النزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، و تقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي؛

ب - تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية و اجتماعية و تاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية.

المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى الشراكة و الآثار الاقتصادية لها

أولاً: أسباب اللجوء إلى الشراكة

إن اللجوء إلى الشراكة يبرره التعاون بين الأطراف و تبادل المنافع الاقتصادية و تعظيم الاستفادة منها، ونذكر في هذا الصدد الأسباب التالية:¹

1 - الأسباب الخارجية: تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي و كلها ظروف تجبر الدول على إبرام اتفاقات و عقود شراكة قصد مواجهة هذه التحديات:

أ - تنامي ظاهرة العولمة؛

ب - تزايد حدة المنافسة؛

ج - التطور التكنولوجي و سرعة التغيير؛

2 - الأسباب الداخلية: وهي أسباب مشتركة بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة و تتمثل فيما يلي:

أ - الرغبة في النمو؛

ب - الرغبة في التعاون؛

ج - البحث عن تخفيض التكاليف؛

د - السيطرة على الأسواق و مراقبتها؛

ثانياً: الآثار الاقتصادية للشراكة

1 - الآثار الساكنة للشراكة: تناولت الدراسات الاقتصادية الآثار الساكنة للشراكة عن طريق تحليل اثر إقامة اتحاد جمركي على الدول الأعضاء في التكتل، و هي كالتالي:²

¹أوشن ليلي، مرجع سابق، ص-ص، 17- 22

²ابراهيم بوجلحة، مرجع سابق، ص،ص 21-26

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

أ - آثار إنشاء التجارة: في حالة إنشاء التجارة يتم استبدال الإنتاج المحلي الأقل كفاءة من حيث الإنتاج و الأكثر تكلفة، لان منتجاتها تصبح الأقل سعرا بعد إزالة التعريفات الجمركية في إطار التكامل الاقتصادي بين الدولتين.

بما يعني إنشاء تجارة يكون أثرها ايجابيا لأنها تعني استخدام أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد و بالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل التجارة، و هذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

ب - اثر تحويل التجارة: هذا الأثر يعني أن تستبدل واردات اقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد ينتج عن المعاملات التفضيلية بين الدول الأعضاء. حيث تصبح هذه الأخيرة بسبب السياسة التجارية التمييزية، متفوقة على الدول غير الأعضاء.

يمكن القول، أن تحويل التجارة يكون اثر سلبي على الدولة، فهي بالتالي تتكبد خسارة اقتصادية تتمثل في القيمة المالية المضافة التي تدفعها لاستيراد السلعة.

ج - اثر الاستهلاك: أن اثر الاستهلاك هو اثر مرتبط أساسا بالتغير في أسعار السلع الذي يحدث نتيجة قيام اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول حيث يمكن رصد مصدرين يحدثا انخفاضا مباشرا و آتيا في أسعار السلع و هما:

-إزاحة الحواجز الجمركية.

-نتيجة اثر إنشاء التجارة.

2 - الآثار الديناميكية للشراكة: نذكرها كما يلي:¹

أ - اتساع السوق:

بـ حيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، و هذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الكلب الداخلي و بالتالي زيادة استخدام الطاقات و الموارد الإنتاجية ، الأمور الذي يحقق و فرات الإنتاجية و زيادة المنافسة بين المشاريع و انخفاض الأسعار و تحسين الجودة.

ب - زيادة المنافسة: يشير هذا الأثر إلى أن زيادة الأسواق يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة داخل نطاق الدول الشراكة الأمر الذي يؤدي إلى تغيير هيكل الإنتاجية جراء المنافسة. و هذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية و زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإدارية للشركاء.

ج - تحقيق و فرات الحجم: إن القيام باتفاقية شراكة يتم بموجبه، رفع الحواجز التجارية بين الدول المشاركة يؤدي بذلك إلى اتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل الاتحاد و نتيجة ذلك تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها و تحقيق ما يسمى بوفرات الحجم، و يترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشآت الإنتاجية.

¹ابراهيم بوجلجة، مرجع سابق، ص،ص26-28،

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

د تحسين مناخ الاستثمار:

إن الآثار الديناميكية للشراكة تبدو متشابكة و مترابطة فيما بينها، زيادة المنافسة و تحقيق اقتصاديات الحجم الكبيرة الناتجة عن اتساع السوق فان ذلك يؤدي إلى توسيع و زيادة الاستثمار و تحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى الدخول للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة .

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطة

يمثل مشروع الشراكة الأورو - متوسطة خطوة هامة نحو توسيع التعاون ما بين دول حوض المتوسط في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير فرص الدخل إلى الأسواق بعد تأسيس منطقة أورو متوسطة للتبادل الحر. ويستهدف اتفاق الشراكة الأورو متوسطة دعم سياسة دول الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب وشرق المتوسط وإعطاء بعد جديد للتعاون على المستوى الإقليمي و الجهوية لتنمية المنطقة في محيط يسوده السلم والأمن والاستقرار.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورو متوسطة وأهدافها

يرتبط مفهوم الشراكة الأورو متوسطة بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوروبا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط.

أولاً: مفهوم الشراكة الأورو متوسطة

ويمكن ذكر بعض التعريفات التالية:¹

- 1 - أن مفهوم الشراكة الأورو-متوسطة من وجهة نظر ناصيف حتى أنها: " نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها قريب على أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية".
- 2 - أما مفهوم الشراكة الأورو-متوسطة من وجهة نظر أوروبية: " أنها توسيع الدعم الأوروبي لدول تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأس مالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم".
- 3 - مفهوم الشراكة الأورو-متوسطة من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط أنها: " وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغييرات جذرية في بنائها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة".

¹ غراب رزيقة، سجار نادية، مرجع سابق، ص،5.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

ثانيا: أهدافها الشراكة الأورو متوسطة

إن الأهداف المراد إدراكها من خلال هذه الشراكة تختلف من زاوية الدول الأوروبية من طرف والدول المتوسطية من طرف آخر ويمكن ذكرها كما يلي:¹

1 - أهداف المجموعة الأوروبية: وهي تدور حول:

أ - توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت بمقدرات الشرق الأوسط؛

ب - توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير؛

ت - التحكم والحد من الهجرة السرية القادمة من جنوب البحر المتوسط، والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.

2 - أهداف الدول المتوسطية: والتي تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ - التخفيف من الانعكاسات السلبية لإنظام دول شرق أوروبا إلى معاهدة ماستريخت.

ب - التخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة منطقة تبادل حر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية، والدول الآسيوية، المحيط الهادي والتي ستؤدي إلى تكوين أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجلبها أسواق ناشئة أو قوية.

¹قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية". جامعة فرحات عباس، الجزائر، 09/08 ماي 2004، ص3

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثاني: مضمون و سبل تفعيل الشراكة الأورو متوسطة

يعود اهتمام المجموعة الأوروبية بالبلدان المتوسطية إلى عدة أسباب اقتصادية و أمنية وسياسية لها علاقة وطيدة بالمصالح الأوروبية، وكذا الرغبة لدى هذه المجموعة في إنشاء شراكة مع هذه البلدان وتكون المكانة الأولى لأوروبا في كافة المجالات الأنشطة.

أولاً:مضمون الشراكة الأورو متوسطة

استكمالاً للمخططات التوسعية للإتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا وباتجاه الجنوب المتوسط أقام الإتحاد الأوروبي مشروع إطار تعاقدى بينه وبين الدول المتوسطية غير الأوروبية ليحل محل الاتفاقيات المبرمة سابقاً، فتمثل الشراكة الأورو-متوسطة تجمعاً إقليمياً يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم أسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا و إسرائيل.

وللاشارة فإن الإتحاد الأوروبي أقر لأول مرة إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط ويعود ذلك لسببين¹:

- أن البحر الأبيض المتوسط عنصر أساسي في استتباب الأمن في أوروبا ذاتها.
- البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق أوروبا الكبرى الممثلة في خطة الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العامل اقتصادياً، تقنياً، سياسياً وثقافياً.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الشراكة الأورو-متوسطة على أنها عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب السياسية و الاقتصادية والثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحدياً خطيراً للدول المتوسطية العربية تمس بمقوماتها الأساسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع والوطن ثقافياً واجتماعياً للوصول إلى أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد الموافق والخطط والبرامج إلى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلي.

تختلف الشراكة الأورو-متوسطة عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

¹ عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة ، العربية الأورو.متوسطية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص، ص، 193، 194.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

تتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الإتحاد الأوروبي بكل أعضائه وهياكله من جهة والدول العربية المتوسطة من جهة أخرى. و هي كالتالي:¹

1 - الإتحاد الأوروبي : ويشمل الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد (15 دولة) والممثلة بالهيئات الآتية:

أ - المجلس الأوروبي : يعتبر السلطة العليا في الإتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات, يجتمع المجلس مرتين في السنة, ويتناول الأمور المتعلقة بالإتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.

ب - اللجنة الأوروبية : تتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد, حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء, وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفقا لقرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي, الصندوق الزراعي الأوروبي, وصندوق التعاون.

ج - البرلمان الأوروبي : هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء, حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الإتحاد, وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

د - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية : وهي لجنة استشارية تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد, وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة عن الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوروبا الموحدة, وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة: كممثلي المنتجين وأصحاب العمل, وممثلي العمال... الخ.

هـ - محكمة العدل الأوروبية: تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء, وتعد المحكمة جلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

و - محكمة المحاسبة الأوروبية: تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة, وكذا نفقات وإيرادات المجالس و اللجان الأوروبية.

2 - الدول المتوسطة غير الأوروبية :

يضم الطرف الثاني في علاقة الشراكة الأورو-متوسطة اثني عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط, ويتعلق الأمر بـ 08 دولة عربية وهي (سوريا, لبنان, الأردن, فلسطين, مصر, تونس, الجزائر والمغرب) وكل من تركيا و مالطا وقبرص وإسرائيل.

¹ عمورة جمال, مرجع سابق, ص, ص, 194, 195, 196.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

ثانيا: المحاور الرئيسية للشراكة الأورومتوسطية

قدم الاتحاد الأوروبي للدول المرشحة ما يعرف بالاتفاقية النموذج والتي انطلقت منها المفاوضات، كما ان كل الاتفاقيات المقدمة لأي دولة لم تكن أكثر من الاتفاقية الأساس مع بعض التعديلات، وتضمن الاتفاقية النموذج ثلاثة محاور رئيسية:¹

1 -**الحوار السياسي والأمني**: ومن أهم الأهداف التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها من خلال التعاون المنظم في هذا الإطار ما يلي:

د -زيادة التقارب والتفاهم المشترك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك؛

هـ -العمل على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين؛

و -العمل على تقوية المبادرات المشتركة؛

ز -إقامة حوار دائم على المستوى البرلماني لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

2 -**التعاون الاجتماعي والثقافي**: اهتمت الاتفاقية بهذا الموضوع، وقامت بتحديد الأهداف وأولويات التعاون الاجتماعي فيما يلي:

أ - تقليل ضغوطات الهجرة من خلال خلق فرص عمل محلية؛

ب - ضرورة إعادة دمج المهاجرين غير الشرعيين؛

ج - تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

د - تحسين أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية؛

3 -**التعاون الاقتصادي والمالي**: تضمن الإعلان في جانبه الاقتصادي والمالي النقاط التالية:

1 -إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010، تزال من خلالها كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تشكل عائق في التجارة بين الدول المعنية، مع الإشارة إلى القواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة؛

2 -تتمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي وتبادل المعلومات ونقل الخبرة والتدريب؛

3 -القيام بحلقات النقاش ومؤتمرات مشتركة في مختلف القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك؛

4 -تقديم مساعدات تقنية وإدارية وتنظيمية؛

¹ عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر -بسكرة-الجزائر، 2007-2008، ص، ص، 64، 65، 66.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثالث: فرص وإمكانيات و شروط نجاح اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة

أولاً:فرص وإمكانيات التعاون المتوسطي

توجد مجموعة من الفرص والإمكانيات المطروحة لتحقيق نجاح التعاون المتوسطي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون ، نذكر منها:¹

1 -إن التقارب الجغرافي يرشح أوروبا ممثلة في دول الاتحاد الأوروبي كجارات طبيعيات أكثر من غيرها للتعاون مع الدول المتوسطية جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوروبا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضها من جهة أخرى، وبالتالي تجعل كلا منها عمقا استراتيجيا للآخر. هذه الفرصة لم تقوتها دول الاتحاد الأوروبي وسارعت في عقد مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد التعاون من خلال تحقيق اتفاقيات للشراكة تهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة استقرار وتنمية وازدهار على المدى، المتوسط، وخلق أكبر تجارية حرة في العالم على المدى الطويل؛

2 -وجود مجموعة من المشكلات التي تواجه الدول المتوسطية وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على دول المتوسط كلها، ومن بين هذه المشكلات نجد مشكل الهجرة، مشكل الإرهاب، مشكل التلوث البيئي، الأمن، الطاقة، المياه، نقل التكنولوجيا... هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية باعتبارها تمثل خطرا مشتركا لها. وقد تطرقت اتفاقيات المشاركة جميعها إلى هذه المشكلات حيث أمكن تقسيمها بشكل عام إلى ثلاث سلات هي: السلة الأمنية، السلة الاقتصادية، السلة الإنسانية؛

3 -إن الصيغة المتوسطية للتعاون، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة الشرق أوسطية التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات بالمختلفة لكلا الصيغتين، فإن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية؛

4 -إن الدول المتوسطية قد أقيمت بالفعل على الدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي صيغة أقوى للعلاقات لم تكن موجودة من قبل، وهذا يعتبر من المؤثرات القوية والجديدة للتقارب المتوسطي، ويبشر رغم كل المعوقات بنجاحه؛

¹ شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطة - حالة دول المغرب العربي-، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر، ص،ص، 117، 118

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

ثانيا: شروط نجاح اتفاقيات الشراكة :

- 1 -استقرار الاقتصاد الكلي: يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية وثقة لجلب المستثمرين الأجانب قصد تعويض الخسائر الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي وتشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة أيضا.
- 2 -تخفيض المديونية الخارجية: إن مشكل المديونية لا يساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي بسبب الآثار التي تترتب عنها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وعليه فمن الضروري إيجاد حلول للتخفيف أو التقليل من هذه المديونية على الدول العربية المتوسطة وذلك بتحويلها إلى سندات أو أسهم للاستثمار، أو إجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار أن أوروبا هي المدين الأساسي لهذه الدول وبإمكانها أخذ المبادرة وتقوم بما تم القيام به في الثمانينات بخصوص مديونية أمريكا اللاتينية، فيكون مثل هذا الإجراء مفيدا جدا بالنسبة للدول المتوسطة في هذا الظرف.
- 3 -تخفيف القيود التعريفية: إن الدخول في منطقة التبادل الحر يتطلب تغيير الهيكله الجبائية أي الضرائب المفروضة على النشاط الداخلي، لأن أثر المداخل الجبائية يتحدد بحجم الضرائب على التجارة الخارجية فالدول التي لا تتأثر هيكلتها الجبائية بالخسائر الجبائية الناتجة عن التجارة الخارجية ستكون لها أكثر الفرص للدخول أو الاندماج في منطقة التبادل الحر.
- 4 -وضع نظام أو شبكة للحماية الاجتماعية: إن تحرير التجارة سيؤدي إلى ضرب القطاعات المحمية، وبالتالي فإن القطاعات التي تود المحافظة على استمرارية نشاطها سوف تتحدد ببعض الإجراءات كتخفيض الأجور أو التسريح، وهذا ما ينعكس اجتماعيا على فئات عريضة من المجتمع (البطالة، الفقر . . الخ) ، فعلى الدولة أن تواجهها بسياسة اجتماعية صارمة.
- 5 -إصلاح التشريعات : ينبغي على الدولة أن تكيف إطارها القانوني من أجل جلب الاستثمار و الاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها أو تسمح لها بتحقيق الاندماج و اقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية) وتوفير الضمانات الكافية لهم .
- 6 -التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين: ينبغي أن يكون جميع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين على علم بفحوى هذه الاتفاقيات بمشاركتهم ومشاورتهم أثناء التفاوض وعند التطبيق، وإقناعهم أيضا بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا وما ينتظر المجتمع من تضحيات، وبالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا لإنجاح الشراكة ينبغي أيضا توفر الإرادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ في العلاقة وعدم التمييز والقناعة بالمشروع.

¹ عمورة جمال، مرجع سابق، ص،ص،239،238.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية ومضمونها

ترتبط الجزائر باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي تم إبرامه في سنة 1976 ينظم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين، ويتضمن ذلك الاتفاق منح مزايا للصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي دون أن تقدم الجزائر مزايا مقابلة لصادرات دول الاتحاد الأوروبي للجزائر.

وتضمنت الأسس التي طرحها الجانب الأوروبي مبدأ التبادل على أساس المعاملة بالمثل وتهيئة إطار مناسب للحوار والتعاون الاقتصادي، دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين كل دولة والاتحاد الأوروبي من خلال تحرير التجارة بين الطرفين، و إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية و مضمونها

تناول موضوع علاقات الأوروبية الجزائرية ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين الطرفين والقواعد التي حكمتها خلال الثلاثة عقود الماضية وبالضبط منذ اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 الى غاية دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005.

أولاً: العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976:

لم تتوقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963، و المورثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المتحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم لاتفاق بين الجزائر و فرنسا على حرية دخول المنتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية¹.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي تبنتها المجموعة كما اشرنا إلى ذلك آنفا، وبهذا وقعت الجزائر في 26 افريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطة اتفاقية التعاون، و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

¹ براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة:دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص، 7.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

فيما يخص مضمون الاتفاقية فهي تركز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات، إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون لاقصادي و التقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى¹:

- 1 تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.
- 2 دعم التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجيا وحماية البيئة.
- 3 تحرقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي و التقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية و التي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة 1978-1996 والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميذا، حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1978-1996 ب949 مليون (ECU) منها 309 مليون (ECU) في شكل إعانة مالية عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، و640 مليون (ECU) في شكل قروض ممنوحة من لبنك الأوروبي للاستثمار.

ففي هذا الإطار تم التوقيع على أربعة بروتوكولات مساعدة مالية بين الطرفين لأجل 5 سنوات لكل بروتوكول قابلة للتجديد كما هو مبين في الجدول رقم (01-01). مع الإشارة إلى انه تم إضافة 95 مليون (ECU) إلى البروتوكول المالي الرابع تم تقديمها في إطار ما يعرف "بالسياسة الأورومتوسطية المتجددة" و التي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج MIDA .

الجدول رقم(01-01): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في طار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996.

الوحدة:مليون (ECU) (وحدة نقدية أوروبية)

البروتوكول الرابع 1996-1991	البروتوكول الثالث 1991-1986	البروتوكول الثاني 1986-1982	البروتوكول الأول 1981-1978	البروتوكول شكل المساعدات
70	56	44	44	المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية
280	183	107	70	قروض البنك الأوروبي للاستثمار
350	239	151	144	المجموع

المصدر:براق محمد، ميموني سمير ، مرجع سابق،ص،8.

¹براق محمد، ميموني سمير ، مرجع سابق، ص،8، 9.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

وعند تقييمنا للتعاون المالي الأوروبي الجزائري في إطار البروتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة 1976-1996، نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول (01-01) أن 67% من المبلغ لإجمالي للبروتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك الأوروبي للاستثمار في حين أن 33% الباقية هي عبارة عن المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

و بالرغم من الزيادات الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول الثالث و الرابع عن سابقه، إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، بل كثر من ذلك انه لم يسدد لها ما تم تخصيصه (نسبة التسديدات الفعلية) حيث أن نسبة التسديد الفعلية بدأت تنخفض من بروتوكول لآخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر و لو كان ذلك بصورة ضئيلة، حيث قدرت هذه النسبة في البروتوكول الأول ب 83% في البروتوكول المالي الأول انخفضت إلى 65% في الثاني ثم إلى 16% في الثالث و 10% في البروتوكول الرابع ، ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو انخفاض في عملية التسديد الفعلية خلال الفترة 1976 - 1996 سوى 40% فقط من إجمالي هذه القروض.

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات وضعف نسب التسديد إلى عوامل من بينها تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل، في تفضل بلدان على بلدان أخرى علاوة على ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

ثانيا: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

تحتل اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية باهتمام كبير من القيادة السياسية الجزائرية، وقد كان هذا الاهتمام السبب في عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات على أعلى المستويات المختلفة قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الجزائر وأوروبا في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في 22 افريل 2002 بفالنسيا. وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي ابرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، علما أن الجزائر قد عبرت في 13 أكتوبر 1993 عن رغبتها في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي من اجل إبرام اتفاق شراكة، على غرار الدول العربية المتوسطة كتونس ومصر والمغرب، وقد دخل اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2005¹.

ويمثل تحرير تبادل السلع العنصر الأبرز في إطار اتفاقية الشراكة، و ينص الاتفاق الانتقالي الذي سيتيح التطبيق الفوري للشق الاقتصادي والتجاري لاتفاق الشراكة على تحرير تبادل السلع الصناعية وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية عبر خفض تدريجي لمعظم الرسوم الجمركية خلال فترة أقصاها 12 سنة.

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة، 2010، ص، 178.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

يتضمن القسم التجاري لاتفاق الشراكة التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية على أساس ثلاثة مراحل:¹

1 -تخص المرحلة الأولى الإعفاء من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الأولية والتي تمثل حوالي 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية؛

2 -أما المرحلة الثانية فهي تخ ص التفكيك الخطي و المتسارع على مدى 5سنوات (20%كل سنة) والذي سيشرع فيه سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وهي تخص المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية، والتي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي؛

3 -أما المرحلة الثالثة، فتتعلق بالمنتجات المصنعة نهائياً، والتي تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيتم تقليص الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنوياً ولمدة عشرة سنوات، علماً أن هذه المرحلة من التفكيك تبدأ سنتين بعد إمضاء الاتفاق، ولن تكتمل رزمة التفكيك الإجمالي إلا في آفاق 2017 و التي تم تأجيلها إلى 2020. والذي ستتولد عنه منطقة التجارة الحرة، والتي تنص على التبادل الحر فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية إلى جانب تقديم تنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والصيد البحري والمنتجات الزراعية الغذائية طبقاً لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

والجدول التالي يوضح مضمون اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص، 179.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

الجدول رقم (01-02): التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
(1)	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1,1 مليار دولار.	23%
(2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 22 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1,2 مليار دولار.	26%
(3)	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات أي 10% سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، تمثل 2,3 مليار دولار	50%

المصدر: يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص، 180

❖ المحاور الأساسية للاتفاق :

وقد ترجم هذا الاتفاق ضمن تسعة أبواب أساسية تتمثل فيما يلي:¹

الباب الاول: الحوار السياسي: يضم المواد من 3 الى 5 ، يقرر حوار سياسي و امني منتظم بين الطرفين، و يسمح هذا الاخير بانشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطة و استقرار امنها و تخلق مناخا من التفاهم و التسامح بين الثقافات.

¹مرسوم رئاسي رقم 05-159، المؤرخ في 27 افريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الاورومتوسطي، الجريدة الرسمية، عدد 27، 31 افريل 2005،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاقيات و اتفاقيات دولية، ص، 4، 25،

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

الباب الثاني: التنقل الحر للسلع: يضم المواد من 6 الى 29، تقوم المجموعة الاوروبية و الجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد الى 12 سنة كاقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وقد قسم هذا الباب الى ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الاول : الممنتجات الصناعية (المواد 7-11)؛

- الفصل الثاني: الممنتجات الزراعية و ممنتجات الصيد البحري و الممنتجات الزراعية المحولة(المواد 12-16)؛

- الفصل الثالث: احكام مشتركة (المواد 17-29)؛

الباب الثالث: تجارة الخدمات: يضم المواد من 30 الى 37، حيث يلتزم الاتحاد الاوروبي بمنح الجزائر معاملة الدولة الاولى بالرعاية.

الباب الرابع: المدفوعات و رؤوس الاموال و المنافسة و احكام اقتصادية اخرى : و يضم المواد من 38 الى 46 ، حيث يضمن لطرفين نقل رؤوس الاموال و المدفوعات الجارية و المنافسة، و قسم هذا الباب الى فصلين كما يلي:

- الفصل الاول: المدفوعات الجارية و تداول رؤوس الاموال (المواد 38-40)

- الفصل الثاني: المنافسة و احكام اقتصادية اخرى (المواد 41-46)

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي: يضم المواد من 47 الى 66، حيث يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة للشركاء الاقتصاديين¹.

الباب السادس: التعاون الاجتماعي و الثقافي: و يضم المواد من 67 الى 78، يهدف إلى ترقية التعاون في المجال الاجتماعي و الثقافي والتربوي ذات الاهتمام المشترك ، و قد قسم هذا الفصل إلى:

- الفصل الأول: أحكام متعلقة بالعمال(المواد 67-71)

- الفصل الثاني: الحوار في المجال الاجتماعي (المواد 72-73)

- الفصل الثالث: أعمال التعاون في المجال الاجتماعي(المواد 74-76)

- الفصل الرابع: التعاون في مجال الثقافة و التربية(المواد 77-78)

الباب السابع: التعاون المالي : و يضم المواد 79 الى 81، و يهدف إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية ،تشجيع الاستثمار الخاص لخلق مناصب الشغل ،تسهيل الدعم للتنمية الريفية الاهتمام بالآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر .

¹مرسوم رئاسي رقم 05-159، المؤرخ في 27 افريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الاورومتوسطي، الجريدة الرسمية، عدد 27، 31 افريل 2005، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاقيات و اتفاقيات دولية، ص،ص، 25، 28،

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

الباب الثامن: التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية: و يضم المواد 82 الى 91، و يهدف إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص لخلق مناصب الشغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية، الاهتمام بالآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر.

الباب التاسع: الأحكام المؤسسية العامة و الختامية : و يضم المواد 92 الى 110، حيث تم إنشاء مجلس الشراكة على مستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات ، وإنشاء لجنة الشراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق.

❖ الشق الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية: و يتضمن:¹

1 -إنشاء منطقة التبادل الحر:

ينص الاتفاق وفق ما جاء في المادة 6 على إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الإتحاد الأوروبي والجزائر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ،طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة .

2 -الشراكة والتعاون الاقتصادي:

يتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل، والتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة الأوروبية وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في خلق مناصب الشغل وتزايد حجم التبادلات وتنوعها كما وكيفا .و يرمي هذا التعاون إلى تحقيق عدة أهداف منها:

أ - تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر و تدعيم الشراكة في ميدان الصناعة.

ب تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين و الصناعيين الأوروبيين و الجزائريين و تبادل الخبرات ،تدعيم الجهود المبذولة في إطار تحديث و إعادة تنظيم القطاع الصناعي ،بما في ذلك صناعة تحويل المنتجات الزراعية عند القطاع الخاص و العام.

ج -مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و تطوير البحث العلمي.

د -المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

¹رقبية سليمة، الشراكة الأورو جزائرية ،هل هي نعمة ام نقمة ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول:اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على مرطومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، يومي:13-14 نوفمبر 2006،ص،ص، 4، 5.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثاني: دوافع ، أهداف وشروط نجاح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية
أولاً: دوافع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

تكمن دوافع الشراكة الأورو-جزائرية في الخصائص التي تتميز بها الجزائر من حيث مواردها الطبيعية مثل وفرة المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة واليد العاملة الهائلة المؤهلة. ومن حيث موقعها الجغرافي الاستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى لأنها تتربع وسط المغرب العربي، فهي تعد بوابة إفريقيا المطلة على جنوب أوروبا. فهذه القدرات التنموية الهائلة التي تخص بها الجزائر تعبر الحافز المشجع، قبل أي وقت مضى، على إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية تسمح لها بالخوض في مسار الدول الشركاء الأوروبية وغير الأوروبية ولاسيما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة¹.

هناك عدة دوافع تحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة:²

1 -دوافع الاتحاد الأوروبي: تتمثل فيما يلي:

أ - سعي الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.

ب - بما ان الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فان الجزائر تعد سوقا جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية.

ت - إضافة الى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات

ث - يضاف الى ذلك دافع اخر قوي وهو التعاون من اجل الأمن وتبادل المعلومات.

2 -دوافع الجانب الجزائري:

بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها أنها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية.

¹ غراب رزيقة، سجار نادية، مرجع سابق، ص، 11.

² مفتاح صالح، بن سميحة دلال، اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية:الدوافع، المحتوى، الأهمية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص، 3.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

3 -المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين: وتعد من بين اهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه مقدمة هذا الاتفاق إذ أوزعته إلى:¹

أ - الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات؛

ب - إقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها؛

ت -الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئية؛

ث -تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛

ج -إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطة؛

ثانيا: أهداف الشراكة الأورو جزائرية وشروط نجاحها

تتضمن الشراكة الأورو جزائرية العديد من المصالح لكلا الطرفين، إلا أن مصالح الدول الأوروبية تبدو أكثر من مصالح الدولة الجزائرية، وبالتالي فإن مزايا هذه الشراكة ستكون لصالح الدول الأوروبية في المقام الأول وهذا لعدة اعتبارات (سياسية، اقتصادية، تنمية، تقنية، ثقافية واجتماعية . . الخ).

فمن هذا المنطلق نحاول في هذا المبحث أن نتطرق إلى أهداف هذه الاتفاقيات لكلا الطرفين، ثم ننتقل إلى ذكر أهم شروط نجاح هذه الشراكة ، ثم في آخر هذا المبحث نحاول أن نقدم بعض العراقيل والعقبات التي وقفت وستقف أمام تنفيذها.

أولا: أهداف اتفاق الشراكة الأورو جزائرية .

هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ولكن سنركز على الأهداف الاقتصادية و السياسية لأنها أكثر الأهداف لتأثيرا على مستوى الاتفاقية من جانب دراستنا لهذا الموضوع²:

1 -توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتها و تعاونهما في كل الميادين التي يربانها ملائمة؛

¹مفتاح صالح، بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص،ص، 3، 4.

²الجريدة الرسمية، مرجع سابق، المادة 2، ص،3

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

- 2 -توسيع التبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين و تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع و الخدمات و رؤوس الأموال؛
- 3 -تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية؛
- 4 -تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات و التعاون داخل المجموعة المغاربية و بين هذه الأخيرة و المجموعات الأوروبية و الدول الأعضاء فيها؛
- 5 -ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد و الاجتماع و الثقافة و المالية.

ثالثا: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائري

إن إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة ت أهيل الاقتصاد كما ونوعا وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة قصد اكتسابها المردودية و النجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية في فترة زمن يق لا تتعدى 12 سنة ومن شروط النجاح نجد:¹

- 1 -دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 2 تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- 3 تقوية وإصلاح النظام الضريبي
- 4 تخفيض الدين الخارجي
- 5 زيادة التوجه نحو السوق الخوصصة و إصلاح القطاع العام
- 6 التوفيق بين المعايير والإجراءات الجمركية و الإحصائية وتنظيم السوق وسياسة و آلية الاستثمار .

المطلب الثالث:الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة و الاستثمار و العراقيل التي تواجه الاتفاقية

أولا:الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة و الاستثمار:

- 1 -الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة:
تصب هذه الإصلاحات أساسا في اتجاه التحرير التجاري و الاقتصادي و تطوير الصادرات خارج المحروقات و ما يلزم ذلك من إصدار القوانين و التشريعات التي تنظم ذلك.وقد تضمن ما يلي:²
أ - إصلاح الأطر القانونية:
و قد بدأت الجزائر في سنة 2003 بإجراء إصلاحات عميقة في القوانين و التشريعات التجارية ,كما قامت وزارة التجارة بتنظيم النشاطات التجارية كما يلي:

¹بورغدة حسين،قصاص الطيب، الشراكة الأورو-جزائرية واثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006،ص،7، 8

²بوجلخة ابراهيم ،مرجع سابق ،ص،196،192

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

-إصلاح القانون التجاري.

مراجعة القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالسجل التجاري .

-تخفيف إجراءات القيد في السجل التجاري.

-تطوير المهن و النشاطات التجارية التي تستوجب تشريعات خاصة القانون رقم 04-02 المؤرخ في جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

إن هذه الإصلاحات للأطر القانونية تسمح لوزارة التجارة بتنظيم الأسواق الداخلية و الأنشطة الاقتصادية وطاقتها للمقاييس الدولية بالتنسيق مع القطاعات التقنية المؤهلة , وضمان حماية صحة و أمن المستهلك من خلال تنظيم النشاطات والمهن التي تشكل خطرا من نوع خاص و تتطلب نصوص تنظيمية خاصة.

ب +إصلاحات في مجال المنافسة:

-لقد كان حق المنافسة ينظمه الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 إلا أنه حدث له تعديلات مهمة سنة 2003 و 2008. حيث جاء الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة ليُلغى السابق(95-06)و يتم إعادة صياغته من جديد في إطار مراجعة التشريعات المتعلقة بالمنافسة وتكريس الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز قواعد اقتصاد السوق، و اندماج الجزائر في القطاعات الاقتصادية العالمية و الإقليمية، فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و توقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما تجدر الإشارة إلى أن إصلاح قانون المنافسة جاء نتيجة لعدة دوافع نذكر أهم الأسباب الرئيسية فيما يلي:

- فصل القواعد المتعلقة بالمنافسة (اتفاقات واتفاقيات غير شرعية، التعسفات، وضعية الهيمنة والتجمعات) عن ما يربطها من الممارسات التجارية.

- الحد من الطابع القمعي، و وضع ميكانيزمات المشاورة والتعاون بين إدارة التجارة, مجلس المنافسة والمؤسسات لخلق ثقافة في السوق.

- ضرورة إعادة تشكيل مجلس المنافسة ومنحه دورا أكثر ديناميكية لضبط السوق وترقية المنافسة.

- الالتزام بالمتطلبات التي يفرضها اندماج الجزائر في الاقتصاد الجهوي والعالمي من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و ما يستلزم ذلك من تحديث وتطوير التشريع الوطني في مجال المنافسة.

كما يمكن إيجاز أهم ما جاء في الأمر رقم (03-03) المتعلق بالمنافسة كما يلي:¹

- تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق.

- مبدأ تحرير الأسعار (لسلطة رقابة الأسعار). بلمستثناء المواد الإستراتيجية التي يمكن أن تخضع لتحديد الأسعار من طرف السلطة المختصة.

- منع كل ممارسة مقيدة للمنافسة.

¹ القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل و المتمم للأمر 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

- مراقبة التجمعات الاقتصادية قصد زيادة الفعالية الاقتصادية و تحسين الظروف المعيشية للمستهلك.
- حدد كيفية تنظيم و تسيير مجلس المنافسة و التشكيلة الجديدة لأعضائه.
- أما سنة 2008 فقد تم تعديل الأمر رقم (03-03) بالقانون رقم (08-12) المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل و المتمم للأمر (03-03) و فيما يلي نذكر أهم الإصلاحات التي جاءت في هذا القانون:
 - تم توسيع مجال الممارسات التي تفيد المنافسة (المادة 10).
 - مجلس المنافسة له صلاحيات اتخاذ القرار (بالسماح أو الرفض) بلستثناء تلك الناجمة عن تطبيق نص تنظيمي أو تشريعي (المادة 19 و 21).
 - مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة,تحت وصاية وزير التجارة (المادة 23)
 - ميزانية مجلس المنافسة تخصص من ميزانية وزارة التجارة.
 - تم توسيع التشكيلة التي يتكون منها مجلس المنافسة لتضم ممثلين عن المستهلكين (المادة 24)
- المواد 56-58-59-62 و 63 تنص على العقوبات و كيفية تطبيقها.
- ج-الإصلاحات المتعلقة بتنمية الصادرات خارج المحروقات
- إن إستراتيجية تطوير الصادرات خارج المحروقات طرحت منذ سنوات الثمانينات ,ولكن لم تجد طريقها إلى التنفيذ ,أما اليوم فقد أصبحت تشكل ضرورة ملحة في ظل تحديات مواجهة المنافسة الأوروبية والعالمية التي تفرضها منظمة التبادل الحر الأورو جزائرية والانضمام إلى و يترتب عن ذلك من فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية .
- إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات ,كان الهدف منها ترقية المبادلات التجارية وبالأخص تطوير الصادرات خارج المحروقات ,وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية و بين أهم هذه الهيئات نذكر ما يلي¹:
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
- تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها وسيرها.
- الشركة الجزائرية للمعارض والصالونات
- هي شركة عمومية جاءت لتحل محل الديوان الوطني للمعارض و المؤتمرات الذي انشأ سنة 1971
- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات
- إنشاء هذه الشركة سنة 1996، وهي شركة مساهمة برأس مال 450مليار دينار جزائري، و تتكون من 10 مساهمين : 5بنوك و 5 شركات تأمين وهؤلاء المساهمين هم:

¹بوجلخة ابراهيم، مرجع سابق، ص، ص، 197، 198.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

البنوك: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

شركات التأمين: الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات، الشركة المركزية لإعادة التأمين و الشركة الجزائرية للتأمين
- الصندوق الخاص لتنمية الصادرات

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 بهدف توفير الدعم المالي للمصدرين لتطوير منتجاتهم لتأخذ مكانها في الأسواق الخارجية، و قد عرف هذا الصندوق منذ نشأته إصلاحات شاملة من خلال قانون المالية المكمل لسنة 2007

إن دعم الدولة من خلال الصندوق يمنح إلى كل مؤسسة تعمل في إنتاج السلع أو الخدمات مقيمة في الجزائر و تتشط في مجال التصدير. كما تحدد مبالغ المساعدة و الدعم من قبل وزارة التجارة حسب نسب محددة مسبقا اعتمادا على المواد المتاحة.

- الصندوق الوطني لتنظيم و تطوير الزراعة

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و يهدف إلى توفير الدعم المالي للمصدرين العاملين في مجال تصدير التمور. و يتعلق الدعم المالي الذي يقدمه هذا الصندوق بالتكفل بجزء من فوائد القروض من البنوك الجزائرية بنسبة 3 % حسب قيمة القرض المخصص لعملية التصدير و في نفس مدة القرض.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

2 -الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر

أ - قانون الاستثمار:

لقد بذلت الجزائر العديد من الجهود في سبيل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية، و في هذا الإطار جاء المرسوم التنفيذي رقم (93-12) المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار حيث جاء بما يلي:¹

-يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة للدولة أو لفروعها.

-يتم انجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريعات المعمول بها، ويجب التصريح بهذه الاستثمارات قبل انجازها لدى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها. و التي تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-لقد تضمن قانون الاستثمار (93-12) مجموعة من الحوافز و الإعفاءات و الامتيازات الضريبية للمستثمرين من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة وتقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب التي نلخصها فيما يلي:

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال الاستثمار بنسبة 5 بالألف للعقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري .
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة.
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة من الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمارات.

✓ عدم التمييز بين المستثمرين المقيمين و غير المقيمين (المادة 38).

✓ حرية إقامة الاستثمارات الأجنبية عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة.

وقد تم تعديل القانون رقم 93-12 بالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث جاء هذا الأمر لتفادي المشكلات و العراقيل التي ظهرت نتيجة لتطبيق التشريعات السابقة، حيث أهم ما جاء به هذا الأمر هو إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل (APSI) و إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

و أراد المشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 01-03 تحفيز الاستثمار في الجزائر، حيث نصت المادة 11 على انه بعد معاينة الاستغلال يستفيد المستثمر من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على

¹الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz>

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و كذا الإعفاء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي.

كما أصدرت الجزائر عدة نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية أخرى تنظم الاستثمار في الجزائر نذكر منها¹:
-الأمر رقم 06-08 المؤرخ 2006/07/15، يعدل و يتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

-المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/09، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره.

-المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09، يتضمن صلاحية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 2006/10/09، يتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-165 المؤرخ في 2006/10/03، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و تنظيمها و سيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 07-298 المؤرخ في 2007/09/27، يحدد مبلغ تحصيل مستحقات معالجة ملفات الاستثمار و كفاءاتها.

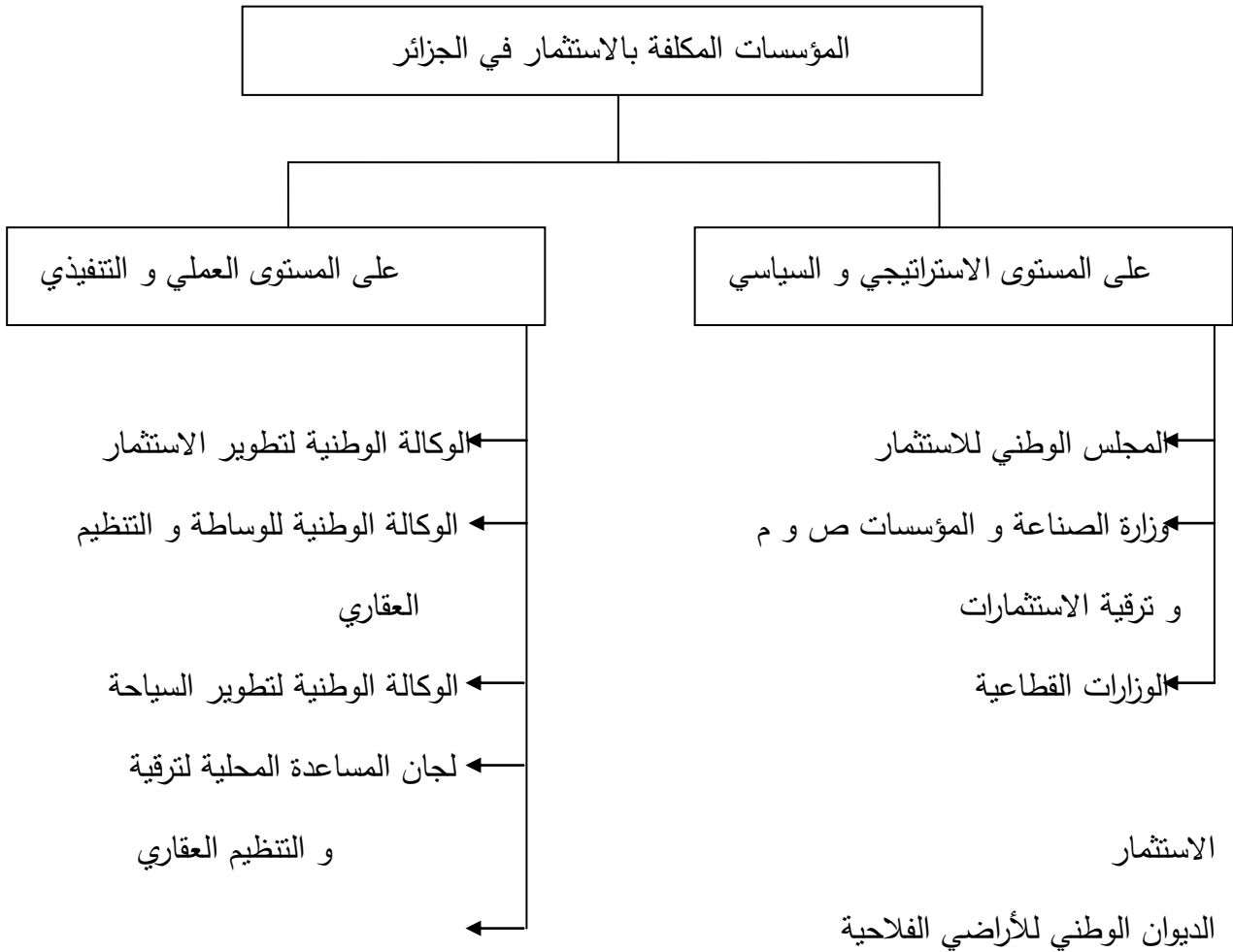
- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 2007/01/11، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

ب +الإطار المؤسسي المكلف بتطوير الاستثمار في الجزائر
لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة .لتهيئة وخلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية
فبالإضافة إلى إصدار القوانين و النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم وسير مجال الاستثمار في
الجزائر .فقد أنشأت عدة مؤسسات رسمية تقوم بتسيير ودعم مسار عملية تطوير الاستثمار في الجزائر.
الشكل التالي يوضح المؤسسات المكلفة بالاستثمار في الجزائر

الشكل رقم (01-01): المؤسسات المكلفة بالاستثمار في الجزائر



المصدر:بوجلخة ابراهيم، مرجع سابق،ص 200

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

ثانيا: عراقيل ومعوقات الشراكة الأورو جزائرية

إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا، يعتبر التقهقر في مستوى التنمية و غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي و الظروف الأمنية من بين العوائق التي تعترض الجزائر و تزيد من صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف و فرص الشراكة مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

وهي من بين النقاط التي تجعل الجزائر لها عوائق الشراكة الأورو جزائرية ما يلي:¹

- 1 على الجزائر بذل المزيد من الجهود للارتقاء و بصفة متميزة لمدة تزيد عن 8 سنوات حتى افاق 2010 للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية.
- 2 انعدام و ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن الشراكة الاقتصادية و تقلص حجم تبادلات الجزائر و الدول الأخرى في مجال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.
- 3 إمكانية تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.
- 4 و مما سبق يمكننا القول بان نجاح الشراكة يعتمد أولا وقبل كل شيء على إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية كالاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية و مندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشآت الرابطة بين ضفتي البحر المتوسط.

¹تسام فاروق، مرجع سابق، ص9،

الفصل الأول:..... الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو جزائرية.

خاتمة:

مما لا شك فيه أن أمر الشراكة أمر قد حسم، في حين يجب بالمقابل التعامل مع الوضع الراهن و التفكير بعقلية جماعية و بجدية يجعل المصلحة العامة للدول العربية فيما بينها فوق كل اعتبار على غرار دول الاتحاد الأوروبي. إن الجزائر يجب عليها العمل من اجل هيكلة اقتصادها بطريقة تجعل مؤسساتها جاهزة لمنافسة نظيراتها في الضفة الأخرى ووضع ركائز حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال إصلاحات شاملة وفقا لمتطلبات هذه الشراكة. لإنجاح اتفاق الشراكة يجب على الجزائر ان تعمل على:

- 1 -إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية و تحضيرها لرهانات المستقبل.
 - 2 -تحضير محيط ملائم للمؤسسة يساعدها على تحقيق التنافسية في هذا المحيط.
 - 3 -عصرنة المؤسسات المالية والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات و التسيير والتسويق و التحكم في التكنولوجيا.
 - 4 -إعطاء أولوية للصادرات والعمل على رفع حجمها ووضع برنامج خاص بالصادرات نحو الاتحاد الأوروبي وذلك للاستفادة من مزايا المنطقة الحرة.
 - 5 -السع إلى إنجاز برامج الخصوصية.
 - 6 -إنشاء و تنظيم مؤسسات إعلامية في الخارج تقوم أساسا بجلب المستثمرين عن طريق إيضاح المزايا النسبية والضمانات التي يمنحها الاقتصاد الجزائري وكذا الامتيازات التي تمنحها التشريعات الجزائرية للمستثمرين الأجانب.
- حقيقة انه لم يمر على إمضاء اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سوى بعض السنوات، ولكن رغم ذلك يجب على الجزائر أن تعمل بحكمة وتعقل لتستفيد من الآثار الايجابية وتقلص حد الإمكان من الآثار السلبية التي يمكن أن تتجز عن اتفاق الشراكة.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد سيقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والتأمين... الخ. كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب.

وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أداؤها في تاريخ معين ولذلك فإنه من المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة أن تعرف وعلى وجه التحديد حقوقها والتزاماتها. ومن هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات. وهذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة ليس فقط عن نقاط القوة أو الضعف في السوق الخارجي للاقتصاد القومي ومستوى التشغيل في الداخل لذلك سنحاول التطرق إلى ميزان المدفوعات ومكوناته مع الإشارة إلى كيفية تدوين المعاملات فيه. ثم نستعرض في لفكرة الفائض والعجز لما في ذلك من أهمية خاصة عند تحليل الميزان وسنقدم أيضاً في هذا الفصل الاختلال والتوازن في الميزان بالإضافة لسبل علاج هذا الاختلال.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الاول: ماهية ميزان المدفوعات.

تشكل بيانات المعاملات و التدفقات المالية بين بلد ما و العالم الخارجي، و التي يلخصها ميزان المدفوعات، الاساس الذي يقوم عليه اي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاديات، كونه يعتبر مؤشر ذو دلالة كمية وكيفية على مدى الحاجة لتصحيح و اعادة النظر في السياسات المتبعة.

المطلب الاول: مفهوم ميزان المدفوعات.

تعددت المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بتعريف ميزان المدفوعات، و يرجع ذلك الى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية المترتبة على تبادل السلع و الخدمات وغيرها من البنود الاخرى لميزان المدفوعات ومن خلال الصادرات والواردات التي تتم بين دول العالم، لكن هذه المفاهيم اتفقت في النهاية على عدد من الاركان الاساسية الذي يتخذ ميزان المدفوعات.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.

تعريف 1(صندوق النقد الدولي): "هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى، او بسبب هجرة الافراد، و التغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق ، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية العالم".¹

تعريف 2: "هو بيان اساسي و منسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين و حكومات و مؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني و حكومات ومؤسسات اجنبية، وهو ذو جانبيين لتلك المعاملات ، كما انه اسلوب لتنظيم الاستلامات و المدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة".²

تعريف 3: "هو السجل الاساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد اجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة".³ بيد ان تسجل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية تعد مسألة حيوية لاي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:⁴

1 من تطور حجم وقيمة و هيكل هذه المعاملات انها تعكس بالنتيجة امشاكل الاساسية و معطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية او دولية.

¹ امين صيد، سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى. سنة 2013، ص، 77.

² سمير فخري نعمه، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات ، عمان، الاردن، دار البيازوري العلمية، الطبعة الاولى، سنة 2011، ص، 70، 71.

³ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، الاردن، دار مجدلاوي، الطبعة الاولى، سنة 1999، ص، 115.

⁴ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 115، 116.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

- 2 ثم ان المعاملات هي الوليد الكبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
- 3 - اما هيكل هذه المعاملات فهي تعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته التنافسية و درجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لانهيكس حجم و هيكل كل من الانتاج و التصدير بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ، و درجة التوظيف ، و مستوى الاسعار و التكاليف ، و المستوى العلمي و التكنولوجي...الخ.
- 4 - و في ضوء ذلك، فان الميزان يشكل اداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع ، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية و الجغرافية او عند تصميم السياسات المالية و النقدية ، كذلك فان المعلومات المدونة في الميزان تعد ضرورة للبنوك و المؤسسات و الاشخاص سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ضمن مجالات التمويل و التجارة الدولية.
- و على صعيد اخر فانه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع اعضاءه تقديم موقف موازن مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم لمؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي للعضو.
- ثانيا: المفاهيم المرتبطة بميزان المدفوعات.**

تتمثل العناصر التي لها علاقة بميزان المدفوعات فيما يلي:

1 من حيث كونه بيانا محاسبيا.

يبين ميزان المدفوعات مجموع المدفوعات الواجب على الدولة سدادها الى الدول الاخرى ، و مجموع المتحصلات للدولة من الدول الاخرى و المبادلات التي انشأتها و الفرق بينهما ، فاذا كانت:¹

المدفوعات < المتحصلات ← عجز في ميزان المدفوعات
المتحصلات < المدفوعات ← فائض في ميزان المدفوعات

كما تقيم جل المعاملات بسعر السوق، غير ان الصادرات و الواردات تسعر بالسعر فوب (على ظهر السفينة) من ثم فهي لا تشمل تكلفة النقل لما وراء الحدود الوطنية. و في الغالب تسجل حسابات ميزان المدفوعات بعملة اجنبية تكون مستقرة (غالبا تكون الدولار).

و نعني بالعجز و الفائض هنا، العجز الاقتصادي لا المحاسبي، وهو ما سنتطرق له لاحقا في بحثنا.

2 من حيث المعاملات الاقتصادية:

و يعني في هذه الحالة:²

أ يعني بالمعاملات الاقتصادية الخارجية سواء العاجلة او الاجلة القيمة (او حتى لو كانت بدون مقابل)، و لا يهتم بشأن المعاملات المقامة على نفس الدولة المعنية.

¹ امين صيد، مرجع سابق، ص، 78.

² رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، الاسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، سنة 2007، ص، 341، 342.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ب يجب التفريق بين ابرام العملية الاقتصادية و بين دفع الدين الناشئ عنها ، فالميزان يهتم بتلك العمليات التي عقدت و دفعت خلال المدة المحددة للميزان، ولا يهتم بتلك العمليات التي لم يتم الدفع فيها، فمن وجهة نظر الميزان هي لم تتم بعد.

3 من حيث الإقامة:

يعنى بالمقيمين اقامة دائمة على اقليم الدولة سواء وطنيين او غير وطنيين، فالمهم هو الإقامة في ضمن حدود الدولة المعنية، و ليس المهم حمل جنسيتها، و يستثنى من هذا البعثات الدراسية، او الدبلوماسية، او السياح، نظرا لخضوعهم لاوامر و قوانين دولهم التي اوفدتهم و نظرا لاقامتهم المؤقتة (بالنسبة للسياح).و عليه، فان تعامل اثنان يحملان جنسيتين مختلفتين (غير مقيمين) على ارض دولة واحدة معينة، لا يدخل ضمن التعاملات الاقتصادية لميزان المدفوعات ، و لكن تعامل اثنان يحملان نفس الجنسية كل منهما يقيم في دولة مختلفة عن الاخر (احدهما في الدولة المعنية) يدخل في ميزان المدفوعات.¹

و ينحصر مفهوم المقيم في ثلاثة فئات:²

أ للوطنيين المقيمون في الداخل و الوطنيين المقيمون في الخارج بصفة مؤقتة.

ب للمؤسسات و الشركات الوطنية او الاجنبية التي تمارس نشاطها الرئيسي داخل الاراضي الوطنية.

ت الاجانب الذين يقيمون على ارض الوطن بصفة دائمة باستثناء الموظفين الذين يتبعون حكوماتهم.

اما غير المقيم فهو يتضمن الفئات الثلاثة التالية:³

أ -الوطنيين المقيمون في الخارج بصفة دائمة فيما عدا الموظفين الذين يتبعون حكوماتهم (الدبلوماسيين و افراد القوات المسلحة خارج الحدود).

ب المؤسسات و الشركات الوطنية و الاجنبية التي تمارس نشاطها خارج الاراضي الوطنية.

ت الاجانب الذين يقيمون في الخارج، و الاجانب الذين يقيمون في الداخل بصفة مؤقتة.

4 من حيث الفترة الزمنية:

لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية (التي عادة تكون سنة)، فبعض الدول المتقدمة تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة(كل 3 اشهر، مثل الولايات المتحدة الامريكية)، ويرجع هذا لتصحيح وضعها الخارجي ان وجد خطأ اولا باول، بدلا من الانتظار حتى نهاية العام. و يقوم اعداد ميزان المدفوعات على مبدا القيد المزدوج، فكل عملية تؤدي الى دخول متحصلات (ايرادات) تسجل في الجانب الدائن مرفقة باشارة موجبة، كما ان كل عملية تؤدي الى خروج مدفوعات تظهر باشارة سالبة في الجانب المدين و نظرياً يكون مجموع لمبالغ المسجلة في الجانب الدائن مساويا للمجموع المسجل في الجانب المدين.

¹ امين صيد، مرجع سابق،ص، 79.

² رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق،ص، 345.

³ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق،ص، 345.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

و نظرا لكون العمليات التي يضمنها ميزان المدفوعات تتعدد حسب وظائفها و انواعها ، و يجب وضعها في مجموعات متجانسة ، كل مجموعة منها تشكل ميزانا فرعا.¹

المطلب الثاني: اهمية ميزان المدفوعات

ان لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر على الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك لاهميته التي تكمن في:²

1 - انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة و باقي انحاء العالم بشكل اجمالي و موجز؛

2 - يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة و من ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية و المالية و التجارة الخارجية و التمويل الخارجي. ؛

3 - تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها و المعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع، او اذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية ، والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما اذا كان قادرة على استلام منح من الخارج؛

4 - ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان كانت الدولة دائنة او مدينة؛

5 - يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم اثار تخفيض قيمة العملة و من ثم بيان مدى اثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض قيمة العملة و ذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان مدفوعات؛

6 - ان هذه المعاملات يعتبر المحدد لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي لاي دولة؛³

7 - ان تطور حجم و قيمة و هيكل هذه المعاملات انما تعكس نتيجة المشاكل الاساسية و معطيات الاقتصاد الوطني سواء من جهة نظر محلية او دولية؛

8 - يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات التي يترتب عليها الالتزامات اتجاه الغير او تلك المعاملات وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

¹ امين صيد، مرجع سابق، ص، 80.

² عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي -مدخل حديث-، عمان، الاردن، دار صفاء، الطبعة الاولى، سنة 2012، ص، ص، 233، 234.

³ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، 333.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.

من اهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها:¹

1 -التضخم: يؤدي التضخم الى ارتفاع الاسعار المحلية التي تصبح نسبيا اعلى من الاسعار العالمية، فتتخفص الصادرات و تزداد الواردات نظرا لان اسعار السلع الاجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع اسعار اسلع المنتجة محليا.

2 -معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدول المعنية الى زيادة الطلب على الواردات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل الى انخفاض الطلب على الواردات.

3 -الاختلاف في اسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة اثرا على حركة رؤوس الاموال و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل الى تدفق رؤوس الاموال الى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة الى خروج رؤوس الاموال، و يعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الاخرى تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين،ينتقل راس المال الى المراكز المالية الى ارتفاع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4 - سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف اثر على ميزان المدفوعات و يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تجعل اسعار الواردات اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل اسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹ سام الحجاز ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، بيروت ، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع،سنة 2003، ص،ص، 64، 65.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: تركيبة و العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لاي بلد مع بقية العالم الخارجي، فانه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ، ولذلك يمكنه اعطاء بيان موجز لهذا الكم من المعاملات و تدوينها في فترات و اقسام مستقلة ، يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الاهداف.

المطلب الاول:تركيبة ميزان المدفوعات

اختلف الاقتصاديون في تقسيمات ميزان المدفوعات و تحديد بنوده، و مرجع هذا الاختلاف هو انقسام بعضهم بين ادماج بعض البنود الفرعية في البنود الاصلية، و البعض الاخر قام باستقلال هذه البنود عن البنود الاصلية لتصبح قسما مستقلا بذاتها و ليس تابعا لبند اصلي، و ايما كان سبب هذا الخلاف ، فان ما قفنه صندوق النقد الدولي و اصبح ساريا على شكل موازين مدفوعات اعضائهم منذ عام 1995، وهو المعمول به الان. و سنتعرض فيما يلي لهذه الاقسام بشئ من التفصيل مع بيان القواعد التي تخضع لها الحسابات الفرعية التابعة لها.

اولا: حساب المعاملات الجارية Current Account.

يخصص هذا الحساب في ميزان المدفوعات لتسجيل المعاملات الجارية التجارية من السلع (الميزان التجاري) و الخدمات المتبادلة بين الدول وغيرها من الدول الاخرى، و كذلك التحويلات التي تتم من جانب واحد في الفترة المحددة التي يعتد بها الميزان. و البنود المعتادة التي نجدها في هذا الحساب هي على النحو التالي:

1 حساب التجارة المنظورة:¹

و يتضمن هذا الحساب حركة السلع اثناء مرورها عبر الحدود الجمركية للدولة سواء بالدخول الى الدولة(الواردات) او الخروج منها(الصادرات)، و قد سمي هذا الحساب بالتجارة المنظورة حتى يتميز عن حساب الخدمات الذي يطلق عليه مسمى التجارة غير المنظورة (نظرا لان الخدمات المتبادلة بين الدولة و غيرها من الدول لا يمكن رؤيتها كما في تبادل السلع عبر الجمارك المختلفة للدول).

و يدخل في هذه السلع ايضا الصادرات و الواردات من الذهب غير النقدي المستخدم كسلعة و ليس

كاداة لتسوية المدفوعات الدولية او لاعادة التوازن لميزان المدفوعات. و يقصد بالسلع في حساب التجارة المنظورة) القيمة التي تنتج عن تصدير الدولة للبخائع الى الخارج و القيمة التي تنتج عن استيرادها للبخائع من الخارج في فترة ميزان المدفوعات، و التي تتم بين كل من المقيمين بالدولة و غير المقيمين بها). و يخرج من نطاق هذه البخائع ما يسمى بتجارة البخائع العابرة (Transit) و البخائع العاد تصديرها، لان ميزان المدفوعات لا يعتد الا بواقعة انتقال ملكية السلعة و ليس لمجرد المرور الفعلي للحدود الجمركية للدولة.

¹ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي- نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الازمة المالية العالمية، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، سنة 2010، ص، ص، 51، 50.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

و قد يكون مفيدا الاشارة في هذا المقام الى التقدم الهائل الذي شاهده التبادل التجاري الدولي للسلع وذلك عند اجراء التسوية الدولية للمدفوعات التي تنتج عن الصادرات و الواردات من السلع، حيث تتم هذه التسوية عن طريق الصرف الاجنبي، و تستخدم بعض ادوات الدفع المعروفة دوليا الان لاجراء هذه التسوية، مثل: الكمبيالات التجارية، و الحوالات المصرفية، و الاعتمادات المصرفية، بالاضافة الى وسائل اخرى مثل: الشيكات التي يسحبها المستوردون على حساباتهم الجارية التي يحتفظون بها في بعض البلاد الاجنبية، او بموجب كمبيالات مسحوبة على تاجر معروف في بلد المصدر و تقوم هذه الادوات بدور الوسيط في المبادلات التجارية بين الدول المصدرة و المستوردة للسلع، و تلعب البنوك التجارية دورا مهما في اتمام عمليات الوفاء بالمدفوعات الدولية ، و هذا في حدود قواعد الرقابة على الصرف المعمول بها في ظل القوانين السارية في الدول المعنية.

2 حساب التجارة غير المنظورة(الخدمات)

ويدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة و العالم الخارجي، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج، والخدمات التي تحصلت عليها من الخارج، و بند التجارة غير المنظورة او الخدمات يلعب دورا هاما في ميزان المدفوعات لا يقل عن الدور المهم الذي يقوم به بند السلع، وان كانت تواجه في بعض الاحيان صعوبة تسجيل و احصاء الخدمات كما في السلعي، لان تجارة الخدمات كما سبق القول هي تجارة غير منظورة و غير مادية لا تتم عبر الجمارك، و انما تتم من خلال تبادل الانواع المختلفة من الخدمات بين المقيمين بالدولة و غير المقيمين بها. و يتضمن بند التجارة غير المنظورة عدد من العمليات المختلفة الاتية:¹

أ خدمات السياحة:

تتضمن النفقات التي ينفقها السائحون الاجانب في بلد ما، و في هذه الحالة تعتبر تصديرا لخدمات هذا البلد، و بالتالي تدخل في جانب المتحصلات لميزان هذا البلد كافة الايرادات التي تحصل عليها الدولة من عمالات اجنبية، و يقابل ذلك في جانب المدفوعات ما ينفقه السائحون الوطنيون اثناء اقامتهم في الخارج على سلع و خدمات مقابل دفع نقود وطنية و يستبدلون بها نقودا اجنبية، اي يقومون بعرض العملة الوطنية امام الطلب على العملة الاجنبية، وهذا التبادل يمثل واردات للدولة او التزام عليها بالدفع.

و يتوقف مدى تأثير هذه العمليات السياحية داخل ميزان المدفوعات على الاهمية النسبية لعنصر السياحة من بين عناصر ميزان المعاملات الجارية، مع وجود بعض العوامل الاخرى التي تؤثر على حجم السياحة الداخلية او الدولية و الاقبال عليها من العالم الخارجي.

ب خدمات النقل:

يقصد بها القيمة الناتجة عن خدمات النقل بانواعه المختلفة البحري و البري والجوي و النهري للاشخاص و شحن البضائع التي يقدمها المقيمون اغير المقيمين بالدولة.

¹ طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص-ص، 51-53.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ج الخدمات البنكية و الخدمات المالية الاخرى (التامين):

تشمل الخدمات التي تقدمها البنوك الوطنية و المؤسسات المالية الاخرى كشركات التامين، و ذلك للاجانب غير المقيمين بالدولة و يضم هذا البند كافة الانواع المختلفة للخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها و كذلك الانواع المختلفة لخدمات التامين، كالتامين على الحياة، او ضد الحوادث، او التامين على البضائع و الطائرات و السفن، و كذلك قيمة عمليات اعادة التامين التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين.

د الارباح و الفوائد الناتجة عن دخل الاستثمارات:

تعتبر الارباح و الفوائد الناتجة عن رؤوس الاموال المستثمرة طويلة و قصيرة الاجل سواء بالداخل او الخارج، من البنود الهامة في حساب الخدمات، و ذلك نتيجة التوسع الكبير الذي شهده العالم الان في تحركات رؤوس الاموال و الاستثمارات الاجنبية خاصة بين كل من الدول النامية و الدول المتقدمة، الا ان هذه الاهمية تختلف اثرها حسب طبيعة هذه الدول، فالنسبة للدول النامية نجد الارباح و الفوائد تمثل نسبة عالية في جانب المدفوعات بموازن مدفوعات، بينما في الدول المتقدمة نجد ان الارباح و الفوائد تمثل نسبة عالية في جانب المتحصلات بموازن مدفوعات، و يرجع هذا الاختلاف الى ان الدول المتقدمة هي التي تقوم عادة بتقديم القروض الى الدول النامية و تقوم بالاستثمارات بها، فيصبح هناك التزام على الدول المقترضة بان تدفع فوائد ما اقتترضته من راس مال الدول المتقدمة هذا من ناحية، و من ناحية اخرى تقوم عادة الشركات الاجنبية المقيمة في الدول النامية بتحويل جزء من ارباحها الى الخارج و ذلك الى البلد الذي تنتمي اليه. و انتقل الارباح و الفوائد التي يدرها راس المال هي التي تدخل في بند الخدمات غير المنظورة اما انتقال راس المال من بلد الى اخر فلا يدخل ضمن هذا الحساب.

هـ - الرسوم و الخدمات الحكومية:

قد تفرض بعض الدول رسوما معينة على من يستفيد من اية خدمات تؤديها اليه. و تختلف اهمية هذه الرسوم من دولة الى اخرى. اما بالنسبة للخدمات الحكومية، فيقصد بها الخدمات التي تؤديها الدولة الى حكومات الدول الاخرى، و كذلك الخدمات التي تؤديها الدول الاخرى الى حكومة الدولة و ذلك خلال فترة الميزان، و من امثلة هذه الخدمات: نفقات البعثات الدبلوماسية الاجنبية و المنظمات الدولية و فروعها الموجودة بالدولة، و النفقات العسكرية المختلفة التي تدفعها الدول الاجنبية و الخاصة بقواتها المسلحة المرابطة بالدولة، و قيمة المعاشات الممنوحة للمقيمين بها من التابعين للدول الاجنبية، و قيمة رسوم الخدمات القنصلية و منح التاشيرات و غيرها من الخدمات التي تحصل عليها قنصليات الدول في الخارج.

و - خدمات متنوعة اخرى:

هو بند يحتوي على عدد من الخدمات المتنوعة التي تتم بين الدولة و الدول الاخرى، و من امثلة هذه الخدمات: ايجار الافلام السينمائية، و المعاشات الممنوحة من هيئات خاصة، و حقوق التأليف، و حقوق الملكية التجارية و الصناعية و الفنية. و جدير بالذكر ان نقل المعرفة و التكنولوجيا قد اكتسب في الونة

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

الايخيرة اهمية كبيرة، حيث تستفيد الدول المتقدمة تقنيا من تطور المعارف و الاختراعات العلمية بها للحصول على مقابل للترخيص باستخدام هذه المعارف في الدول الاقل تقدما في ذلك المجال، فالعوائد التي تقوم الافراد والمؤسسات الخاصة و العامة المقيمة بالدولة بدفعها الى الافراد والمؤسسات غير المقيمة بالدولة و ذلك مقابل الحصول على الحق في استخدام الاختراع التقني الجديد او الاسم التجاري الاجنبي.

3 حساب التحويلات من جانب واحد:

يشمل هذا الحساب على المبادلات التي تمت بين الدولة الخارج، و لكنها ذات جانب واح او لم تتم بمقابل، و بالتالي فان هذه المبادلات او التحويلات لا يترتب عليها اية مطالبة بقيمتها، و تنقسم هذه التحويلات الى:¹

أ التحويلات الخاصة:

تتضمن الهبات و الاعانات و التبرعات سواء النقدية او العينية المقدمة او المستلمة بواسطة الافراد والهيئات الخاصة بالدولة. و مثال ذلك تحويلات العاملين بالخارج او المهاجرين لذويهم داخل البلد او الهبات و التبرعات التي تقدمها هيئة الصليب الاحمر و المؤسسات الخيرية و لدينية والعلمية الني بالخارج للمقيمين بالدولة.

ب التحويلات لحكومية او العامة:

تتضمن المنح و التعويضات النقدية او العينية المقدمة او المستلمة بواسطة الحكومات، مثل المنح التي تقدمها حكومات بعض الدول لدولة اخرى من اجل مساعدتها في برنامج التنمية الاقتصادية، او للاغاثة من الكوارث الطبيعية، او لتمويل شراء معدات حربية، و تشمل التعويضات التي تدفعها دولة ما لدولة اخرى و التعويضات الناتجة عن خسائر الحرب.

ثاني: حساب راس المال (العمليات الراس مالية) The Capital Account

يسجل هذا الحساب جميع التغيرات التي تحدث اثناء فترة الميزان في المعاملات الراسمالية، و التي تغير في مركز الدائنية و المديونية للدولة بالنسبة للخارج، فيتضمن كل العمليات التي تؤثر في الاصول الاجنبية للدول مثل : احتياطاتها من الارصدة النقدية الاجنبية و الارصدة الذهبية النقدية و كذلك يتضمن العمليات التي تتعلق باستثمارات الدولة في الخارج و استثمارات غير المقيمين بها بالداخل.

و اذا كان حساب او ميزان راس المال يعبر عن حركة الدائنية و المديونية لدولة ما، وهو في ذلك يشبه حساب او ميزان المعاملات الجارية، الا انه يختلف عنه من حيث الفترة الزمنية التي يعبر عنها كل منهما، فعلاً حين يعبر ميزان المعاملات الجارية عن دائنية و مديونية الدولة في لحظة معينة وهي نهاية السنة نتيجة لرصد كافة العمليات التي تمت في هذه السنة، فان ميزان راس المال يعبر عن التغيير الذي حدث لدائنية و مديونية الدولة خلال فترة زمنية ممتدة. و ينقسم حساب راس المال الى: حساب راس مال طويل الاجل، حساب

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، عمان، الاردن، مؤسسة الوراق، الطبعة الاولى، سنة 2001، ص، ص، 241، 242.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

راس مال قصير الاجل، و اخيرا حساب الاحتياطي الراس مالي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة و العملات الاجنبية التي تحتفظ بها الدولة لدى صندوق النقد الدولي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1 حساب راس المال طويل الاجل:

يسجل في هذا الحساب التدفقات الراسمالية من الدولة الى الخارج او العكس، وهي التي تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتضم:¹

و يقصد بالاستثمارات المباشرة: تلك التي تتمثل في انشاء او المساهمة في انشاء المشروعات التي تتم في الخارج من جانب المقيمين بالدولة او التي تتم داخل الدولة من جانب غير المقيمين بها، و يلحق بالاستثمارات المباشرة الفروع التي تنشئها هذه المشروعات في دول اخرى.

اما بالنسبة للقروض طويلة الاجل، فهي تتضمن القروض التي يحصل عليها القطاع العام او الخاص من الدول و المؤسسات المصرفية الاجنبية و المنظمات التمويلية الدولية كالبنك الدولي للانشاء و التعمير، وكذلك القروض التي تمنحها الدولة او المؤسسات المصرفية المقيمة وذلك للحكومات الاجنبية او المؤسسات الافراد غير المقيمين.

و اخيرا بالنسبة للاستثمار في الاوراق المالية، فيتعلق بشراء الاسهم و السندات من المقيمين بالدولة و ذلك نتيجة تعاملهم في الاسواق المالية العالمية، و كذلك شراء غير المقيمين بالدولة لاسهم و سندات الشركات العاملة بالدولة او التي تملكها الهيئات الحكومية و البنوك المقيمة بالدولة.

2 حساب راس المال قصير الاجل:

يتضمن الاستثمارات الراسمالية التي تقل مدتها عن السنة، وتتمثل في التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية و القروض التجارية ذات الاجل القصير و اذونات الخزانة الحكومية و الاوراق التجارية سواء بالزيادة او النقصان للمقيمين بالدولة لدى البنوك الاجنبية و كذلك لغير المقيمين بالدولة لدى البنوك الوطنية.²

3 حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب:

يمثل التغيير الذي يحدث في ارصدة الاحتياطي الرسمي للدولة و التغيير الذي يحدث في الارصدة الرسمية الاجنبية بها خلال فترة الميزان و تشمل هذه الارصدة ما تحتفظ به السلطات النقدية بالدولة من ذهب و حقوق السحب الخاصة، و كذلك احتياطي الدولة من العمليات الاجنبية الرسمية و التي تحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي. و المقصود بالذهب هنا هو الذهب النقدي دون السلعي، و يقوم الذهب بدور فريد في المدفوعات الدولية، حيث يمثل وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية للدولة و تسوية العجز الذي قد يحدث لميزان مدفوعاتها و ذلك بدخوله اليها او تسوية الفائض بخروجه منها وهو يتمتع بقبول عالمي في تسوية الارصدة الدولية.³

¹ طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص، ص، 54، 55.

² عبد الكريم، جابر العيساوي، مرجع سابق، ص، 237.

³ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص-ص، 372-373

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ثالثاً: بند السهو و الخطأ:

ان جميع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لابد ان يتساوى فيها الجانب الدائن مع الجانب المدين و ذلك من الناحية المحاسبية، ورغم ذلك فان هذا التساوي عادة لا يحدث، وانما الذي يحدث هو وجود فروق بين الاجمالي النهائي لكل من الدائنية و المديونية، و ذلك اما نتيجة لعدم وجود البيانات الاحصائية الكافية كتقارير الجمارك او تقارير البنوك عن التغيرات التي تحدث في ارصدة غير المقيمين، و اما نتيجة التكلفة العالية لجمع البيانات، فتلجأ الدولة الى الاعتماد على التقديرات الجزافية غير الدقيقة مما يؤدي الى حدوث عدم التوازن و التساوي في اجمالي رصيد العمليات. و لعلاج هذه المشكلة الحسابية، تقوم كل دولة باضافة بند في نهاية ميزان مدفوعاتهما يسمى بند السهو و الخطأ، و يقصد بهذا البند الفرق بين القيمة الكلية لجانب الدائن و القيمة الكلية لجانب المدين في ميزان المدفوعات. و بعد ادخال هذا البند يتحقق التوازن الحسابي للميزان.¹

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص، ص، 118، 119.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

و الجدول (01-02): يوضح ملخصاً لكافة بنود ميزان المدفوعات و الشكل الذي يتخذه

صافي الدائن (+) او المدين (-)	مدین (-)	دائن (+)	نوع الحساب
			<p>اولاً: حساب المعاملات التجارية:</p> <p>1 + الحساب التجاري:</p> <p>أ - حساب التجارة المنظورة:</p> <p>- السلع</p> <p>ب حساب التجارة غير المنظورة:</p> <p>- السياحة</p> <p>- النقل</p> <p>- الخدمات البنكية و التأمين</p> <p>- فوائد دخل الاستثمارات</p> <p>- الرسوم و الخدمات الحكومية</p> <p>- خدمات متنوعة اخرى</p> <p>2 حساب التحويلات من جانب واحد:</p> <p>- هبات و تعويضات (خاصة، عامة او حكومية)</p> <p>ثانياً: حسابات رأس المال (العمليات الرأسمالية):</p> <p>1 حساب رأس المال طويل الاجل:</p> <p>- استثمارات مباشرة</p> <p>- اوراق مالية</p> <p>- قروض طويلة الاجل</p> <p>2 حساب رأس المال قصير لاجل:</p> <p>- الودائع المصرفية</p> <p>- ادونات الخزانة</p> <p>- القروض قصيرة الاجل</p> <p>- اوراق و حقوق تجارية</p> <p>3 + لاحتياطي الرسمي و الذهب.</p> <p>اجمالي الدائنية و المديونية</p> <p>ثالثاً: بند السهو و الخطأ</p>

المصدر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص-376.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: مبدأ القيد المزدوج و كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات

اولا: مبدأ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات

يتم قيد المعاملات الاقتصادية التي يقوم به المقيمون في دولة ما، اما في الجانب الدائن او الجانب المدين لميزان المدفوعات في حالة ما اذا كانت هذه المعاملة تؤدي الى نشوء حق او التزام بالدفع قبل الاجانب، وبمعنى اكثر تفصيلا، فان العملية التي تقيد في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات دولة ما تصبح من تلقاء نفسها عملية مدينة في ميزان مدفوعات دولة اخرى، والعكس صحيح. كما ان العملية في ميزان المدفوعات اي دولة لها جانبان: الجانب الاول وهو الجانب الدائن او المتحصلات التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصديرها للسلع و الخدمات و رؤوس الاموال، اما الجانب الثاني فهو الجانب المدين او المدفوعات التي تدفعها الدولة للخارج نتيجة استردادها للسلع و الخدمات و رؤوس الاموال، ومن ثم فان كل عملية تتم بين الداخل و الخارج تظهر في جانبي ميزان المدفوعات؛ لان كل قيد في جانب من جانبي الميزان يقابله قيد مساوي له في الجانب الاخر. و يرجع تاسيس ذلك الى مبدأ القيد المزدوج المعروف في عالم الاقتصاد و المحاسبة¹.

و يستخدم هذا المبدأ السابق في تسجيل بيانات و حسابات ميزان المدفوعات، فعملية الشراء عملية البيع للسلع نفسها ما هما الا نتيجة التبادل المتساوي بين كل من العمليتين، ووفقا للمعنى المحاسبي لا بد ان تتساوى القيود المدينة مع القيود الدائنة. فاذا صدرت مصر سلعة مثل: القطن، فان عملية تصدير القطن تسجل في القيد الدائن لميزان المدفوعات المصري و يقابله قيد من الجانب الاخر للميزان باستيراد سلعة اخرى كالارز مثلا، و ذلك بالقيمة النقدية نفسها، و هذا يؤدي اما الى زيادة ديون الدولة للغير (الدولة المدينة)، او زيادة الاصول الاجنبية للمقيمين لديها (القيود الدائنة). رغم هذا التساوي الحسابي الذي يحققه مبدأ القيد المزدوج، فانه لا يعني ان الميزان متوازن اقتصاديا ، فقد يحدث رغم التوازن الحسابي اختلال اقتصادي للميزان و ياخذ احدي صورتين العجز او الفائض².

ووفقا لمبدأ القيد المزدوج، فان ميزان المدفوعات كما سبق القول يقسم الى جانبي احدهما دائن يقيد فيه العمليات التي تنشأ عنها حصيلة عملة اجنبية، و ثانيهما مدين يقيد فيه المعاملات التي تستلزم الدفع بعملة اجنبية، و يمكن تلخيص هذين الجانبين من خلال العرض التالي³:

1 جانب الدائن (المتحصلات او الإيرادات)

و يقيد في هذا الجانب مايلي:

أ - جميع السلع المصدرة الى العالم الخارجي.

ب قيمة السلع المباعة او الخدمات المقدمة الى الاجانب الذين يقيمون مؤقتا او السائحين من الاجانب.

ج تخفقات سفر الركاب او نقل البضائع لصالح الاجانب و التي تستحق لشركات مركزها الرئيسي بالدولة.

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، ص، 347، 348.

² رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، ص، 348، 349.

³ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، ص، 349، 350.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

- د - أقساط التأمين المستحقة على الاجانب لشركات مركزها الرئيسي بالدولة و تعويضات بموجب عقود تأمين تستحق لرعاية الدولة من شركات اجنبية.
- هـ - فوائد ارباح و اوراق مالية او ممتلكات لدى الدول الاخرى مملوكة لرعاية الدولة.
- و - شراء السلع او الخدمات من رعايا الدول بواسطة الهيئات الدبلوماسية او العسكرية الاجنبية.
- ز - الهدايا المقدمة من الاجانب.
- 2 جانب المدين (المدفوعات)
- و يقيد في هذا الجانب ما يلي:
- أ - جميع السلع المستوردة من الدول الاجنبية.
- ب - قيمة السلع المباعة و الخدمات المقدمة الى رعايا الدولة الذين يقيمون مؤقتا في الخارج او السائحين من رعاياها.
- ج - تخفقات سفر الركاب او نقل البضائع لصالح الدولة من قبل شركات النقل الاجنبية.
- د - أقساط التأمين المستحقة على رعايا الدولة لشركات مركزها الرئيسي بالخارج و تعويضات بموجب عقود تأمين مستحقة لأجانب من شركات وطنية.
- هـ - فوائد و ارباح اوراق مالية او ممتلكات من الدولة مملوكة لرعايا دول اجنبية.
- و - شراء السلع و الخدمات من الاجانب بواسطة الهيئات الدبلوماسية او العسكرية التابعة للدولة بالخارج.
- ز - الهدايا الممنوحة للاجانب.
- و يرتبط بمبدأ القيد المزدوج عمليات تتعلق بالمعاملة الاقتصادية ذاتها من ناحية و بتمويل هذه العملية من ناحية اخرى: فمن ناحية العملية التي تتعلق بالمعاملة الاقتصادية ذاتها فهي تسمى بالعملية المستقلة (قيد السلع و الخدمات)، اما العملية التي تتعلق بتمويل المعاملة الاقتصادية فانها تسمى بالعملية المشتقة. ففي حالة تصدير السلع (العملية المستقلة) تسجل قيمة البضائع المصدرة في الجانب الدائن، في حين تسجل العمليات الصعبة التي دفعت مقابل هذه البضائع (العملية المشتقة) في الجانب المدين، و تحتوي العمليات المشتقة على عمليات مالية و نقدية لا تظهر الا في حساب المعاملات الراسمية.¹
- و يتخذ ميزان المدفوعات شكل يتضمن ثلاثة اعمدة، العمود الاول يتعلق بالجانب الدائن (المتحصلات) و يرمز له بالعلامة (+) اي الجانب الايجابي، والعمود الثاني يتعلق بالجانب المدين (المدفوعات) و يرمز له بالعلامة (-) اي الجانب السلبي، اما العمود الثالث يظهر فيه الرصيد اي الصافي و الفارق بين العمود الاول (الدائن) و العمود الثاني (المدين).

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، ص، 351-350.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

و لكي تتضح الصورة كاملة، يمكن تمثيل هذا المبدأ السابق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): مبدأ القيد المزدوج

الواردات	الصادرات
1 سلع	1 سلع
2 خدمات	2 خدمات
3 أصول مالية	3 أصول مالية
ينتج عليها:	ينتج عليها:
مدفوعات بالعملة الاجنبية طلب من العملات الاجنبية	متحصلات بالعملة الاجنبية عرض من العملات الاجنبية
تقيد على انها مدين (-)	تقيد على انها دائن (+)

المصدر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، 351.

و هكذا يمكن ان يكتمل في اذهاننا مفهوم ميزان المدفوعات، وما يمثله من اهمية اقتصادية بالغة لكل دولة، وبالطبع يؤثر على حركة التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات و رؤوس اموال باقي دول العالم.

ثاني: كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات

للتعرف الى كيفية التسجيل سنتطرق الى بعض الامثلة التوضيحية التي تمكنا من الفهم الجيد لها وهي كالتالي:¹

1 تفرض ان ليبيا استوردت سلع من الخارج بقيمة 8 مليون دولار. فهذه القيمة ستسجل كفقرة مدين في ميزان الحساب الجاري لانها ادت الى زيادة عرض السلع و الخدمات المحلية، و لكن دفع قيمة هذه الاستيرادات ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الاجنبي لانها ستقلل من حقوق ليبيا على الخارج، اي ستزيد من التزاماتها للخارج.

2 و لنفرض ان ليبيا صدرت نفطا الى اليابان بقيمة 5 مليون دولار، فان قيمة الصادرات هذه ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري لانها ستقلل من عرض السلع في ليبيا، و لكن استلام قيمة هذه الصادرات ستظهر كفقرة مدين في الحساب النقد الاجنبي طالما انها قللت من المطلوبات الليبية تجاه الاجانب (اليابان) مقابل تقليل من الارصدة الدولارية لدى اليابان.

3 ثم لنفرض ان ليبيا قد أجرت سفنها الى مالطا لنقل النفط الليبي و ذلك بقيمة 1 مليون دولار. ان هذا الايجار يشابه عملية تصدير سلعة ليبية و بالتالي ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري. اما حينما تدفع مالطا قيمة هذا الايجار (بالدولار) فستكون هناك زيادة في الارصدة الاجنبية لدى ليبيا و ستدخل كفقرة مدين في ميزان النقد الاجنبي.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، ص، 121، 120.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

- 4 و لنفرض ان ليبيا بنت مصفاة لنفط في مصر، وقد بلغت قيمة هذه التمويلات 10 مليون دولار. فستظهر هذه العملية كفقرة مدين في حساب راس المال (الليبي) لانها تدفقات راسمالية للخارج بالرغم من عدم وجود حركة في السلع و الخدمات، فيما ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الاجنبي نتيجة لانخفاض رصيد ليبيا من العملات الاجنبية.
- 5 و اخيرا، لنفرض ان ليبيا قد اقضت الصومال مبلغ 7 مليون دولار لتمويل شراء النفط. فهذه رؤوس الاموال المتدفقة الى الخارج ستظهر كفقرة مدين في حساب راس المال، بينما ستظهر كفقرة دائن في حساب النقد الاجنبي لنفس السبب المذكور اعلاه و حينما تقوم الصومال بشراء النفط الليبي فان قيمة هذه الاستيرادات ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري(الليبي) لانها ادت الى نقص في عرض النفط كسلعة ليبية، و لكنها ستظهر كفقرة مدين في حساب النقد بسبب تدفق رؤوس اموال من الخارج.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

و المهم ان جميع هذه المعاملات ستسجل في ميزان المدفوعات الليبي على النحو التالي:
الجدول رقم (02-03): تسجل المعاملات في ميزان المدفوعات

الحساب	دائن (+)	مدين (-)
1 الحساب الجاري		
أ - السلع المصدرة (النفط)	5	-
ب قرض الى الصومال لشراء النفط	7	-
ج -السلع المستوردة	-	8
د -ايجار السفن (خدمات)	1	-
رصيد العمليات الجارية	13	8
2 -حساب راس المال		
أ -بناء مصفاة في مصر	-	10
ب قرض الى الصومال	-	7
رصيد العمليات الراسمالية	0	17
مجموع رصيد ميزان المدفوعات الاساسي (1+2)	12-	
3 حساب النقد الاجنبي:		
أ -نفط مصدر الى اليابان	-	5
ب بقاء مصفاة في مصر	10	-
ج قرض الى الصومال	7	-
د -تصدير النفط الى الصومال	-	8
هـ -استيرادات من الخارج	8	-
و -ايجار السفن من للاجانب	-	1
	37(+)	37(-)

المصدر: عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، ص، 122.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي لارصدة ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات الدولية، من اهم المصادر الموثقة لحسابات الخارجية لاي بلد، و ذلك لما يحتويه هذا السجل من قيم للتعاملات الاقتصادية مع الدول الاخرى، و بالتالي ان عجزه او تقلب مكوناته الرئيسية، ينعكس على مقبوضات البلد المعني و مدفوعاته من المعاملات الاجنبية، غير انه و على الصعيد التحليلي لميزان المدفوعات اعتمدت الدول على ثلاثة ارصدة اساسية لميزان المدفوعات و لكل منها دلالاته الاقتصادية و تتمثل هذه الارصدة فيما يلي:¹

1- الرصيد التجاري:

وهو الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها. و يعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، و يبين درجة ارتباطها او تبعيتها للخارج، و كذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر هذا الرصيد ايضا عن القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات و مدى قدرة القاعدة الانتاجية على الاستجابة لحاجات السكان و مدى الحاجة الى تغطيتها بالواردات.

2- رصيد العمليات الجارية: هناك وضعيتين:

في حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني ان البلد له القدرة على التمويل، باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، اما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل. و مما سبق يمكننا القول ان رصيد العمليات الجارية مؤثر على قدرات او احتياجات التمويل للاقتصاد.

3- الرصيد الاجمالي:

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية و تدفقات رؤوس الاموال، و يعبر عن التأثيرات المطبقة على اسعار الصرف، باعتبار ان العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية و بالتالي التحسين في قيمتها، و العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الاجنبية و عرضا للعملة المحلية، و بالتالي تدهورا في قيمة هذه الاخيرة.

فضلا ما ذكر سلفا، يوجد ما يسمى الحساب المالي، وهو لا يظهر في ميزان المدفوعات لكنه ذو دلالة اقتصادية و احصائية، اذ يقيس القدرة و الحاجة الى التمويل، وهو كذلك يسمح بتقييم الوضعية الهيكلية للاقتصاد الوطني، و يعبر عن المعنى الواسع للحساب الجاري.

و ما تجدر بنا الاشارة اليه هو ان التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية، و كذلك ميزان المدفوعات للدول الصناعية المتقدمة، يوضح لنا ان هناك ارتباطا وثيقا بالبنية الاقتصادية و وضعية ميزان المدفوعات، و قد بينها (Laussudrie Duchene et Allii1991) في كتابه، انها مرت بابع مراحل من مراحل ميزان المدفوعات خلال نموها، من شأنها ان تعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن، و ذلك بالاعتماد على حسابات موازين

¹ امين صيد، مرجع سابق، ص، ص، 88، 89.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المدفوعات لعدة سنوات، و نجد هذا التسلسل مع متغيرات لها علاقة بالتاريخ الخاص لكل البلدان، الاقتصاديات المتقدمة منها، كدول أمريكا الشمالية و أوروبا، او الناشئة كجنوب شرق اسيا و دول أمريكا اللاتينية.

و يمكن ان نجمل هذه المراحل الاربعة في:¹

أ- **الدول الشابة المدينة:** حيث تشهد هذه الاقتصاديات ميزانا تجاريا عاجزا من خلال زيادة الواردات من السلع التجهيزية النصف مصنعة او التامة التصنيع و التي تعتبر احد اهم مدخلات العملية الانتاجية، و بالمقابل يشهد ميزان مدفوعات هذه الدول على صعيد الحساب الراسمالي فائضا اغلبه يعتمد على الديون.

ب- **دول ناضجة مدينة:** و يظهر ميزانها التجاري ايجابيا (فائض) و تسمى هذه المرحلة ببداية الاقلاع، اما الميزان الجاري فيشهد عجزا ناتجا عن دفع ديون الرساميل المعتمدة في التنمية الاقتصادية، فضلا عن وجود حركة رساميل ايجابية تقترب من الوصول الى التوازن.

ج- **دولة دائنة جديدة:** و يمكن ان نعطي حالة الولايات المتحدة الامريكية في فترة بين الحربين، اين شهدت فائضا تجاريا هائلا باتجاه الدول الاوروبية، فضلا عن وجود عجز في حساب راس المال بسبب اقراض الدول الحلفاء.

د- **دولة ناضجة دائنة:** ويقصد به تلك البلدان التي تشهد فائضا معتبرا في ميزان التجاري الا انها تشهد فائضا ضخما من مداخل الرساميل و الاستثمارات الاجنبية في الخارج (ميزان العمليات غير المنظورة) ضاهت فائض المتاجرة بالسلع، فضلا عن وجود عجز كبير في ميزان العمليات الراسمالية. فاليابان مثلا تلعب اليوم دور الدولة الناضجة الدائنة، كونها تتمتع بفائض معتبر في الحساب الجاري تقوم بدورها باستثماره في الخارج.

و عليه، و من خلال ما سبق، نجد ان ميزان المدفوعات يظل احد اهم ادوات التحليل الاقتصادي التي لا يمكن الاستغناء عنها في معرفة خصائص البنية الاقتصادية لاي بلد ضمن محيطه الدولي، فضلا عن كونه يعطي صورة عن المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، و كذلك التحديات التي يمكن ان تفرض عليه مستقبلا. و لذلك نجد ان مشكل تعديل ميزان المدفوعات و البحث عن التوازن يعتبر احد اهم القضايا الاقتصادية الشائكة التي تطرح نفسها و بقوة امام الفاعلين و متخذي القرار في الادارة الاقتصادية، و ذلك نظرا للانعكاسات السلبية التي يمكن ان يفرضها هذا الاختلال على التوازنات الداخلية و الخارجية.²

¹امين صيد، مرجع سابق، ص،ص، 91،90.

²امين صيد، مرجع سابق، ص،ص، 91.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و كيفية معالجته

ان النقطة الاساسية في ميزان المدفوعات الدولية من وجهة النظرية ، هي ببساطة تنطلق من الفكرة التالية: على الافراد و المؤسسات ان يدفعوا مقابل مشترياتهم من الخارج . فاذا انفق شخص اكثر من دخله فان عجزه يجب ان يمول عن طريق بيع الارصدة او الاقتراض . ان بيع الاصول او الاقتراض يستلزم ان ذلك البلد يسير فائضا في حساب راس مال ، ومنه فان اي عجز في الحساب الجاري يجب تمويله بفائض في راس المال.

المطلب الاول : التوازن في ميزان المدفوعات

بعد قيامنا بارساء المبادئ الدفترية لميزان المدفوعات في المبحث السابق، اصبحنا في وضع يؤهلنا للقيام بتحليل ميزان المدفوعات السوقي وتكيف ميزان المدفوعات ، لذلك سنحاول التركيز في النقاط التالية على ميزان المدفوعات السوقي الذي يركز على المعاملات الدولية في لحظة زمنية معينة.

اولا: مفهوم التعادل المحاسبي و التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

ان ميزان المدفوعات السوقي يرتبط ارتباطا وثيقا بنشاط سوق الصرف الاجنبي، على عكس ميزان المدفوعات الحسابي الذي يعبر عن المعاملات الاقتصادية التي تحدث خلال بعض الفترات الزمنية التاريخية. ويجب التاكيد على ان فكرة التوازن او الاختلال، بالمعنى الذي يكون فيه النظام في حالة اختلال، تنطبق على ميزان مدفوعات السوقي، و لكنها لا تنطبق على ميزان مدفوعات الحسابي، لان بيانات هذا الاخير تعكس اوضاع عدد من اللحظات الزمنية المختلفة، و غير القابلة للمقارنة بصفة عامة.¹

و اذا تصورنا توازن دائم، فانه يكون توازنا نظريا بحتا، و في مجتمع ستاتيكي لا يتغير في الادخار و الاستثمار، فقط هناك صادرات و واردات، و بالمقابل فان هذا التوازن و توازن الشيء الذي لا يتحرك كتوازن مؤشر الساعة الذي لا يعمل. اما التوازن الديناميكي فهو توازن الذي يتحرك و ان حركته غير رتيبة و لكنها مستقرة، فحيث هناك حركة نحو التوازن فتخلق هذه الحركة اختلالات و انحراف و تولد بالتالي محاولات مستمرة نحو القضاء على هذه الاختلالات و الانحرافات بالعودة الى التوازن ، و لكنها لاتصل في المعتاد الى التوازن ، بل تتعدها في اتجاه ما ، لكنها تعود اليه فتجاوزه في اتجاه اخر.²

و عليه فحركة ميزان المدفوعات في المجتمعات الراهنة في الواقع حركة ديناميكية نحو التوازن المتغير او التوازن المتقل، تغير فيها قيمة المعاملات الاقتصادية التي تتضمنها من وقت لآخر. ان الحديث السابق عن المفهوم السوقي و الحسابي يقودنا الى المفهوم الاقتصادي و المحاسبي لتوازن ميزان المدفوعات وهما:³
التعادل المحاسبي: و يقصد به تعادل الاصول و الخصوم بعد اضافة بند السهو و الخطا.
اما التوازن الاقتصادي: فيعني تعادل اصول و خصوم بنود محددو في ميزان المدفوعات.

¹ امين الصيد، مرجع سابق، ص، 93.

² امين الصيد، مرجع سابق، ص، 93.

³ امين الصيد، مرجع سابق، ص، 93، 94.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

فاذا قسمنا الميزان افقيا بخط يفصل بنوده الى مجموعتين فان¹:

- المجموعة التي تقع فوق الخط تشكل اهم البنود اي البنود التي بتوازنها يتحقق التوازن الاقتصادي.
- المجموعة التي تقع تحت الخط تشكل البنود التي بواسطتها يتحقق التوازن المحاسبي.

و الذي يحدد ماهي اهم البنود هو اهداف و سياسة الدولة المعنية. و عليه، اذا واجه المختصون خلافا في الميزان اي عدم تساوي الطرف المدين بالدائن ، فانهم يعملون على تساويها بطريقة او باخرى ، ليتحقق ما يعرف بالتوازن الخارجي(المحاسبي)، ومن ثم بحسب الطريقة التي تم بها التوازن الخارجي يدرس التوازن الداخلي او الاقتصادي، وعليه يصنف الميزان على اشكال مختلفة ، و ترتبط هذه الاشكال بطبيعة سوق الصرف الاجنبي.و لذلك هناك ثلاثة اشكال لميزان المدفوعات هي:²

1. ميزان العمليات التلقائية.

2. الميزان الاساسي.

3. ميزان التسويات الرسمية.

و يبين الجدول رقم(02-04)التالي كل منهم:

¹امين الصيد، مرجع سابق، ص، 94.

²امين الصيد، مرجع سابق، ص، 94.

الجدول رقم(02-04): اشكال ميزان المدفوعات			
اسم الميزان وجهة المقارنة	ميزان العمليات التلقائية	الميزان الاساسي	ميزان التسويات الرسمية
سبب الاخذ به	ياخذ بالعمليات الخاصة و العامة للسلع و الخدمات، نظرا لاختلاف مستويات الاسعار المحلية و العالمية، و الدخول، و اسعار الفائدة بين الدول، ولا يهتم باتجاه ميزان المدفوعات.	يسمح بتوجيه السياسة النقدية في الفترة القصيرة، و يتفادى عيوب ما قبله.	لان الاحتياطات الرسمية للدولة هي التي تعكس عمليات تدخل السلطات في سوق الصرف الاجنبي لزيادتها في حال وجود فائض او انقاص هذه الاحتياطات بحال وجود
اهم بنوده	1 - جميع انواع الصادرات و الواردات، و التي تتم نتيجة اختلاف الاسعار الدولية و تحقيق رغبات للمستهلكين. 2 - التحويلات من جانب واحد عدا التحويلات العامة لانها قد تكون لخدمة ميزان المدفوعات. 3 - رؤوس الاموال الخاصة طويلة الاجل و التي تهدف الى الاستفادة من الاختلافات الدولية في اسعار الفائدة او بهدف تحقيق ارباح من خلال المساهمة في مشروعات و شركات تملكها. 4 - رؤوس الاموال قصيرة الاجل التي تتحرك بهدف الاستفادة من فروق اسعار العملات بين الدول المختلفة او عدم استقرار الاوضاع السياسية و الاقتصادية الداخلية. اما تحت الخط: بدون العمليات التعويضية من قروض رسمية قصيرة و طويلة الاجل و الاحتياطات الرسمية و الذهب النقدي، و تهدف لتحقيق توازن بعرض و طلب العملات الاجنبية المتولدة عن العمليات التلقائية.	المتحصلات و المدفوعات (الجانب الدائن و الجانب المدين) التي تعتبر مستقرة نسبيا في المدى القصير، و تتغير في المدى الطويل. اي الاقل حساسية للسياسة النقدية. اما تحت الخط: البنود الاخرى لانها اكثر حساسية للسياسة النقدية فهي قابلة للتغيير بسرعة.	معاملات لميزان عدا المدونة تحت الخط. اما تحت الخط: حركات الاحتياطات و الالتزامات الرسمية (سواء قصيرة او طويلة الاجل).
المصدر: امين الصيد، مرجع سابق، ص، ص،96،95.			

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ثاني : انواع التوازن في ميزان المدفوعات

ان تنظيم ميزان المدفوعات على اساس نظام مسك الدفتر ذات القيد المزدوج تجعل القيود المدينة مساوية لقيمة القيود الدائنة، ويحصل هذا لان الطرفين من كل معاملة تقيد بالتساوي من حيث الكمية و لكنهما يظهران في قيدين مختلفين من حساب ميزان المدفوعات . ان هذا يعني من الناحية المحاسبية ان ميزان المدفوعات يجب ان يكون دائما في توازن.

1- التوازن الثنائي:

يحصل بين دولة ودولة اخرى في حالة التجارة الثنائية البحتة، فمثلا تسعى الدولة (x) نتيجة حالات معينة العمل على تطبيق سياسات تهدف الى تحقيق توازن ثنائي مع الدولة (y) و اهم تلك السياسات هي:¹

- الرقابة على الصرف.

- تقيد حرية تحويل العملات مع الدولة المقابلة.

- اتباع نظام الحصص و اتفاقات المقاصة.

2- التوازن المتعدد الاطراف:

ان الاصل في ميزان المدفوعات يسجل حقوق و ديون دولة في مواجهة الدول الاخرى و ليس في مواجهة دولة واحدة او مجموعة معينة من الدول. و ترتبط هذه الفكرة بفكرة التجارة المتعددة الاطراف و هنا ليس من الضروري ان تكون المجاميع الجزئية الى المعاملات الاقتصادية الاقليمية في القيود الدائنة متساوية مع القيود المدينة، و لكن من الضروري ان تكون الايرادات الكلية للدولة مساوية للمدفوعات الكلية وذلك لان كل من الايرادات و المدفوعات لا تشمل فقط التبادل التجاري(الصادرات و الواردات) بل قيود ميزان المدفوعات الاخرى كافة.²

¹ عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص، 254.

² عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص، 254، 255.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات

يهتم هذا الجزء بدراسة ظاهرة العجز في موازين المدفوعات سواء في البلدان النامية ام البلدان المتقدمة. و ذلك من حيث التعريف بهذا العجز، و انواعه، واسبابه، و نتائجه.

اولا:تعريف العجز في ميزان المدفوعات و انواعه.

يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الانفاق على الدخل خلال فترة محددة، او الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الاصول خلال وقت محدد.

1 - تعريف العجز في ميزان المدفوعات:

بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، و يجب ان نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات بهذا المفهوم، وبين الخلل فيه، فاللفظان غير مترادفان، فاللفظ الثاني يشمل حالة العجز و الفائض في ميزان المدفوعات، و يقصد بالفائض زيادة جانب الدائن عن الجانب المدين في العمليات المستقلة من ميزان المدفوعات. يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بانه مختل اذا تم التوازن المحاسبي للميزان بطريقة مؤقتة، اي غير مهيا لثبات اساسي، و العكس صحيح، ففي حال توازن الميزان محاسبيا بطريقة غير مؤقتة تهيئه للاستقرار على المدى الطويل، فهنا نحكم بان الميزان ليس مختلا. لان التعادل المحاسبي الذي يعتمد على حركات الذهب و حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل لا يمثل الا تعامللا ظاهريا.¹

2 -انواع الاختلالات الاقتصادية: يعتبر تشخيص الاختلال احد اهم المراحل خطورةفي معالجة اللاتوازن الخارجي، نظر للعلاقة المتلازمة بين طبيعة الاختلال و السياسات المتبعة لمعالجة هذا الخلل ، و ترتبط طبيعة الاختلال بعدة متغيرات اقتصادية تخص البلد المعني، اهمها البنية (الاهيكل) الاقتصادي، درجة تنافسية مخرجات العملية الانتاجية ، معدل التبادل الخارجي، نظام الصرف المتبع....الخ. و لذلك تنطلق معالجة الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات من قاعدتين اساسيتين: الاولى هي فهم الابعاد الحقيقية التي ادت الى هذا الوضع من خلال دراسة الاسباب الداخلية(مراجعة السياسات المتبعة) و الخارجية(معرفة مصدر الصدمات الحقيقية)، اما الثانية فتتمثل اعتماد الادوات المالية و النقدية الملائمة لظروف الاقتصاد و هيكله مع مراعات ومن التدخل.²

ويوضح الجدول رقم (02-05) ادناه انواع الاختلالات الاقتصادية، نراعي لفت النظر بان جميع انواع الاختلالات الاقتصادية قد تكون ايجابية او سلبية في تأثيرها على الميزان، يرجع هذا الى نوع المسبب للخلل الاقتصادي

¹سمير فخري نعمة، مرجع سابق،ص، 76.

²امين الصيد، مرجع سابق،ص، 108.

جدول رقم(02-05):انواع الاختلالات لميزان المدفوعات						
نوع الاختلال الاقتصادي وجه المقارنة	الاختلال العارض او العشوائي	الاختلال الموسمي	الاختلال الدوري	الاختلال المزمّن او الاتجاهي او طويل الامد	الاختلال النقدي او المتصل بالاسعار	الاختلال الهيكلي
سببه	يحدث نتيجة ظروف عارضة، مؤقتة، طارئة مثل الكوارث الطبيعية افات زراعية، انتشار اوبئة(مثل مرض حمى القلاعية و جنون البقر عام2000، و كيف اثر على صادرات الدول المنتجة للابقار على الرغم من موسم الاعياد الاسلامية).	يحدث لتلك الدول التي تعتمد على المواسم في صادراتها مثل الدول الزراعية و عادة لا يتجاوز السنة.	يحصل نتيجة الدورات الاقتصادية من رواج و كساد.	يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة الاقل نمو الى الاكثر نموا.نظرا لاختلاف اسعار السلع و الخدمات من دولة الى لآخرى، الشيء الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لعملة دولة اسعار خدماتها و سلعتها اعلى من باقي الدول، وهذا يؤثر على سعر صرف عملتها اذا اصرت الحكومة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه.	يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة الاقل نمو الى الاكثر نمو.(يبدل مع فوق)	بسبب تغيير في العرض او الطلب، و يرجع الى عوامل مختلفة.
علاجه	هذا الخلل قابل للزوال بمجرد زوال السبب عاجلا او اجلا، دون الحاجة الى تغيير اساسي في الهيكل او السياسات الاقتصادية للدولة.	التعويض في حال كان الاثر سلبي و في حال مواسم اخرى قد تكون افضل.	باستخدام السياسات النقدية و لمالية المناسبة لصد الاسباب المؤدية للحالة السلبية للاقتصاد.	بواسطة حركات رؤوس الاموال الدولية طويلة الاجل .	1- تخفيض سعر صرف العملة المحلية. 2- اعادة الاسعار الى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسة انكماشية مناسبة.	رفع الكفاءة الانتاجية و تحسين الادارة
المصدر: امين الصيد، مرجع سابق،ص،109.						

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ثاني: اسباب العجز في ميزان المدفوعات و نتائجه.

من السهل اجراء اصلاح اقتصادي كلما كانت اسباب العجز مؤقتة اما اذا كانت هذه الاسباب غير مؤقتة فان العبيء يزيد و يحتاج الاصلاح الاقتصادي الى جهود مضنية، و يرجع العديد من الاقتصاديين ظاهرة العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية الى مجموعة من الاسباب الخارجية و الداخلية، والتي اسهمت كل منها بدرجات متفاوتة من بلد الى اخر في احدث هذا العجز، و الاسباب الخارجية لظاهرة العجز في موازين المدفوعات للبلدان النامية.

1 - الاسباب الخارجية: وهي تتضمن العناصر التالية:¹

أ +ارتفاع في اسعار الفائدة:

يلاحظ ان اسعار الفائدة كانت منخفضة في فترة السبعينات نظرا لزيادة الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية الدولية، و الذي نجم عن الفورة التي حدثت في اسعار النفط في تلك الفترة، و بدأ سعر الفائدة الحقيقي عالميا في التزايد بصورة كبيرة في فترة الثمانينات ، فبعد ان كان السعر قريبا من الصفر عام 1980 اذا به يرتفع الى 7,5% عام 1981 ثم الى 10% عام 1982 و كان ذلك راجعا بصفة اساسية الى انخفاض معدل التضخم في الولايات المتحدة الامريكية، ثم استقرار ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية الى ان وصلت الى 13,3% في المتوسط في التسعينات، و تترتب على ذلك ان مدفوعات خدمة الدين تزايدت و بصورة متفاقمة بالنسبة للبلدان النامية، فنجد ان هذه المدفوعات كانت حوالي 17مليار دولار في فترة السبعينات ، فاذا بها ترتفع الى 100مليار دولار في فترة الثمانينات و الى اكثر من 299 مليار في فترة التسعينات.

اي ان مدفوعات خدمة الدين تضاعفت خدمة الدين حوالي 24 ضعف خلال عقدين من الزمن و يلاحظ ان الزيادة في اسعار الفائدة الحقيقية و زيادة مدفوعات خدمة الدين التي واجهت البلدان النامية لم يصاحبها زيادة في الصادرات، بل حدث انخفاض في الطلب على صادرات البلدان النامية، بسبب السياسات الحمائية التي تتبناها البلدان المتقدمة (كالقيود الكمية و غير الكمية على الصادرات)، تترتب على ذلك تزايد اعباء الديون و تناقص مكاسب التصدير مما ادى الى تزايد العجز في موازين المدفوعات.

ب - الركود الاقتصادي العالمي:

ترتب على الزيادة الكبيرة التي حدثت في اسعار النفط في بداية السبعينات ونهايتها، اثارا انكماشية على البلدان النامية المتقدمة، فقامت الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وكان ذلك بصفة اساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، و تترتب على ذلك اثارا ركودية في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات البطالة و انخفض معدل النمو، مما اثر بدوره على حركة التجارة الدولية، فانخفض معدل النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية، وكان معدل هبوط الصادرات في البلدان النامية اكبر من البلدان المتقدمة و هذا الانخفاض في صادرات البلدان النامية يرجع ايضا الى السياسات الحمائية التي طبقتها البلدان

¹سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص-ص، 78، 79، 80.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المتقدمة كرد فعل لارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة ، و بسبب هذا الركود العالمي واجهت القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية خسارة تقدر بحوالي 25مليار دولار في فترة الثمانينات، و مما لا شك فيه ان هذه الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها اثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان.

ج - تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية:

يلاحظ ان معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية، خاصة غير المصدرة للنفط منذ السبعينات و حتي الان، وان معدلات التبادل التجاري الدولي كانت افضل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية و في البلدان النامية النفطية افضل من المصدرة لغير الوقود، وكان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات و التسعينات حوالي (-0,4)، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0,8) سنويا هذا فضلا عن التقلبات في الاسعار العالمية للنفط حيث الارتفاع في هذه الاسعار يزيد من تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض اسعار النفط يزيد من عجز ميزان المدفوعات البلدان النامية للبلدان النفطية التي تعتمد بصفة اساسية على الصادرات النفطية و التي تشكل اكثر من 90% من دخلها القومي.

2 -الاسباب الخارجية: تتمثل فيما يلي: ¹

أ -تسارع فجوة الموارد المحلية:

يلاحظ ان البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي و متعدل الادخار ، وهذه الفجوة تتزايد لاسباب متعددة منها توزيع السكان بنسبة اكبر من تزايد الانتاج الامر الذي يؤدي الى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي و المتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، الامر الذي يؤثر على نسبة المكون المحلي بالاستثمار، و يزيد من الاعتماد على المكون الاجنبي الذي تنعكس على الاقتراض بالزيادة ، مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات من العدد و الالات و السلع الوسطية و هذا من شأنه ان يزيد من العجز في ميزان المدفوعات ، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الاجنبي وهذا ايضا قد يؤدي الى تزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب التحويلات و الارياح و الفوائد و العوائد.

ب - نمط التنمية و التصنيع :

لجات العديد من البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال الى اتباع انماط مختلفة للتنمية ، كان من بينها تركيز الجهود على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاخرى خاصة القطاع الزراعي، و ذلك عن طريق سحب الفائض الاقتصادي من هذا القطاع الاخير لصالح القطاعات الاخرى بشكل توفير الغذاء الرخيص للعمال و المساكن المدينة، و باستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الاستيرادات، و توفير المواد الخام الرخيصة للصناعة المحلية، ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة في الريف و تزايد الهجرة الى المدن، و تدني انتاجية الارض الزراعية، الامر الذي ادى الى تزايد الحاجة الى المواد الغذائية، و المواد الخام اللازمة

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص-ص، 80، 81، 82.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

للمصنعة المحلية، بالإضافة الى تناقص حجم الفائض الزراعي المخصص للتصدير، و كل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات، حيث تزايدت الاستيرادات من المواد الغذائية و المواد الخام اللازمة للصناعة ، مما أدى الى تزايد العجز في موازين المدفوعات البلدان النامية، فضلا عن ذلك فان استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها هذه البلدان، كان من شأنها ايضا ان تزيد من العجز في موازين المدفوعات سواء كانت استراتيجية الاحلال محل الاستيرادات ام استراتيجية تشجيع الصادرات.

ج - تزايد معدلات التضخم:

من الواضح ان التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، و ذلك لانه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العلمي مما يؤدي الى انخفاض الصادرات، و في نفس الوقت فانه يؤدي الى تزايد الطلب على السلع الاجنبية نظرا لانخفاض اسعارها مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات، الامر الذي يؤدي الى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، و يلاحظ اذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فان ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض.

د هروب الاموال الى الخارج:

مما لا شك فيه ان ظاهرة هروب الاموال في البلدان النامية الى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لانها تجعل البلد الذي يهرب منه راس المال في عوز دائم لرؤوس الاموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، و لاستيراد السلع الضرورية، و الوفاء باعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة الى انخفاض معدلات الانتاج و الدخل و الاستهلاك، و مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الامر الذي يؤدي الى زيادة العجز فيه، و يلاحظ ان هناك خلافا في تفسير سبب هروب راس المال من البلدان النامية للخارج، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، و انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان.

ويرى البعض الاخر ان سبب هذه الظاهرة لا يرجع الى ما سبق، و انما يرجع الى تفشي الرشوة، و

الفساد الاداري، و ضعف اجهزة الدولة و عدم هيبتها و استغلال النفوذ و السلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة حيث هروب رؤوس الاموال المحلية يعد من الاسباب الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن العجز في موازين المدفوعات للبلدان النامية، بل ايضا كل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعاني منها هذه البلدان، وان رجوع هذه الاموال الى البلدان النامية و استثمارها سيكون كفيلا بالقضاء على معظم مشكلات هذه البلدان ، و لكن ذلك مشروط بتوفر الشفافية في سلوك اجهزة الدولة، الى جانب السياسات اللازمة لاستغلال هذه الاموال بافضل صورة.¹

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص، 82.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

3 - مصادر تمويل العجز في ميزان المدفوعات : عادة ما تلجأ البلدان التي تعاني من العجز الى احد المصادر التالية:¹

أ - استخدام الارصدة النقدية و الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية لهذا البلد.

ب - الاقتراض من الخارج.

ج - ضغط الاستيرادات.

ولكل من هذه المصادر آثاره الضارة على الاقتصاد الوطني، فاستخدام المصدر الاول لتمويل العجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى نقص الاحتياطات الدولية للبلد، الامر الذي يشل حركة الاقتصاد مع مرور الوقت لانه يجبر البلد على خفض استيراداته، الامر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات الاستثمار و زيادة معدلات البطالة و التضخم في هذا البلد، و استخدام المصدر الثاني لتمويل العجز في ميزان المدفوعات لا يخلو من الآثار الضارة، خاصة اذا كانت هذه القروض غير منتجة، وفي هذه الحالة ستكون هذه القروض عبئاً على الاقتصاد بدلاً من ان تكون منقذة لخروجه من مازقه، و استخدام البديل الثالث لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات يزيد من المشكلات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي ام على المستوى ميزان المدفوعات، لانه يؤدي الى تخفيض معدلات النمو في الداخل و يزيد من معدلات البطالة و التضخم و يخفض من الصادرات.²

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص، ص، 82، 83.

² سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص، 83.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

ان وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من اهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور. و لذلك فانه عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل احداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن ذلك و الذي عادة ما يتطلب فترة تمتد الى سنوات عدة و ذلك باستخدام مجموعة من الاجراءات الاقتصادية شريطة عدم الحاق الاقتصاد الوطني باضرار جسيمة و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما:

اولا: التصحيح عن طريق آلية السوق:

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي، و بالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر. و تاخذ هذه الطريقة ثلاثة اشكال:

1 - التصحيح عن طريق آلية الاسعار:

و يختص هذا الشكل من التصحيح بفترة قاعدة الذهب، و يتطلب تطبيقها ثلاثة شروط اساسية هي:¹
أ ثبات اسعار الصرف.

ب +الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في القطر.

ج -مرونة الاسعار و الاجور (اي حرية حركتهما).

و تمثل هذه الشروط اهم اركان النظرية التقليدية التي سادت القرن التاسع عشر و بداية القرن الحالي. و تتخلص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من والى القطر مع حالة ميزان مدفوعاته. ففي حالة حدوث فائض في الميزان فانه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب الى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الامر الذي ينجم عنه ارتفاع في الاسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الاقطار الاخرى، و سترتب على ذلك نتيجتين، اولهما هي انخفاض صادرات القطر الى الخارج نظرا لارتفاع اسعارها من وجهة نظر الاجانب، و ثانيهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة اسعار السلع الاجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات. اما في حالة حدوث عجز في الميزان، فان النتيجة ستكون متعاكسة و لكنها ستقود الى توازن الميزان ايضا.²

علاوة على ما ذكر، فان التغيرات الحاصلة في الاسعار يمكن ان تؤدي الى تغيرات في اسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدوره ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات و لكن ليس مثلما تؤثر مستوى الاسعار على اعادة التوازن في الميزان.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 128.

² عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 129.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

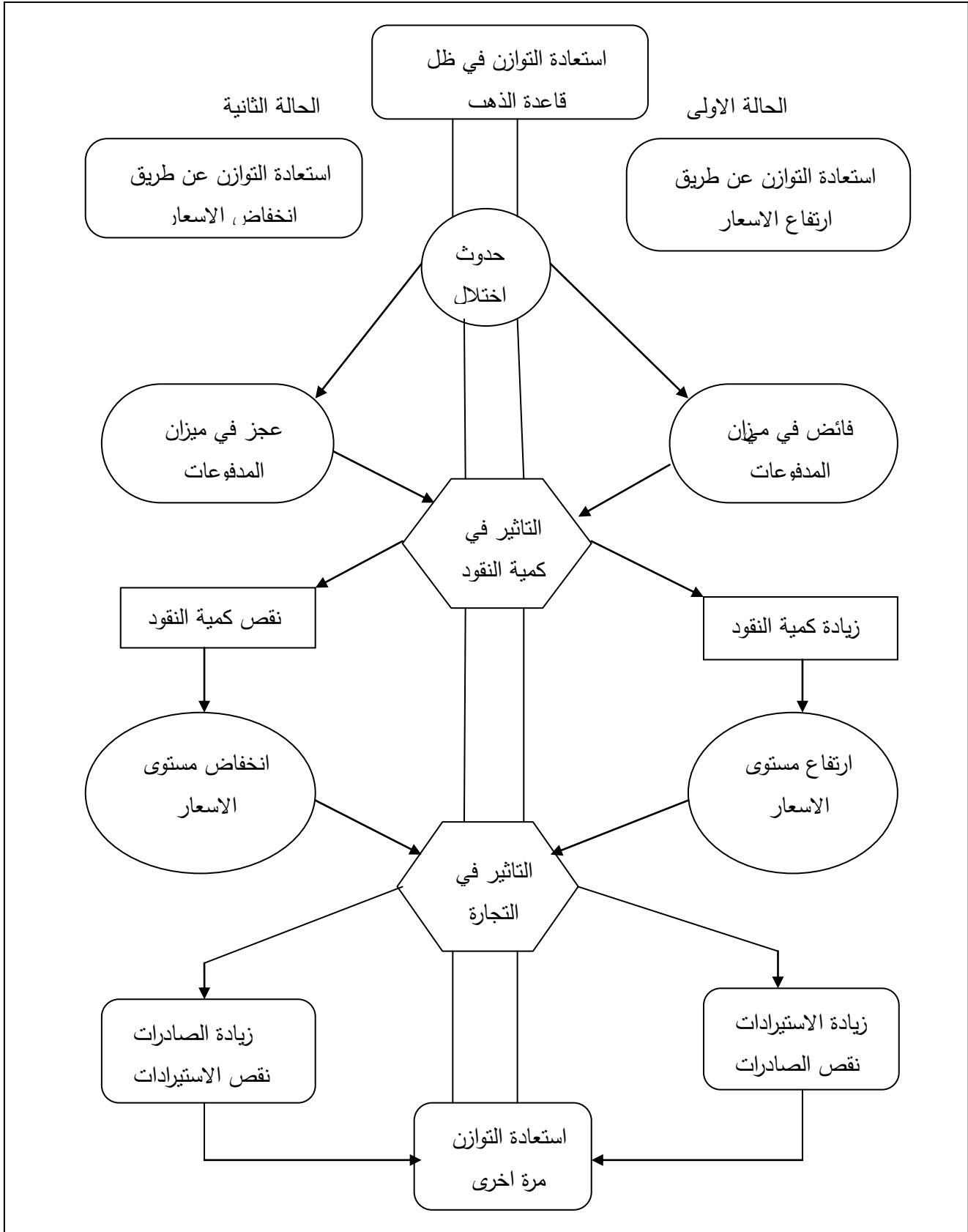
ففي الحالة الاولى(حالة الفائض)، بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي الى تدفق الاموال الى خارج البلد و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و اعادة التوازن للميزان ثانياً. اما في الحالة الثانية(حالة العجز) فبالامكان رفع سعر الفائدة من اجل جذب الاموال الاجنبية الى الداخل و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و اعادة التوازن للميزان. و حاصل ما تقدم ، ان تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة تاخذ الاتجاه التالي:¹

الخلل في الميزان ← خروج او دخول الذهب ← تغيير في عرض النقد ← تغيير في مستوى الاسعار(بما فيها معدل الفائدة) ← تغيير في الصرف الاجنبي ← التأثير على توازن الميزان. و الشكل رقم(02-01) يوضح لنا هذه الطريقة:

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 130

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (01-02): آلية استعادة التوازن في ظل قاعدة الذهب.



المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، 264.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

2 - التصحيح عن طريق سعر الصرف:

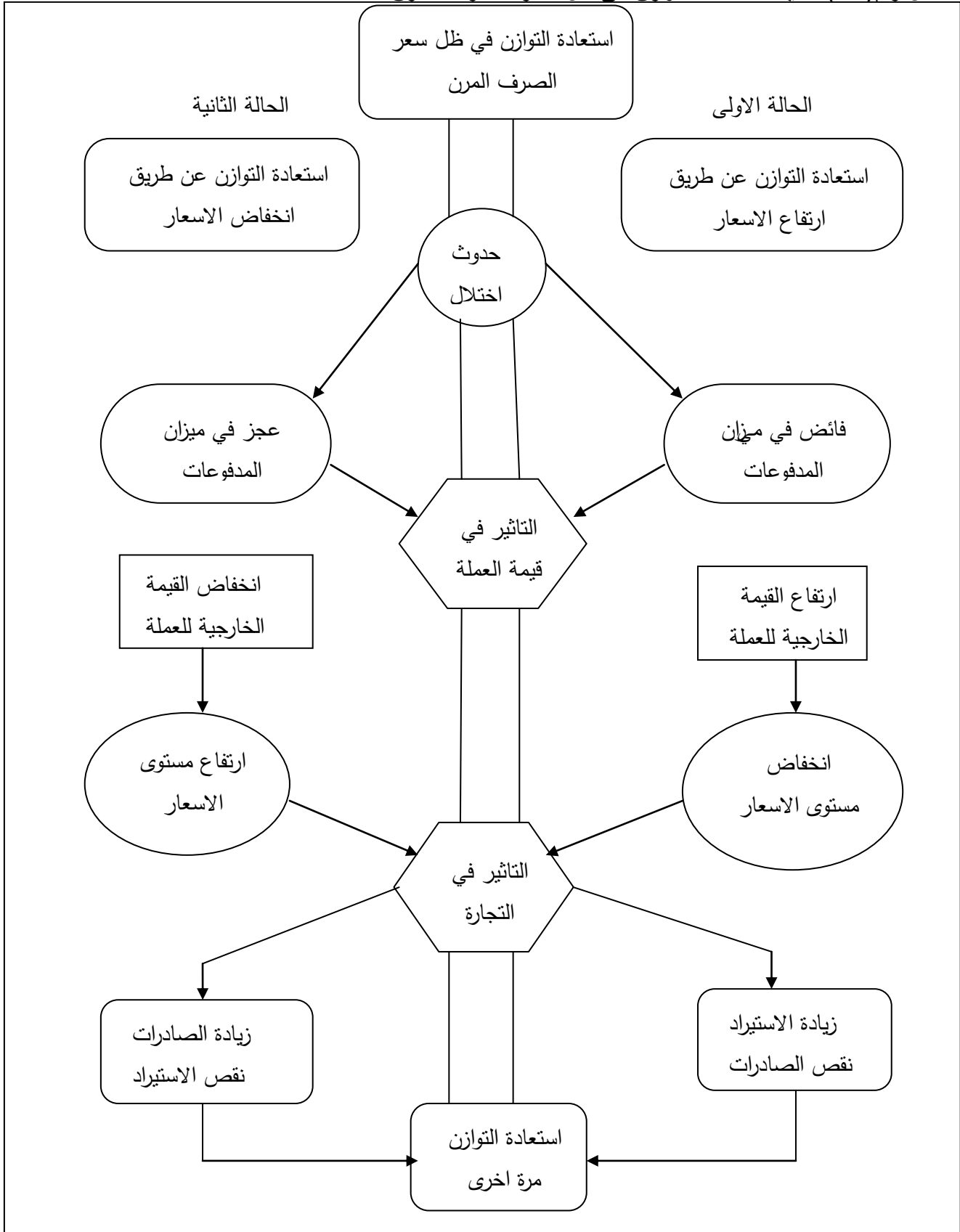
و يختص هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. اما اهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق هذه الطريقة هي حرية اسعار الصرف، و عدم تقيدها من قبل السلطات النقدية. و تتخلص بان القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج الى العملات الاجنبية و بالتالي سوف يظهر الى عرض عملته المحلية في اسواق الصرف الاجنبية، بيد ان زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي الى انخفاض سعرها في الاسواق المذكورة و عندها ستغدو اسعار السلع و الخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الاجنبية فيزيد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع اسعار المنتجات الاجنبية في هذه الحالة، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات. اما في حالة وجود فائض في الميزان فانه يحدث العكس تماما.¹

و الشكل التالي يعطينا توضيحا اكثر لهذه الطريقة:

¹ عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص، 265.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

الشكل رقم(02): آلية استعادة التوازن في ظل سعر الصرف المرن.



الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

3 - التصحيح عن طريق الدخل:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل و اثارها على الصرف الاجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات، و تعرف ب (Income Adjustable Theory) و اهم شروط النظرية هي: ¹

أ - ثبات اسعار الصرف.

ب - جمود الاسعار (ثباتها).

ج - الاعتماد على السياسة المالية و خاصة الانفاق العام للتاثير على الدخل تحت تاثير مضاعف الانفاق. و تتخلص النظرية، بان الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي الى احداث تغير في مستوى

الاستخدام و الانتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المتحقق، و ذلك تحت تاثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته فهنا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في

تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الاجور و من ثم الدخل الموزعة و سيترتب على زيادة

الدخل تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة اكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع الاستيرادات مما يؤدي بالنتيجة الى عودة التوازن لميزان المدفوعات. و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان. علما ان

هذه الدائرة من التغيرات تحصل بطريقة تلقائية. بيد ان العديد من الاقتصاديين الكينزيين لا يروا ضمنا

لمعالجة الخلل في ميزات المدفوعات بالطريقة الموصوفة اعلاه، ذلك لانه في حالة العجز فان انخفاض الدخل

قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الانفاق وما يجر بدوره الى انخفاض في الطلب على الصرف الاجنبي، و لهذا السبب وحده يمكن ان تتدخل السلطات العامة من اجل اجراء تغيرات مناسبة -مقصودة- في

الدخل بالقدر الذي يؤدي الى اعادة التوازن في ميزان المدفوعات. و طبقا للنظرية الكينزية، يمكن ان تقوم

السياسة المالية بدور هام في هذا المجال و ذلك من خلال التغييرات في الانفاق كاستخدام الضرائب مثلا.

ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن اجراء تخفيض في الانفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلا و

تحت تاثير المضاعف سيؤدي ذلك الى انخفاض اكبر في الدخل و بالتالي الطلب الكلي بما في ذلك الطلب

على الاستيرادات، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الاجنبي، و عندها سيعود التوازن الى الميزان. و

ينطبق ذلك ايضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة متعكسة.²

علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير

ان الكينزيين لا يعتقدون عليها مقارنة بالسياسة المالية. اما اهم ادوات السياسة النقدية فهي سعر الفائدة، حيث

يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره الى رفع سعر الفائدة، مما سيؤثر على حجم الانفاق

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 130

² عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 131

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

الكلي نظرا لانخفاض الانفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما سيثب على تدفق رؤوس الاموال للداخل و عندما سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة، ان بمقدور السلطات العامة التدخل في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية او النقدية للحيلولة من معالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم بسبب العجز في الميزان او كساد اقتصادي بسبب الفائض في الميزان، و يطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار ومع ذلك فان هذه السياسات قد لا تفي بالغرض المنشود في حالة وجود مشكلة التضخم الركودي لاقتصاد ما، فهنا سيحصل تقاطع في السياسات الاقتصادية الكلية نظرا لان هذا الوضع سيتطلب وجود سياسة توسعية لمعالجة الركود او البطالة و سياسة انكماشية لمعالجة العجز او التضخم، و هكذا فان السياسة الانسب هي استخدام مزيج من السياستين المالية و النقدية.¹

ثانيا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنباً لاستمرار من ناحية، و للحد من الاثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنه من ناحية اخرى. و يتم ذلك باستخدام جملة من الاجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي:²

1 - اجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني، و مثلها:

أ - بيع الاسهم و السندات المحلية للاجانب للحصول على العملات الاجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

ب - بيع العقارات المحلية للاجانب للحصول على النقد الاجنبي.

ج - استخدام ادوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص او الرسوم الجمركية اضافة الى تشجيع الصادرات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

د - استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

2 - اجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي:³

أ - اللجوء الى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي او من البنوك المركزية الاجنبية او من اسواق المال الدولية... الخ.

ب - بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

ج - بيع الاسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الاجنبية لمواطني تلك الاقطار للحصول على النقد الاجنبي.

¹ عبد الكريم جابر العيسوي، مرجع سابق، ص، 268.

² عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 141، 142.

³ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص، 142.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

خاتمة الفصل:

نخلص من جملة ما سبق، ان لميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد القومي لما له من تأثيرات داخلية كانت أو خارجية لأنه يشمل ما يتعلق بكل معاملات الدولة مع العالم الخارجي سواء تعلق الأمر بالعمليات الجارية المنظورة (سلع وخدمات) أو بالعمليات الجارية غير المنظورة وإلى جانبها العمليات الرأسمالية لتشكل في مجملها ميزان المدفوعات إلا أنه يظهر في حالة فائض وفي حالة ملاءمة ، وهذا الأخيرة لا تحدث عفوية بل هنالك عدة عوامل تسمح بتسويته قد تكون بتدخل الدولة أو بعدة طرق أخرى.

ففي حالة تحقيق التوازن وهو تثبيت أو محالة استقرار ميزان المدفوعات في حالة تسمح للدولة بأن تكون في وضعية اقتصادية ملاءمة وبالتالي تحسن الاقتصاد القومي للدولة.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على ميزان المدفوعات.

تمهيد:

للشراكة الأورو جزائرية الكثير من الآثار الايجابية والسلبية على قطاع التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي، لذلك يجب على الجزائر أن تحاول جاهدة أن تستفيد قدر المستطاع من هذه الشراكة بدلا لها من خسارة الكثير، بسبب عدم حسن تأقلمها مع مقتضيات الشراكة وذلك لن يحدث إلا إذا ما أقترن بإجراءات أو بالأحرى باستراتيجيات فعالة من شأنها أن تدعم مكانة قطاع التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تزيد من أهميتهما إقليميا و دوليا، وذلك لن يتحقق إلا إذا كانت هناك إرادة قوية ، لذلك لابد من تحليل الوضع الذي عرفته التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي للجزائر في ظل اتفاقية إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية. وبهذا سنتناول في هذا الفصل إلى انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي كما سننظر إلى الآثار الاقتصادية المتوقعة على بعض القطاعات الاقتصادية و غير الاقتصادية.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الحساب الجاري الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور للصادرات والواردات، و ذلك بتقديم الهيكل السلعي للواردات و الصادرات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لهما كما سنتطرق الى تطورات الميزان التجاري.

المطلب الأول: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الواردات الجزائرية.

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك. و قد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل جعل هذه الاخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

أولاً: التركيبة السلعية للواردات

لوقوف على التركيبة السلعية للواردات في الجزائر نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (2005-2013). (الوحدة مليون دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مواد غذائية	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	
الطاقة و المحروقات	212	244	324	594	549	955	1164	4955	
مواد خام	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1839	
منتجات نصف مصنعة	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685	10629	
سلع التجهيز الفلاحي	160	96	146	174	233	341	387	330	
سلع التجهيز الصناعي	8452	8528	8534	13093	15139	15776	16050	13604	
المواد الاستهلاكية غير غذائية	3107	3011	5243	6397	6145	5836	7328	9997	
المجموع	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك الجزائرية، على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 19:50.2015/04/11

<http://www.douane.gov.dz>

يوضح لنا الجدول رقم (03-01): التركيبة السلعية للواردات السلعية فيمكن ترتيبها كالتالي:

❖ **سلع التجهيز الصناعي:** تحتل سلع التجهيز الصناعي المرتبة الأولى بالنسبة للمواد المشكلة للواردات الجزائرية من حيث أهميتها. حيث تحظى سلع التجهيز الصناعية كل سنة بنسب معتبرة من إجمالي الواردات، لكونها ضرورية لمواصلة عملية الإستراتيجية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، خاصة لخدمة التصنيع من أجل التصدير لتشجيع صادراتها، حيث أخذت قيمها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2005 ب 8452 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 41,51% من إجمالي الواردات. أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2011 المقدر ب 16050 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 33,97% من إجمالي الواردات.

❖ **منتجات نصف مصنعة:** تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

الاقتصاد الوطني. وقد بلغت قيمتها ب4088 مليون دولار أمريكي سنة 2005 أي تمثل نسبة 20%، و تستمر في الارتفاع حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2011 ما قيمته 10685 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 22,61%.

❖ **المواد الغذائية:** تحتل المواد الغذائية الرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة في قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، وقد أخذت أدنى قيمة لها سنة 2005 ب3587 مليون دولار أمريكي أي نسبة 17,62% من إجمالي الواردات، وأخذت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب9850 مليون دولار أمريكي أي نسبة 20,84% من إجمالي الواردات. أما بالنسبة للمواد الأخرى فتأتي كالتالي:

❖ **المواد الاستهلاكية غير الغذائية:** تستمر هذه المواد في ارتفاع قيمتها حيث بلغت قيمتها سنة 2012 ب9997 مليون دولار أمريكي ما نسبته 19,84%.

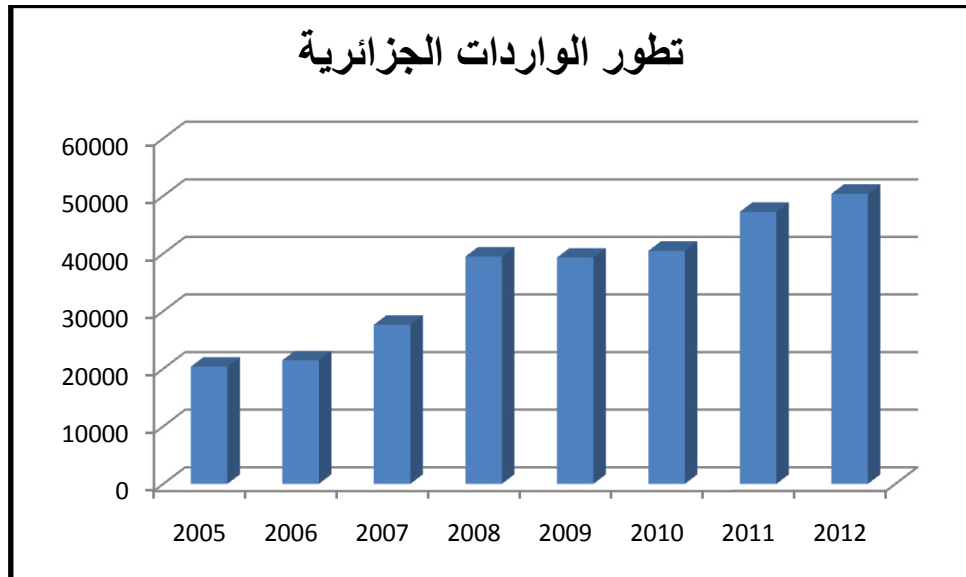
❖ **مواد خام:** عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ سنة 2012 مبلغ قدره 1839 مليون دولار أمريكي.

❖ **الطاقة و المحروقات:** تبقى قيمة المواد الطاقوية اقل بالمقارنة بالمكونات الأخرى حيث تقدر قيمته سنة 2012 ب4955 مليون دولار أمريكي.

❖ **سلع التجهيز الفلاحي:** عرفت على مدى سنوات فترة الدراسة زيادات متتالية بلغت أقصاها سنة 2011 ما قيمته 387 مليون دولار أمريكي.

و يمكن ترجمة الجدول رقم (03-01): في الشكل البياني التالي:

الشكل (03-01): تطور الواردات الجزائرية .



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01)

يوضح الشكل رقم (03-01): تطور الواردات الجزائرية حسب المكونات، حيث يتبين أن القيمة الإجمالية للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2012 اذ بلغت حوالي 50376 مليون دولار أمريكي. بعدما كانت لا

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

تتجاوز قيمة 40473 مليون دولار سنة 2010. و تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الذي عرفته الواردات الجزائرية راجع إلى التطورات التي حدثت في منطقة اليورو خاصة وان اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2005، بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية سنة 2008 و التي تتضمن مجموعة من السياسات بهدف كبح الفاتورة الضخمة للواردات و قد نتج عن ذلك تراجع فاتورة الاستيراد.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

إن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية، يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر. والجدول التالي يبين بعض البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر. ويكون الجدول كالآتي:

الجدول رقم (03-02): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005 - 2013)

(الوحدة: مليون دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوروبي	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	
دول OCDE	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	
باقي الدول الاوروبية	1058	777	715	659	728	388	579	1652	
دول امريكا الجنوبية	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	
اسيا	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	
منطقة المحيط الهادي	31	-	-	-	2	-	-	-	
الدول العربية	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	
دول المغرب العربي	217	335	284	395	478	544	691	807	
بلدان افريقية	148	148	231	395	350	396	578	741	
مجموع	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

يمكن ترتيب أهم الموردين التجاريين للجزائر كما يلي:

❖ **الاتحاد الأوروبي:** تتميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية، حيث أخذت قيم الواردات من الاتحاد الأوروبي بالتزايد، وهذا ما يقابله دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، إلا أن قيمة الواردات انخفضت عامي 2009 و 2010 حيث بلغت قيمتهما 20772 و 20704 مليون دولار على التوالي، إلا أنها أخذت بالتزايد بعد ذلك حيث بلغت سنة 2012، ومن خلال هذا تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول من ناحية الواردات. أي أن تطور يحدث على مستوى اقتصاد الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر بالتالي على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

❖ **دول OCDE:** * بُعثي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من سنة 2005 إلى 2008 حيث تُأخذ أعلى قيمة لها في هذه السنة بقيمة 7245 مليون دولار و ابتداءً من سنة 2009 تتناقص قيمة الواردات من دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حيث بلغت قيمتها سنة 2012 مبلغ قدره 6160 مليون دولار، حيث بعد سنة 2008 تحتل المرتبة الثالثة بعد دول آسيا.

❖ **دول آسيا:** إن واردات الجزائر من الدول الآسيوية غير العربية في تزايد مستمر، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 بـ 2506 مليون دولار أمريكي، وأخذت قيمة 9538 مليون دولار أمريكي سنة 2012 ويتوقع أن تستمر في التزايد.

❖ **دول أمريكا الجنوبية:** عرفت واردات من دول أمريكا الجنوبية تزيادا حيث تقدر قيمتها سنة 2005 بـ 1249 مليون دولار أمريكي، كما عرفت أقصى قيمة لها سنة 2012 بـ 3590 مليون دولار أمريكي.

❖ **باقي الدول الأوروبية:** أخذت واردات الجزائر من باقي الدول الأوروبية قيم متذبذبة بين الزيادة والانخفاض، حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 2010 بـ 388 مليون دولار أمريكي، أما أعلى قيمة فتقدر بـ 1652 مليون دولار أمريكي سنة 2012.

❖ **الدول العربية:** أما عن واردات الجزائر من هذه الدول كانت تسجل قيم متزايدة، حيث أخذت سنة 2005 قيمة 387 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سنة 2011 المقدر بـ 1760 مليون دولار أمريكي.

❖ **دول المغرب العربي:** كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة، مع أنها كانت تشهد تزايد في قيمها خلال الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 بـ 217 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سنة 2012 بـ 807 مليون دولار أمريكي.

❖ **باقي الدول الإفريقية:** تزايد مستمر بنسب ضئيلة في واردات الجزائر من هذه الدول، لكن المساهمة ضعيفة حيث لا تتجاوز قيمة 741 مليون دولار أمريكي و هذا كان سنة 2012.

❖ **دول المحيط:** كانت واردات الجزائر ضئيلة جدا من دول المحيط حيث سجلت في هذه الفترة قيمة 31 مليون دولار أمريكي سنة 2005، وقيمة 2 مليون دولار أمريكي سنة 2009، أما السنوات الأخرى فكانت قيمها معدومة.

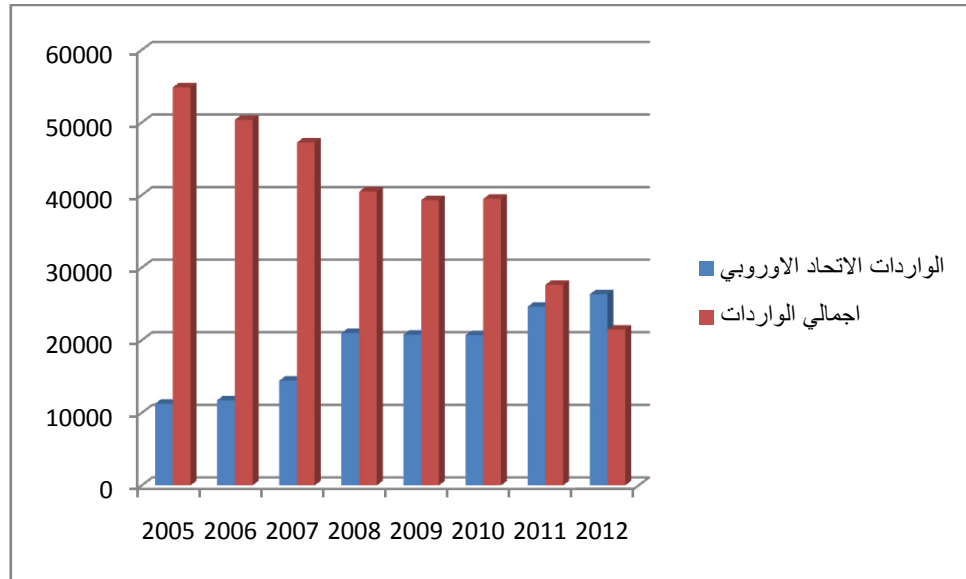
يرجع التراجع المسجل في الواردات إلى مجموعة من الإجراءات التي قامت بها السلطات للحد من فاتورة الواردات والتي من أهمها:

- الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة.
- تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا.
- ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي.
- بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.

* OCDE: دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

و بالتالي حتى نتمكن من التحديد الدقيق لأثر الشراكة الاوروجزائرية سنقوم بالتحليل التالي:
الشكل رقم (03-02): تطور الواردات من الاتحاد الأوروبي.



الشكل: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-02)

يؤكد الشكل أعلاه ما كان متوقعا من دخول اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية حيز التنفيذ، حيث ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ، وبلغت أقصاها سنة 2008 بقيمة تقدر ب 20985 مليون دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2005 بقيمة 11255 مليون دولار أمريكي .

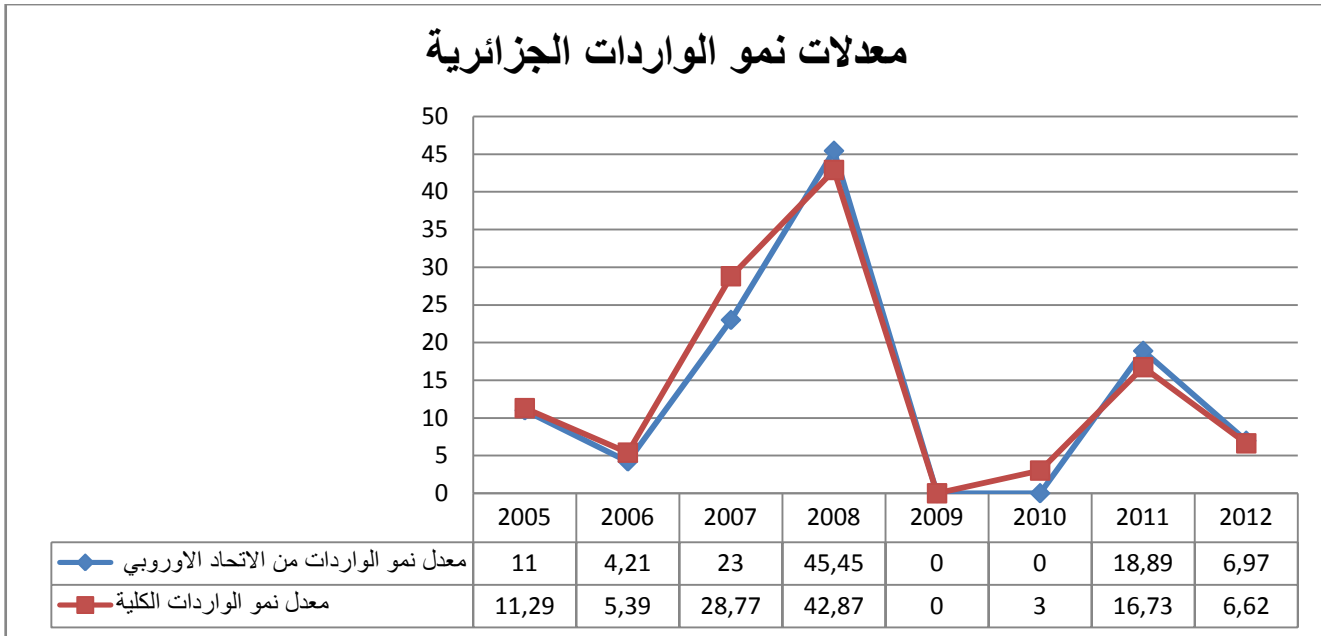
إلا أن هذا المؤشر غير كاف منفردا لتحديد ما اذا كان هناك عملية تحويل للتجارة ام لا، لذلك وجب مقارنة معدلات نمو واردات الاتحاد الاوروبي بمعدلات نمو الواردات الكلية و الجدول التالي يوضح معدلات نمو كلا من واردات الاتحاد الاوروبي بالنسبة لمعدلات نمو الواردات الكلية .

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

ثالثا: معدلات نمو واردات الاتحاد الاوروبي.

لتوضيح معدلات نمو الواردات الجزائرية سوف ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): معدلات نمو واردات الاتحاد الاوروبي و معدلات نمو الواردات الكلية (2005-2012)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (02-03).

في حين كان ينتظر من الناحية النظرية ان ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي نتيجة لالغاء الرسوم على حساب الواردات من الدول الاخرى، الا انه سجل انخفاض في معدل نمو الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي مقارنة بالواردات الكلية خلال السنوات التي تلت تطبيق الاتفاق، و يظهر جليا من خلال الشكل ان الواردات الاجمالية للجزائر قد سجلت معدلات نمو سنوية اكثر ارتفاعا من واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي ، وهو يدل على انه لم يحدث عملية تحويل التجارة، رغم ارتفاع الواردات الجزائرية فعلا من الاتحاد الاوروبي ، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة لتوسيع الجزائر في الاستيراد عموما خلال سنوات الدراسة و هو ما تؤكدته معدلات نمو واردات من الاتحاد الاوروبي و الواردات الاجمالية.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الصادرات الجزائرية.

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع و هيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو قطاع المحروقات ، رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق تحفيز ودعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الا انها لازالت تعاني من ضعف القطاعات الاخرى فيها، و الاعتماد الكبير في وارداتها على الخارج، الى تاثيرها بالاضطرابات التي تحدث على المستوى العالمي.

ومن خلال إحصائيات عن التجارة الخارجية، يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

اولا: التركيبة السلعية للصادرات.

يظهر لنا الجدول الموالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية كما يالي:

الجدول رقم (03-03): التركيبة السلعية للصادرات. (الوحدة: مليون دولار).

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السلع الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	315
الطاقة و المحروقات	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	69804
المنتجات الخام	134	195	169	334	170	94	161	168	168
منتجات نصف مصنعة	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1527
مواد التجهيز الفلاحي	-	1	1	1	-	1	-	1	1
مواد التجهيز الصناعي	36	44	46	67	42	30	35	32	32
المواد الاستهلاكية غير غذائية	19	43	35	32	49	30	15	19	19
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	71866

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (03-03) نقوم بتحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات و صادرات قطاع المحروقات .

❖ **صادرات قطاع المحروقات:** شهدت قيمة صادرات قطاع المحروقات انتعاشا مستمرا حيث قدرت أعلى قيمة لها ب 77361 مليون دولار أمريكي سنة 2008 أي بنسبة 97,55% من إجمالي الصادرات لهذا العام إلا أنه تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة في السنوات الموالية حيث كانت أدنى قيمة لها تقدر ب 44128 مليون دولار أمريكي عام 2009 وهذا بسبب انخفاض سعر البترول وهذا راجع الى تراجع الطلب العالمي و حالة الركود التي اعقبت حدوث الأزمة المالية الامريكية و أزمة منطقة اليورو ، إلا أنها كانت تغطي نسبة 97,64% من إجمالي الصادرات لهذا العام.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

❖ صادرات خارج قطاع المحروقات: تشير ارقام الجدول ان صادرات خارج قطاع المحروقات لاتزال هامشية و يمكن ترتيبها عل النحو التالي:

✓ **منتجات نصف مصنعة:** تحتل المنتجات النصف مصنعة المرتبة الاولى في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وقد شهدت قيمتها انتعاشا مستمرا منذ 2005 حيث كانت قيمتها في هذه السنة 651 مليون دولار أمريكي، ووصلت قيمتها سنة 2012 مبلغ قدره 1527 مليون دولار أمريكي.

✓ **المنتجات الخام:** تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي ، رغم انها عموما منخفضة الا انها المنتجات الخام تعرف تزايدا مستمرا رغم قيمته الضئيلة حيث سجلت اعلى قيمة له سنة 2008 ب334 مليون دولار أمريكي، لكنه سجل تناقصا مستمرا بعد ذلك حيث يسجل ادنى قيمة له سنة 2010 بمبلغ 94 مليون دولار أمريكي

✓ **السلع الغذائية:** يحتل هذا النوع من الصادرات المرتبة الثالثة في قطاع التصدير الغير نفطي، وتختلف قيمة الصادرات للمواد الغذائية من سنة لآخرى حيث شهدت تحسنا طفيفا من سنة 2005 الى غاية سنة 2008 بمبلغ 67 مليون دولار أمريكي و 119 مليون دولار أمريكي، ثم انخفاضا نسبيا سنة 2009 لكن بعد ذلك يسجل اقصى قيمة سنة 2011 بمبلغ 355 مليون دولار أمريكي.

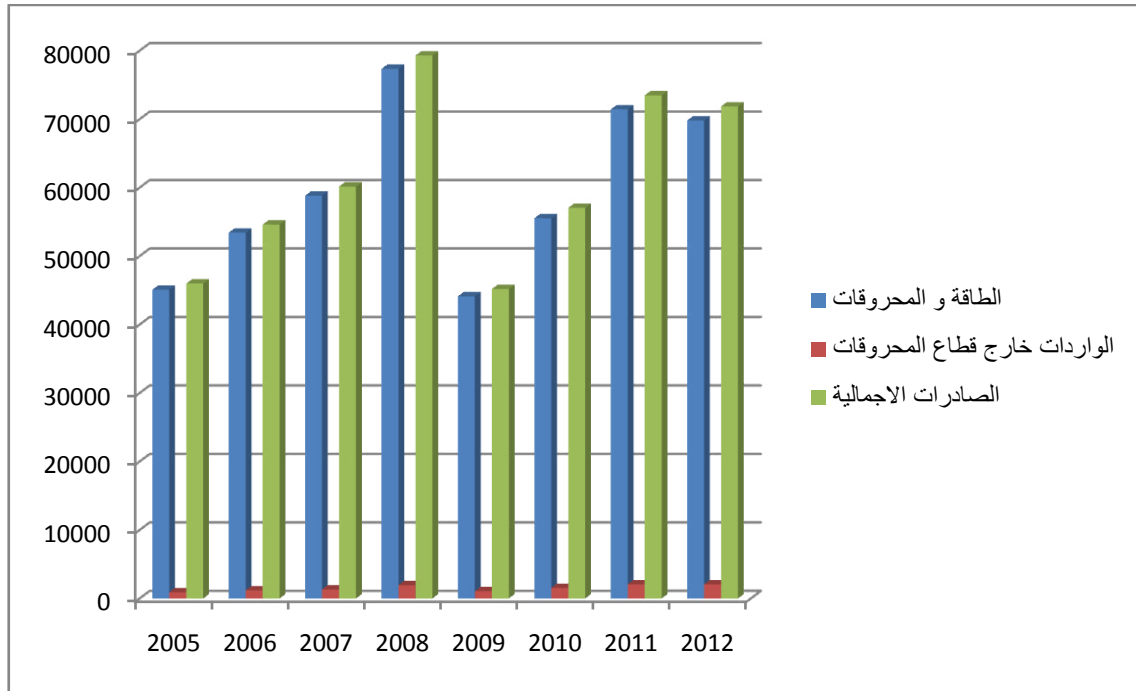
✓ **مواد التجهيز الصناعي:** تحتل المرتبة الرابعة في الصادرات غير النفطية ، و قد عرفت تذبذب في قيمها حيث سجلت اقصى قيمة لها ب67 مليون دولار أمريكي و كان ذلك سنة 2008.

✓ **المواد الاستهلاكية غير غذائية:** تاتي في المرتبة الخامسة ، غير انها ليست مستقرة خلال سنوات الدراسة و قد سجلت اعلى قيمة لها سنة 2009 ب49 مليون دولار أمريكي.

✓ **مواد التجهيز الفلاحي:** تحتل المرتبة الاخيرة في قائمة الصادرا الغير نفطية، و لها قيم ضئيلة جدا و احيانا قيمها معدومة خلال فترة الدراسة.

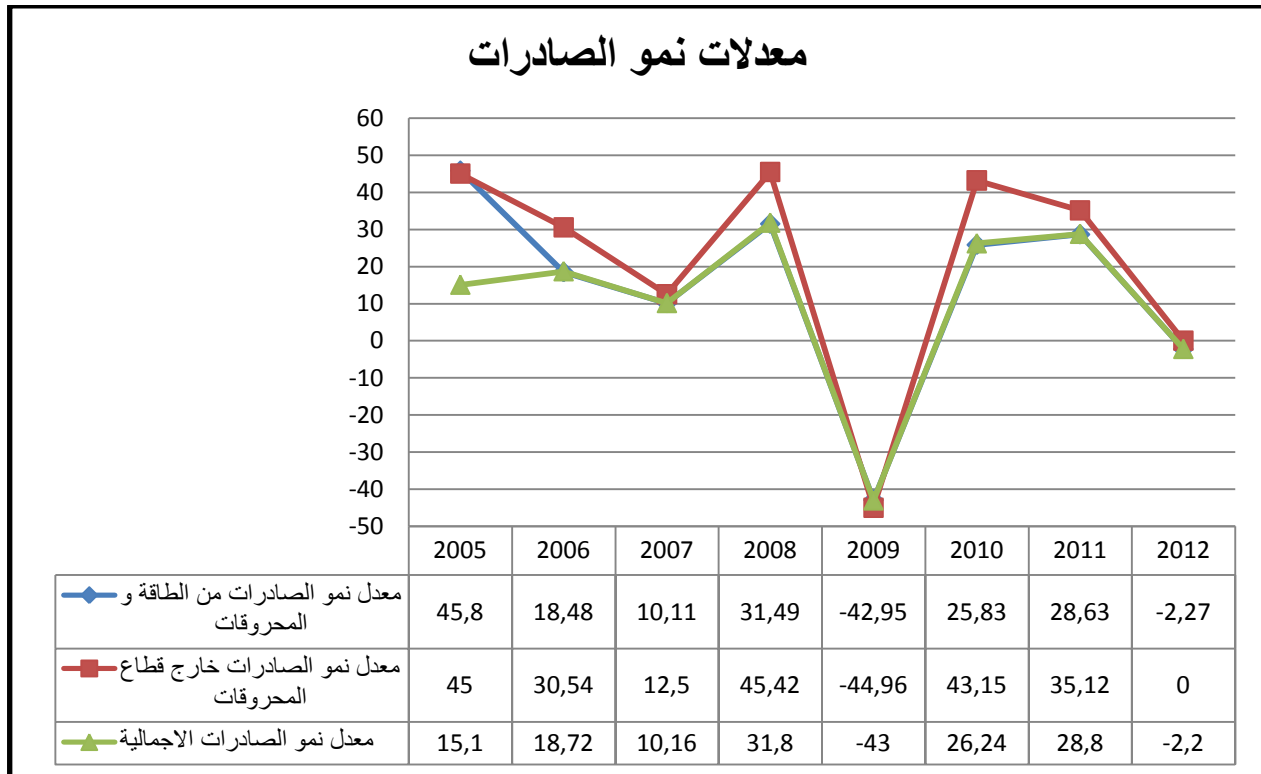
الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

و الشكل الموالي يظهر تطور التركيبة السلعية للصادرات.
الشكل رقم (03-04): تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

الشكل رقم (03-05): معدل نمو الصادرات



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

تبين من الشكل رقم(03-03) : انه في الاجل القصير و المتوسط من الصعب احداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات الجزائرية، ارتكازا على تطوير منتجات جديدة تمكنها من النفاذ الى الاسواق الدولية خاصة منها السوق الاوروبية، و هذا ما تؤكدته معدلات نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لمعدلات نمو اجمالي الصادرات، بحيث لم تشكل أي زيادة ملموسة، فقد شكلت معدلات النمو اقصاها بالنسبة للصادرات قطاع المحروقات و الصادرات ككل سنة 2005 بمعدل 45,8% و 45% على التوالي، اما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فكان اعلى معدل نمو سنة 2008 بمعدل 45,42%.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات .

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج. وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق .

الجدول رقم (03-04): التوزيع الجغرافي للصادرات. (الوحدة: مليون دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوروبي		25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797
دول OCDE		14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029
باقي الدول الاوروبية		15	7	7	10	7	10	102	36
دول امريكا الجنوبية		3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228
اسيا		1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683
منطقة المحيط الهادي		-	-	55	-	-	-	41	-
الدول العربية		621	591	479	797	564	694	810	958
دول المغرب العربي		418	515	760	1626	857	1281	1586	2073
بلدان افريقية		49	14	42	365	93	79	146	62
مجموع		46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

من الجدول اعلاه يتضح ان الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين توزيعها على المجموعات التالية:

❖ **الاتحاد الاوروبي:** الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوربي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة الدراسة، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسب مختلفة بمقدار ضئيل حيث سجلت اقصى قيمة لها عام 2008 بمقدار 41246 مليون دولار أمريكي، لتتراجع في السنة الموالية حيث تبلغ قيمته 23186 مليون دولار أمريكي، بعد ذلك تشهد ارتفاعا إلى أن تصل إلى قيمة 39797 مليون دولار أمريكي عام 2012.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

❖ **دول OCDE:** تاتي دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية، حيث تاخذ اعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار و تتراجع سنة 2009 حيث تتناقص قيمة الصادرات من دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حيث بلغت قيمتها 15326 سنة لتشهد ارتفاعا سنتي 2010 و 2011 بمبلغ قدره 20278 و 24059 مليون دولار على التوالي، لكنها تتراجع مجددا في السنة الموالية حيث تسجل مبلغ 20029 مليون دولار أمريكي.

❖ **دول امريكا الجنوبية:** عرفت الصادرات من دول امريكا الجنوبية تراجعا مستمرا حيث تقدر ادنى قيمة سنة 2009 ب 1841 مليون دولار أمريكي، كما عرفت ارتفاعا في قيمتها حيث سجل مبلغ 4228 مليون دولار أمريكي سنة 2012.

❖ **دول اسيا:** ان صادرات الجزائر الى الدول الآسيوية غير العربية في تزايد مستمر، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 ب 1218 مليون دولار أمريكي، وأخذت اقصى قيمة 5168 مليون دولار أمريكي سنة 2011 ليسجل تراجعا سنة 2012 حيث قدرت قيمة الصادرات لهذه السنة الى دول اسيا ب 4683 مليون دولار أمريكي.

❖ **الدول العربية:** أما عن صادرات الجزائر الى الدول العربية كانت تسجل قيم متذبذبة بين الزيادة والانخفاض، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو تلك المنطقة ما قيمته 958 مليون دولار أمريكي سنة 2012، وهي اعلى قيمة على مدي سنوات الدراسة.

❖ **دول المغرب العربي:** شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا في قيمها خلال الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 ب 418 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سنة 2012 ب 2073 مليون دولار أمريكي.

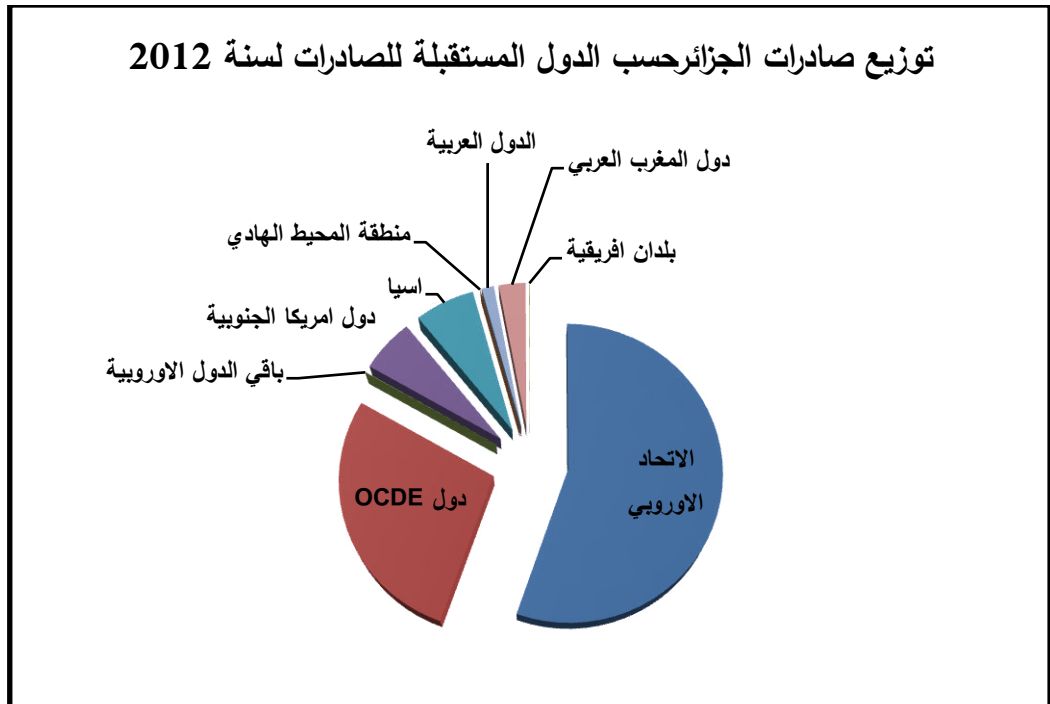
❖ **باقي الدول الإفريقية:** سجلت الصادرات ما قيمته 365 مليون دولار أمريكي سنة 2008، و تعتبر كاقصى قيمة لها خلال سنوات الدراسة لتتراجع الى 93 و 79 مليون دولار أمريكي على التوالي سنة 2009 و 2010، و سجلت ارتفاع طفيف سنة 2011 بقيمة 146 مليون دولار أمريكي، لتتراجع سنة 2012 بقيمة 62 مليون دولار أمريكي.

❖ **باقي الدول الأوروبية:** تميزت الصادرات نحو هذه المجموعة بقيم لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي، سنة 2010 لكنها عرفت ارتفاعا حادا سنة 2011 ب 102 مليون دولار أمريكي، لتعود مجددا الى 36 مليون دولار أمريكي سنة 2012.

❖ **دول المحيط:** كانت صادرات الجزائر ضئيلة جدا الى دول المحيط حيث سجلت في خلال الفترة عمليتين فقط الاولى كانت سنة 2007 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي و كانت اقصى قيمة، وقيمة 41 مليون دولار أمريكي سنة 2012، أما السنوات الأخرى فكانت قيمها معدومة.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

والشكل رقم (06-03): يوضح توزيع صادرات الجزائر حسب الدول المستقبلية للصادرات لسنة 2012



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-04)

وفيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية في عام 2012، يبين الشكل اعلاه بوضوح أن معظم تجارتنا الخارجية لا تزال منحازة لشركائنا التقليديين.

فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فإنها لا تزال أهم شركاء الجزائر، بنسب 55% من حيث الصادرات. كما أن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نالت النصيب الأكبر بعد دول الاتحاد الاوروبي بـ 28% من

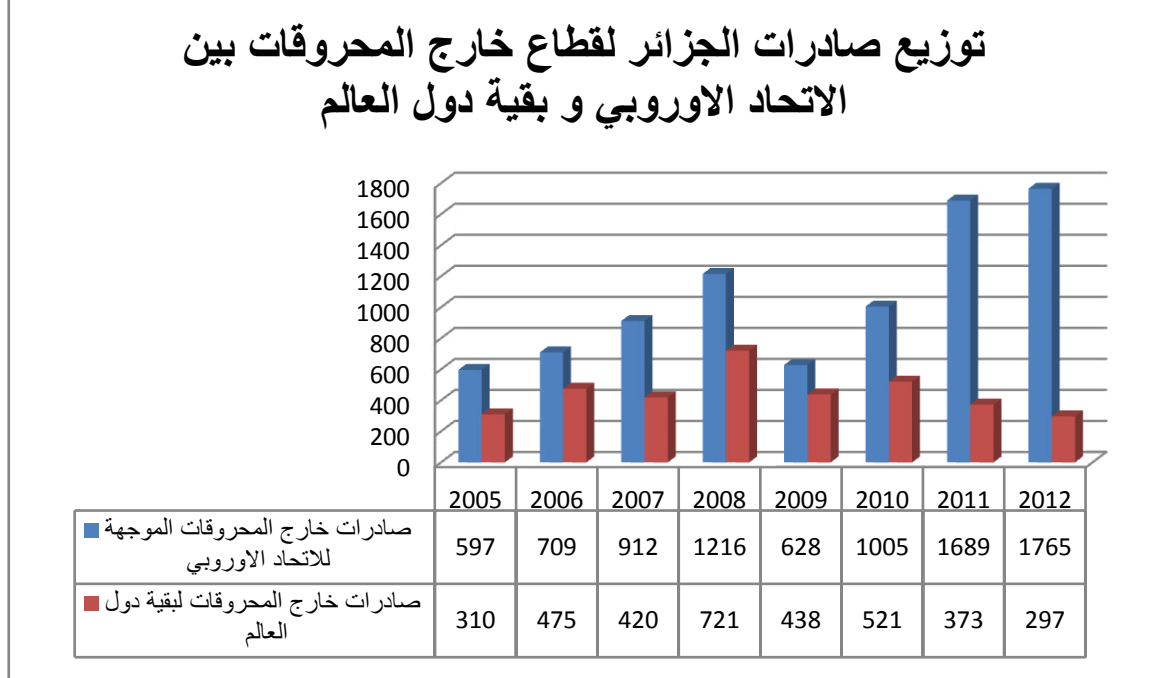
صادراتنا. و تأتي الدول الاخرى بنصيب اقل من البلدان المذكورة سابقا،

و تجدر الاشارة الى ان سبب قلة المبادلات بين الدول العربية و دول المغرب العربي يعود الى التشابه في

الانتاج، و قلة المنافسة.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

امام الشكل الموالي فيوضح توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بين الاتحاد الاوروبي و باقي دول العالم
الشكل رقم (03-07): توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بين دول الاتحاد الاوروبي و بقية دول
العالم(2005-2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-04)

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

ثالثا: الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-05): توزيع الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي حسب القطاعات

(الوحدة: مليون دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	القيمة	الصادرات
6,67	33,19	20,80	43,79-	43,71	-6,67	12,33	39,66	النمو %	الاجمالية
38032	35618	27004	22558	40030	25921	28041	24996	القيمة	الصادرات من
06,77	27	19,70	-43,65	54,43	-7,56	12,18	40,80	النمو %	المحروقات
1765	1689	1005	628	1216	912	709	597	القيمة	الصادرات خارج
4,49	68,05	60,03	-48,35	33,33	28,63	18,76	4,19	النمو %	المحروقات

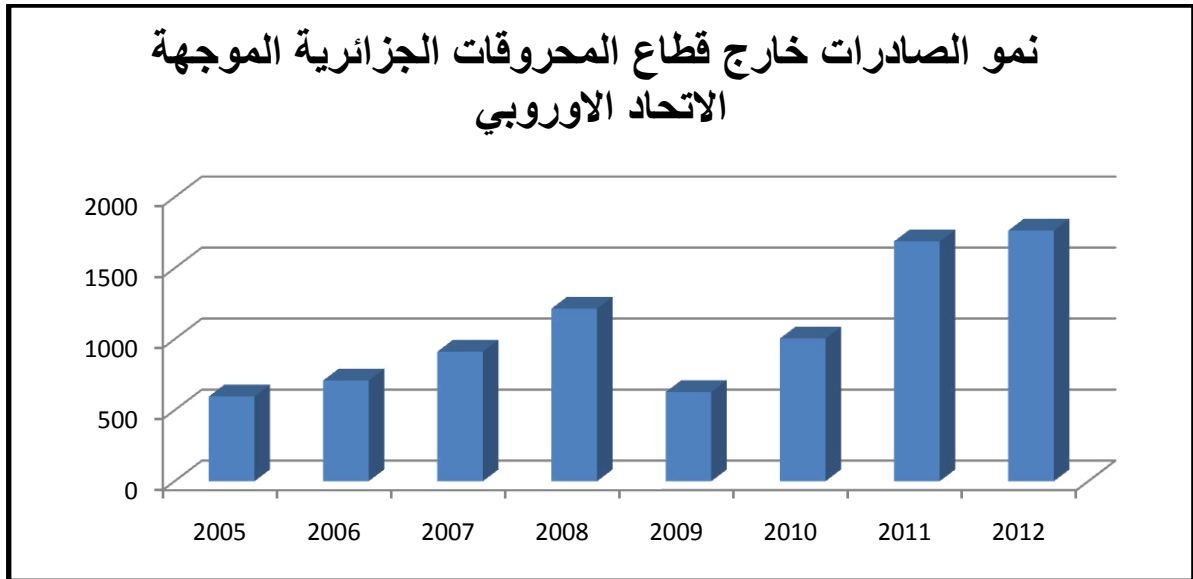
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للإحصائيات و الاعلام الالي.

ان ارقام و مؤشرات الجدول اعلاه تبين ان معدلات نمو صادرات الجزائر خارج المحروقات الى الاتحاد الاوروبي قد سجلت ارتفاعا مستمر بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 باستثناء تسجل تراجع عام 2009 حيث سجل معدل نمو بنسبة -48,35% ، و سجلت اعلى قيمة للصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2012 حيث بلغت 1765 مليون دولار امركي بمعدل نمو 4,49% .

ان هذه المؤشرات لنمو معدلات صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي خارج قطاع المحروقات تعطي انطباعا ايجابيا حول امكانية ان يبيح اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ميزة لصادرات الجزائر للنفاذ الى اسواق بلدان الاتحاد الاوروبي.

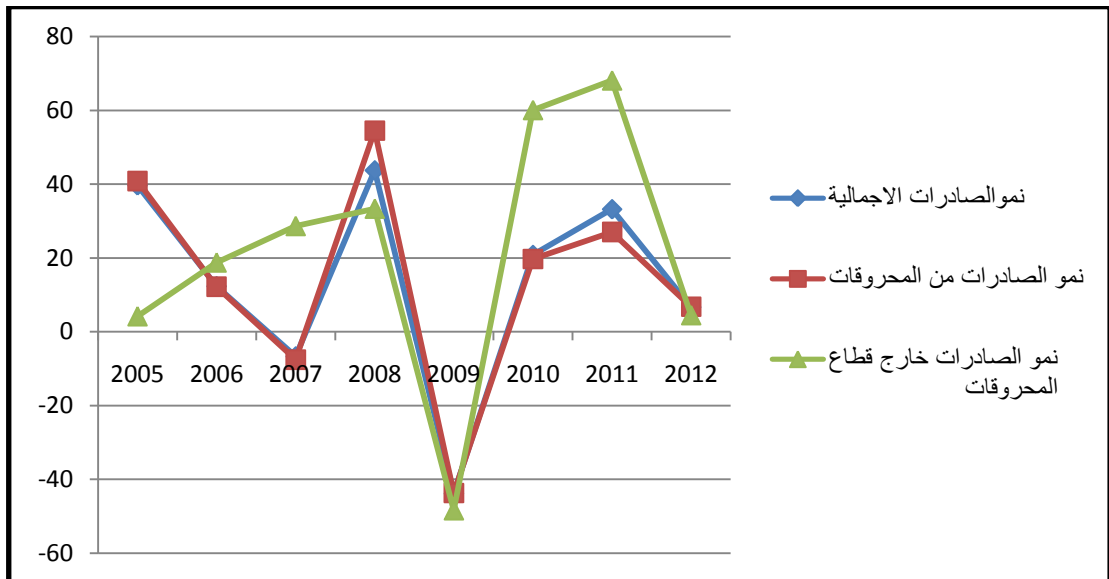
الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (03-08) : يبين نمو الصادرات خارج المحروقات الموجهة الى الاتحاد الاوروبي للفترة (2005-2012)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

الشكل رقم (03-09): نمو الصادرات الجزائرية الموجهة الى الاتحاد الاوروبي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

من الشكليات اعلاه يمكن القول ان الصادرات خارج المحروقات قد شهدت نمو يبشر بمؤشرات نجاح الشراكة، فيما تعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية، لكن على الجزائر العمل من اجل احداث تغيير في البنية الهيكلية للصادرات، و ذلك من خلال تطوير منتجات جديدة بامكانها المنافسة على مستوى الاسواق الاوروبية.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على رصيد الحساب الجاري.

نحاول من خلال هذا الجدول أدناه تتبع تطورات الميزان التجاري الجزائري والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ.

الجدول رقم (03-06): تطورات الميزان التجاري (2005-2012) (الوحدة: مليون دولار)

البيان السنة	الصادرات		الواردات		معدل تغطية الواردات
	القيمة	النمو %	القيمة	النمو %	
2005	46001	43,38	20357	11,29	225,97
2006	54613	18,72	21456	5,39	254,53
2007	60163	10,16	27631	28,78	217,74
2008	79298	31,8	39479	42,88	200,86
2009	45194	- 43,01	39294	- 0,47	115,02
2010	57053	26,24	40473	03	140,97
2011	73489	28,80	47247	16,74	155,54
2012	71866	- 2,21	50376	6,62	142,66

المصدر: من اعداد الطلبة المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

يتضح من خلال الجدول اعلاه، ان الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا تجاريا مستمرا الى غاية سنة 2008، حيث بلغ رصيده في سنة 2005 قيمة 25644 مليون دولار بمعدل تغطية بلغ 225,97%، و في سنة 2008 بلغ اقصى قيمة ب 39819 مليون دولار، و يرجع السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الاولى، اضافة الى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية، و كذا تنظيم التجارة الخارجية و تدعيمها بقوانين و تشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد و التصدير، و تطوير نظام الجمارك و تحديثه للتحكم اكثر في عمليات التجارة الخارجية. كما نلاحظ ايضا انه منذ 2007 اصبحت معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات ، مما ادى الى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات بصفة مستمرة حتى سنة 2009.

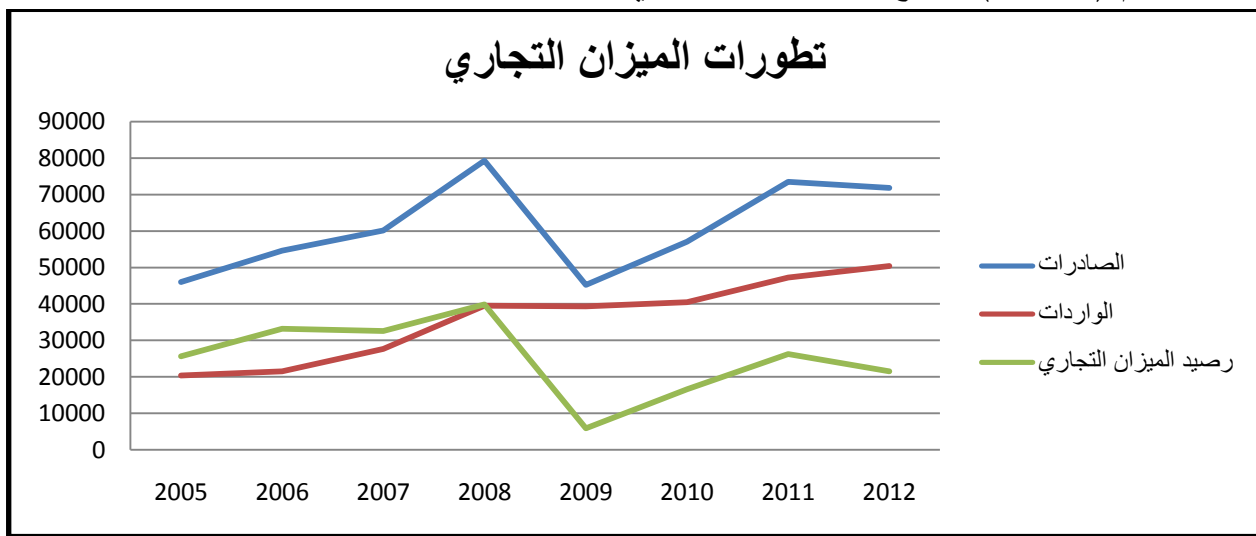
اما بالنسبة لسنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت ب 85,84%، حيث بلغ سنة 2008 قيمة 39819 مليون دولار، و انخفض سنة 2009 الى 5900 مليون دولار، كما سجل انخفاض في معدل نمو الصادرات 43,01% مقارنة بانخفاض اقل منه في الواردات حيث قدر معدل نمو هذه الاخيرة ب 0,47 - %، و السبب راجع في ذلك الى الازمة الامريكية و انخفاض سعر الدولار الامريكي في الاسواق العالمية امام اليورو و الدينار الجزائري.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

اما سنة 2011 نلاحظ ارتفاع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت ب 40,52% و14,57% بالمقارنة مع سنة 2009 و 2010 على التوالي، لكنه لم يحقق الفائض المحقق سنة 2008 حيث قدرت ب 3981 مليون دولار، اما بالنسبة للواردات فكانت معدل نموها بنسبة 16,74%، اما بالنسبة للصادرات فكانت نسبة نموها ب 28,80%، اكبر من نسبة نمو الواردات و السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار البترول.

اما سنة 2012 نلاحظ انخفاض نسبة التغطية حيث قدرت ب 142,66%، كما نلاحظ ايضا انخفاض معدل نمو الصادرات و الواردات ايضا فقد قدر معدل نمو الصادرات ب 2,21- %، اما نسبة نمو الواردات فقدت ب 6,62%.

و الشكل رقم (03-10): يوضح تطور الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-06)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه، ان رصيد الميزان التجاري سجل تدهورا خطيرا على الاقتصاد الجزائري سنة 2009، و يتضح كذلك ان حجم الواردات عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2011، و السبب في ذلك راجع الى ارتفاع فاتورة الواردات في السوق العالمية و خاصة السوق الاوروبية.

اذن تاثير اليورو على الميزان التجاري يكون من خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الاوروبية نتيجة ضعف الدولار امام اليورو، كما يظهر اثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات ، و هذا نظرا للخاصية التي تميز التجارة الخارجية الجزائرية حيث ان صادراتها تسعر بالدولار في حين ان نسبة كبيرة من وارداتها تاتي من منطقة اليورو، و المرشحة للارتفاع اكثر باكتمال المراحل التدريجية لتطبيق بنود اتفاق الشراكة الاوروبية جزائرية، و بالتالي يؤدي هذا الى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات، نستنتج ان تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤدي الى تدهور رصيد ميزان المدفوعات. كما انه سيكون له انعكاسين على الطرف الجزائري هما:

- ارتفاع فاتورة الواردات من الاتحاد الاوروبي.

- تعميق الارتفاع نتيجة للهامش المضاف خلال تسوية عمليات التسديد باليورو.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الميزان الراسمالي

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الاجنبي من مختلف مناطق العالم و خاصة الاوروبية منها بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى انعكاسات الاتفاقية على الاستثمار الاجنبي المباشر و كذا على رؤوس الاموال الرسمية و ميزان السهو والخطأ

المطلب الاول: انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

لقد اهتمت الجزائر بتحسين المناخ الاستثماري ، كما قامت باصدار قوانين و منح امتيازات خاصة للمستثمرية سواء من الاتحاد الاوروبي او من خارجه وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل تكيف اقتصادياتها مع التحديات العالمية ، وهذا ما انعكس ايجابا على زيادة الاستثمارات الاوروبية، و من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و التوزيع القطاعي و الجغرافي له، كذلك تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من الاتحاد الاوروبي.

اولا: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

فيما يلي نقوم بتتبع تدفق الاستثمارات داخل الجزائر من خلال عدد المشاريع و المبالغ المالية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-07): حجم الاستثمارات المباشرة في الاجزائر من خلال عدد المشاريع و المبالغ المالية

السنة البيان	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ(مليون دينار)	النسبة
2005	873	1,83	206731	2,98
2006	2226	4,68	509350	5,35
2007	4556	9,57	655670	9,46
2008	7133	14,99	1773545	25,58
2009	8024	16,86	469205	6,77
2010	6759	14,20	401348	5,79
2011	6999	14,71	1352811	19,51
2012	7715	16,21	815545	11,76

المصدر : من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ، على الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع: 2014/12/25، التوقيت:

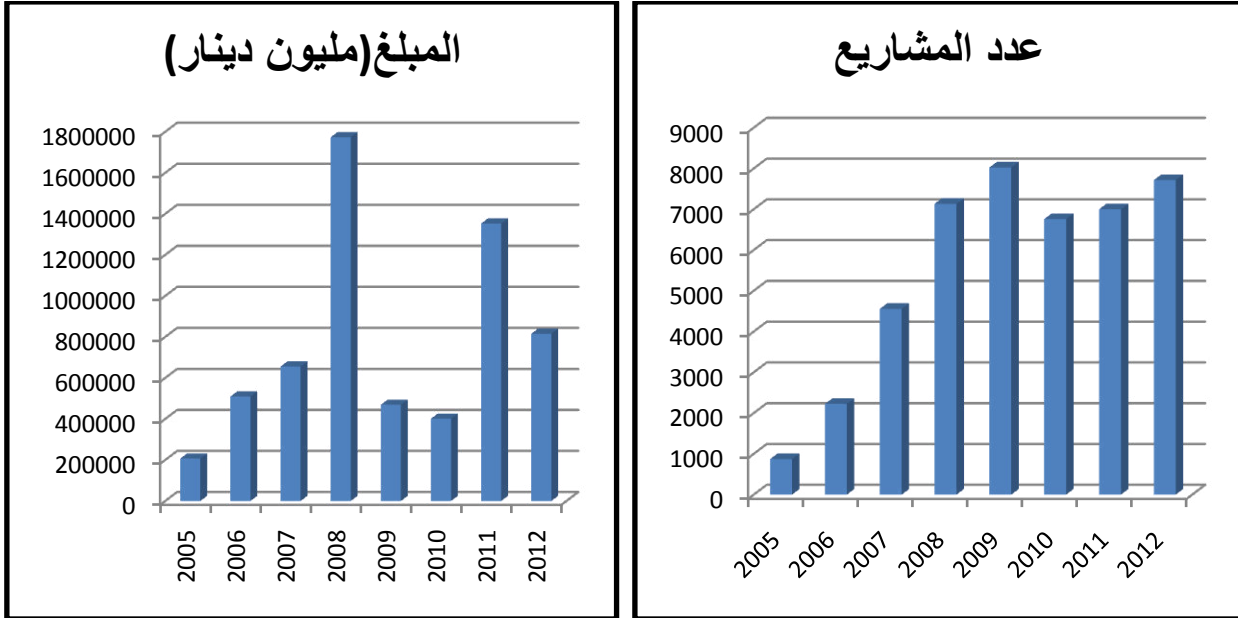
<http://www.andi.dz/index.php/ar> 17:30

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

من خلال الجدول رقم يلاحظ توسع كبير في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تدريجيا خلال فترة الدراسة 2005 / 2012، فقد تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر. حيث بدأت تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الجزائر تعرف تطورا معتبرا حيث بلغت سنة 2005 مبلغ 206731 مليون دينار بعدد مشاريع قدر ب 873 مشروع، ثم قفزت الى 509350 مليون دينار سنة 2006 و ذلك بنسبة تطور بلغت 40,58% اما بالنسبة لعدد المشاريع قدر ب 2226 مشروع. لتواصل هذه التدفقات ارتفاعا في سنة 2008 اين بلغت 1773545 مليون دينار و ب 7133 مشروع ، وذلك كنقطة تحول كبيرة في حجم الاستثمارات الاجنبية الوافدة الى الجزائر، كما تعد سنة 2008 احسن سنة سجلت بها الجزائر اكبر حجم لهذه التدفقات خلال فترة الدراسة، على اعتبار ان حجم هذه التدفقات عرف تراجعا محسوسا حيث بلغت 469205 مليون دينار و 401348 مليون دينار وذلك في كل من السنوات 2009 و 2010 على التوالي ، اما بالنسبة لسنة 2011 التي عرف ارتفاعا محسوسا حيث قدرت حجم التدفقات ب 1352811 مليون دينار، عكس سنة 2012 فقد سجلت تراجعا بمبلغ 815545 مليون دينار اما بالنسبة لعدد المشاريع فقد بلغ في هذه السنة 7715 مشروع. و يرجع هذا الارتفاع و التحسن في جاذبية الجزائر عموما الى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، ومزايا موقعها، اضافة الى رؤوس الاموال التي ظلت تتدفق في قطاع المحروقات، و ذلك بالرغم من تبعات الازمة العالمية لسنة 2008.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

و الشكل التالي يوضح تطور حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها.
الشكل رقم (03-11): التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها
خلال الفترة (2002-2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاعات.

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi) فان الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم (03-08): توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاعات

الوحدة: (مليون دينار)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ	النسبة %
الزراعة	612	1,29	56539	0,82
البناء، الاشغال العامة و الري	9081	19,08	1057006	15,24
الصناعة	5413	11,37	2960683	42,70
الصحة	545	1,15	68040	0,98
النقل	26718	56,14	655594	9,46
السياحة	409	0,86	781962	11,28
الخدمات	4809	10,10	968431	13,97
التجارة	2	0,00	374842	0,54
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	4	0,01	347842	5,02
المجموع	47593	100	6933611	100

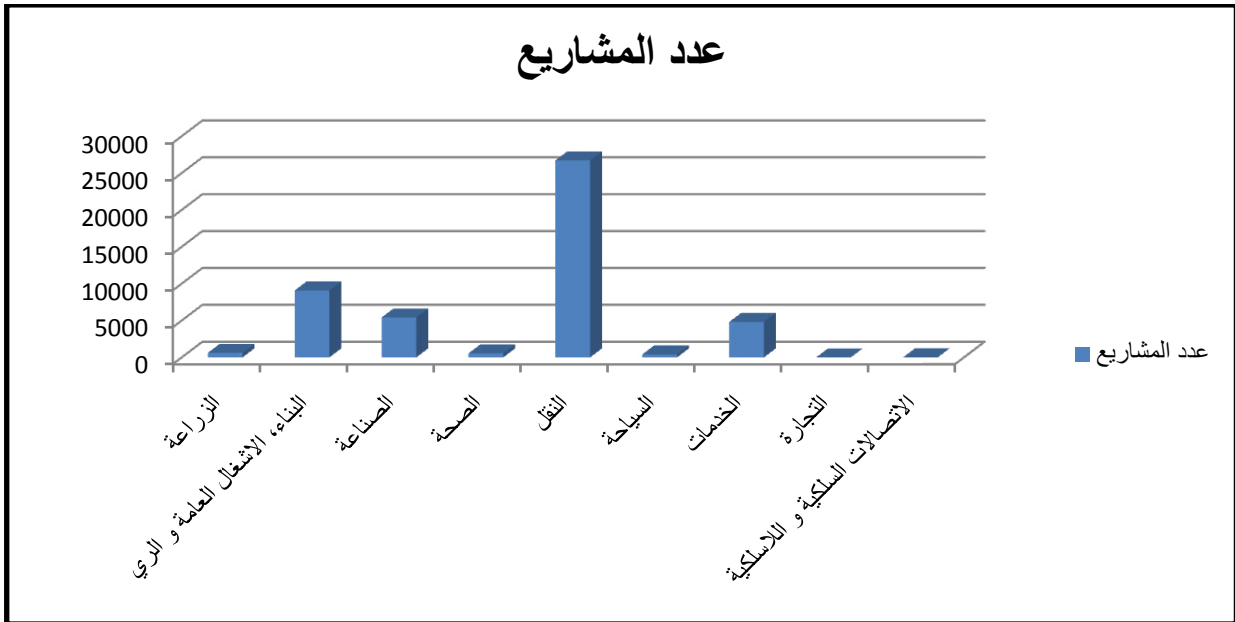
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

يتوزع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل و البناء، الاشغال العامة و الري و الصناعة صدارة في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة و التي بلغت نسبتها 56,14% و 19,08% و 11,37% على التوالي، اما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة و البناء، الاشغال العامة و الري و الخدمات هي القطاعات التي تستقطب اكبر الاستثمارات، والتي بلغت نسبتها 42,70% و 15,24% و 13,97% على التوالي، فهذه القطاعات تتميز بمردودية مالية للشركات الاجنبية، اما بالنسبة للجزائر فهي تسمح بامتصاص عدد كبير من البطالة.

اما بالنسبة للقطاعات الاخرى لم تحضى بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمار الاجنبي المباشر رغم اهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى نسبة 0,82% من مجموع الاستثمارات الاجنبية، رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كما ان قطاع السياحة لم يستقطب سوى 11,28% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغم ان التوجه واضح نحو اشراك راس مال اجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر و تهيئتها و تطويرها.

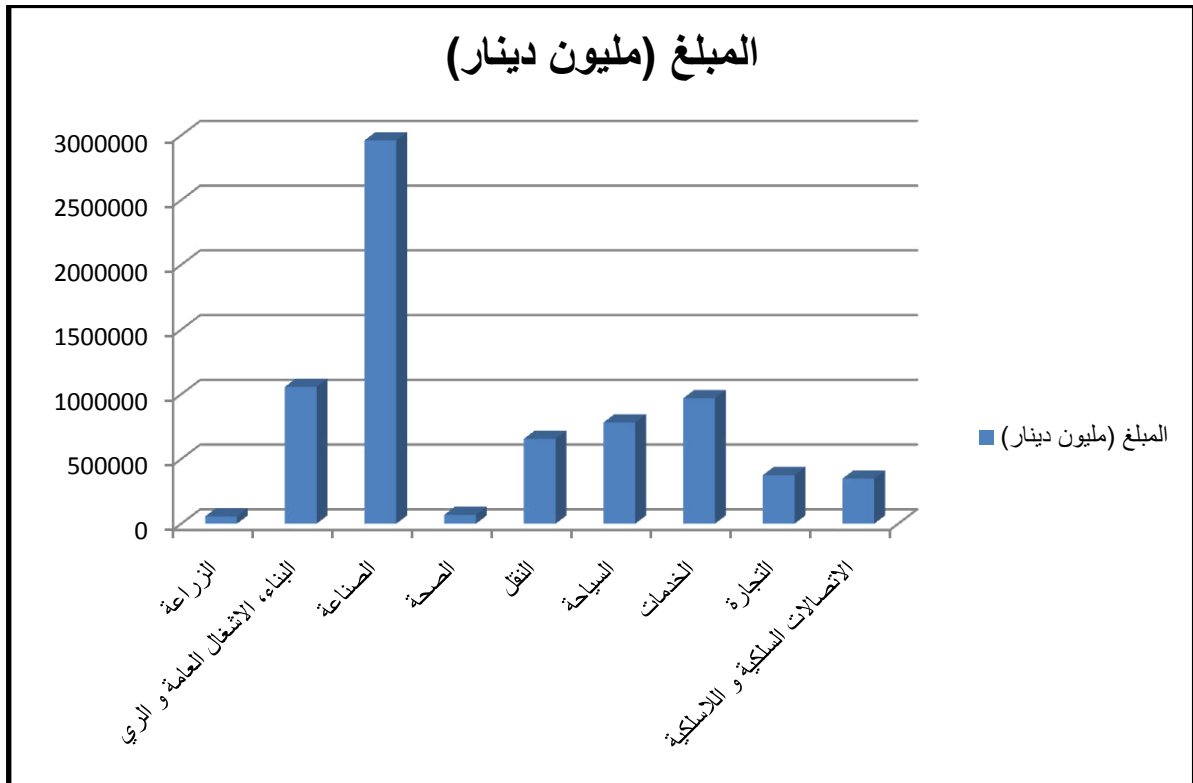
الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

والشكلين التاليين يوضحان المبالغ المالية لكل قطاع و عدد المشاريع لكل قطاع.
الشكل رقم (03-12): عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

الشكل رقم (03-13): المبالغ المالية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال (2002-2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

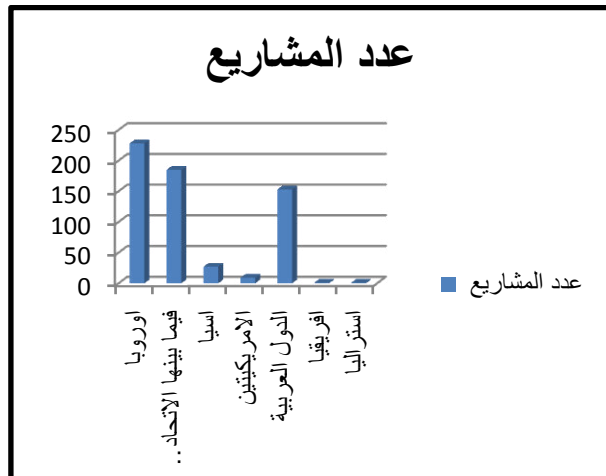
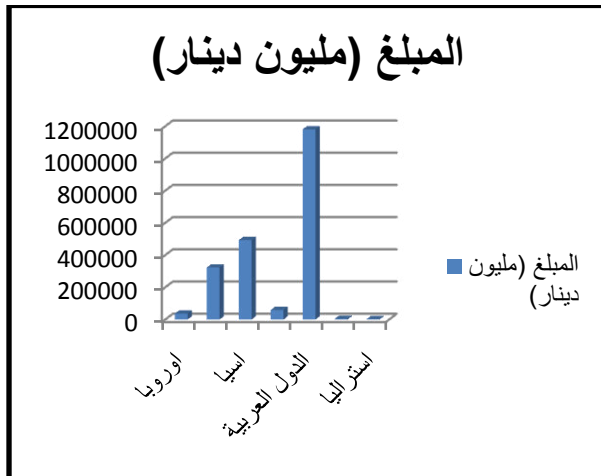
تتنوع الدول التي تستثمر في الجزائر لذلك سنحاول معرفة اكثر الاقاليم استثمارا في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) و التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (03-09): التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال(2002-2012)

الاقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)
اوروبي	228	36450
فيما بينها الاتحاد الاوروبي	185	323298
اسيا	27	493406
الامريكيتين	9	59504
الدول العربية	153	1181166
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2974
المجموع	419	2106062

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

من الجدول رقم (03-09): يتضح ان الاتحاد الاوروبي يحتل المرتبة الاولى بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ب 185مشروعا ما قيمته 323298 مليون دينار، ثم تليها الدول العربية ب 153 مشروعا اي بقيمة 1181166 مليون دينار، وهي تحتل المرتبة الاولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم اسيا ب 27مشروعا بقيمة 493406مليون دينار، و يبقى حضور دول افريقيا و امريكا و استراليا ضعيفا في الجزائر. و الشكل التالي يوضحان التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع الاستثمارية و التوزيع الجغرافي لقيمة المشاريع. الشكل رقم (03-14): التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها خلال الفترة(2005-2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-09)

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على رؤوس الاموال الرسمية و ميزان السهو و الخطا سنتطرق في هذا المطلب الى تطورات التي حدثت في ميزان رؤوس الاموال من خلال مكونات الاموال الرسمية كما سنتطرق ايضا الى ميزان السهو و الخطا.

اولا: ميزان رؤوس الاموال الرسمية

حقق ميزان رؤوس الاموال الجزائري سنة 2009، و لأول مرة منذ العديد من السنوات فائضا و ذلك على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): تطور ميزان رؤوس الاموال في الجزائر خلال الفترة (2005-2012) (الوحدة: مليار دولار)

البيان السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رؤوس الاموال السحب	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,07	0,27
رؤوس الاموال الاهتلاك	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,15	-
ميزان رؤوس الاموال الرسمية (صافي)	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08	-
								0,85
								0,58

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Banque d'algerie, Evolution Economique Et Monetaire en Algerie, rapport2008,p85
- Banque d'algerie, Evolution Economique Et Monetaire en Algerie, rapport2013,p62

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان رصيد ميزان رؤوس الاموال سجل على مدى ستة سنوات عجز بلغ اقصاه سنة بقيمة 11,89- مليار دولار، و تراجع ذلك العجز الى 0,43- مليار دولار سنة 2008، ليتحول سنتي 2009 و 2010 الى فائض بقيمة 1,52 مليار دولار و 0,14 مليار دولار على التوالي، و سجل عجزا بقيمة 1,08- مليار دولار و 0,58- مليار دولار سنتي 2011 و 2012.

ثانيا: تطور رصيد ميزان السهو و الخطا

الجدول رقم (03-11): تطور رصيد ميزان السهو و الخطا خلال (2005-2012)

البيان السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ميزان السهو و الخطا	-2,25	-1,08	-1,60	0,48	-0,60	-0,44	1,41	-
								1,31

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Banque d'algerie, , rapport2008,Op cit,p85
- Banque d'algerie, , rapport2013,Op cit,p62

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

يتبين من خلال الجدول رقم (03-11) ، ان رصيد ميزان السهو و الخطا يسجل عجزا متناقصا على مدى فترة الدراسة بلغت اقصاها سنة 2005 بقيمة -2,25 مليار دولار، و ادناها سنة 2010 بقيمة -0,44 مليار دولار، و ذلك باستثناء سنتي 2008 و 2011 التي سجل فيها الميزان رسيدا موجبا قدره 0,48 مليار دولار و 1,41 مليار دولار على التوالي ، عكس سنة 2012 الذي سجل فيها عجزا قدره 1,30 - مليار دولار، و يمثل ميزان السهو و الخطا كافة العمليات التي تحتفظ السلطات الجزائرية بنشر بيانات حقيقية عنها كالمدفوعات التي تخص القطاع العسكري، بالاضافة الى حالات السهو التي قد تحدث اثناء عملية التقييم.

ثالثا: تطور رصيد الميزان الراسمالي ككل

لمعرفة التطورات التي طرأت على الميزان الراسمالي ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): تطور رصيد الميزان الراسمالي خلال (2005-2012)

البيان السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الاجنبي الصافي	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,045	1,54
رؤوس الاموال الرسمية	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08	-0,58
ميزان السهو و الخطا	-2,25	-1,08	-1,60	0,48	-0,60	-0,44	1,41	-1,31
الرصيد الاجمالي	-4,24	-11,21	-1	2,38	3,47	3,18	2,37	-0,35

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات

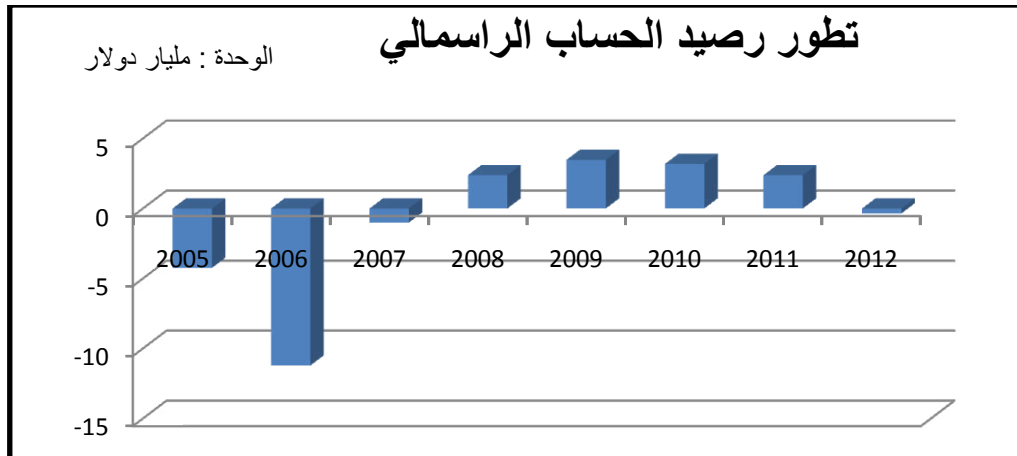
- Banque d'aigerie, , rapport2008, Op cit, p85

- Banque d'aigerie, , rapport2013, Op cit, p62

يتضح من خلال الجدول رقم ، ان رصيد الميزان الراسمالي سجل عجزا متذبذبا خلال السنوات الثلاثة الاولى لفترة الدراسة بلغ اقصاه سنة 2006 بقيمة -11,21 مليار دولار، وسجل في السنوات الموالية فائضا بلغ اقصاه سنة 2009 بقيمة 3,47 مليار دولار، وادناه سنة 2011 بقيمة 2,37 مليار دولار ، الا انه في سنة 2012 سجل عجزا بقيمة -0,35 مليار دولار، و يعود السبب التي ادت الى حدوث فوائض في الميزان بعدما كان يعاني من العجز الى الزيادة في رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر، و الشكل التالي يوضح تطور رصيد ميزان الراسمالي خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (03-15): تطور رصيد الميزان الراسمالي خلال الفترة (2005-2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12)

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان مدفوعات و الاقتصاد الجزائري

مما لا شك ان الشراكة الاوروجزائري و احدثت اثارا عميقة على ميزان المدفوعات الجزائري، و قد كانت هذه الاثار اكثر وضوحا على الميزان التجاري و الاستثمار الاجنبي المباشر، لهذا فان بوابة التعامل مع الخارج للجزائر لازالت تعاني من هشاشة في اسسها الاقتصادية مما يحتم على الجزائر اعادة النظر فيها.

المطلب الاول : انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر .

للقوف على تطور حجم ميزان المدفوعات الجزائر بعد تنفيذ اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، نقوم بادراج هذا الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13):تطورات رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2012)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات		16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,06	12,06
معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات		-	04,66	66,66	25,17	-89,56	297,15	30,85	-39,88

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

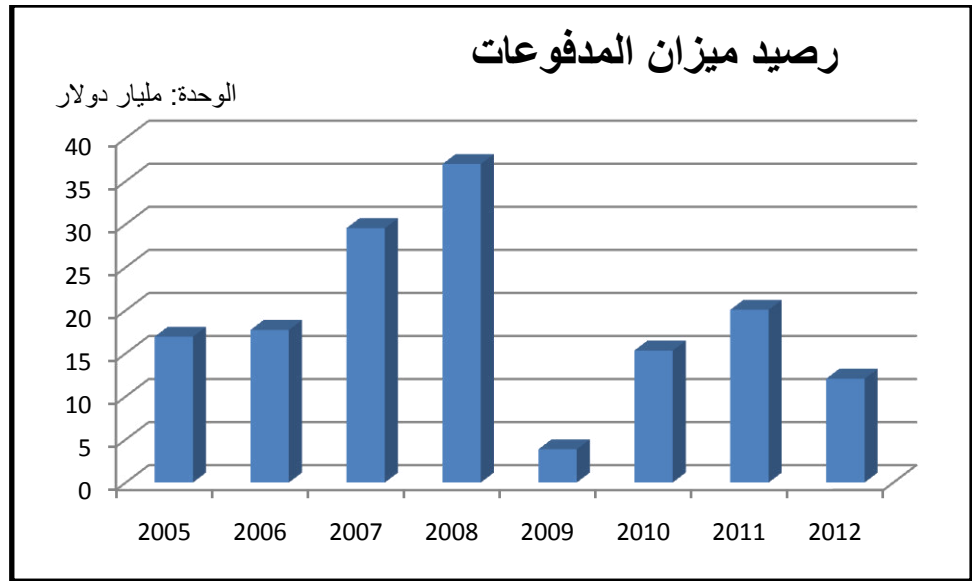
- Banque d'algérie, , rapport2008,Op cit,p85

- Banque d'algérie, , rapport2013,Op cit,p62

يتضح من خلال الجدول اعلاه، ان ميزان الدفعات الجزائري تراجع رصيده من 36,99مليار دولار سنة 2008 الى 3,86مليار دولار سنة 2009، و هذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66,66% سنة 2007 و 25,17% سنة 2008، الا ان ذلك المعدل تراجع حيث حقق معدل نمو سالب سنة 2009 الى -89,56%، و هو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، و سجل ارتفاعا طفيفا ب 15,33مليار دولار و 20,06مليار دولار سنتي 2010 و 2011، عكس سنة 2012 الذي سجل فيه معدل نمو سالب بلغ -39,88%، وكان سبب هذا التراجع تآثر الاقتصاد الجزائري بالازمة الاوروبية. و الشكل التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائر:

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (03-16): رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة(2005-2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-13)

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة الاتفاقية على القطاعات الاقتصادية

هناك عدة آثار متوقعة على القطاعات الاقتصادية نذكر منها مايلي:

أولاً: الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي: إن هذا الاتفاق يمثل فرصاً وتحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنوع الأسواق التنافسية وتنوع المنتجات. إن آثار الاتفاق على ديناميكية الصادرات الجزائرية تختلف حسب نوعية السلع المصدرة ودرجة كفاءتها على مستوى الأسواق الأوروبية، فنمو الأسواق الأوروبية، فنمو الأسواق الأوروبية سيكون جد ملائم للصادرات ذا مرونة الطلب العالية لأن المنافسة على مستوى السوق الأوروبية تبقى حية، خصوصاً وأن الجزائر تسعى إلى فتح تدريجي للسوق المحلي على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل، إقامة منطقة التبادل الحر سيرفع من إمكانية الدخول للسلع الأجنبية إلى السوق المحلي.¹

ثانياً: الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي: ² أن القطاع الزراعي يعاني من عدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي و هذا لنقائص مثل:

❖ نقص المكننة و بالتالي ضعف المردودية.

❖ نقص الطرق الحديثة للتخزين مثل انظمة التبريد و النقل...لذا فان تطبيق اتفاقية الشركة سوف تؤثر بصفة

واضحة على هذا القطاع و خاصة مع كبر حجم الواردات الزراعية لذا لا بد من وضع برنامج لتطوير هذا القطاع من خلال تطوير انظمة الانتاج الفلاحية و توسيع نطاق المكننة.

ولا ننسى ان نشير الى الايجابيات التي تتجم عن هذه الاتفاقية:

❖ الاهتمام بهذا القطاع و تطويره وهذا رغبة في مواجهة المنافسة الاوروبية

❖ توسيع فرص التصدير وخاصة مع توفر الجودة في المنتجات الجزائرية

ثالثاً: الآثار المتوقعة على قطاع الطاقة: ³ تظهر التأثيرات الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر اوروبية

انطلاقاً من النصيب العام للإيرادات من المحروقات في ميزانية الدولة هذه التبعية الشديدة لقطاع المحروقات في ظل آليات التحرير التجاري بين الطرفين عرضه للتقلبات الفجائية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مما سيؤثر على حجم المداخل التي تشكل حوالي 98 من إيرادات الدولة هذه التقلبات مع الانخفاض الحاصل في الإيرادات الأخرى اثر عملية التفكيك الجمركي بين الجزائر و الاتحاد الاوربي جراء انشاء منطقة تبادل حر

¹ رقيبة سليمة، الشراكة الاوروبية الجزائرية، هل هي نعمة ام نقمة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول: اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 13-14 نوفمبر 2006، ص 11.

² بورغدة حسين، قصاص الطيب، الشراكة الاوروبية الجزائرية واثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول: اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 13-14 نوفمبر 2006، ص 8

³ رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول: اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 13-14 نوفمبر 2006، ص 11.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية جزائرية على ميزان المدفوعات.

ستؤدي الى انخفاض موارد ميرانية الدولة بشكل حاد مسببة العديد من الاختلالات و العقبات بالاقتصاد الجزائري و التي ستشهد اثارها على الجانب الاجتماعي و السياسي الا انه ستظهر تاثيرات انشاء منطقة التبادل الحر كتاثيرات ضعيفة مع فرص ثبات سوق الخدمات على المدى المتوسط و الطويل في هذه الفترة الانتقالية التي يتمكن فيها الاقتصاد الجزائري من اعادة تاهيل نفسه، و هو الامر المرهون بتوفير العوامل المساعدة على تحقيق هذا التاهيل على المدى المتوسط و الطويل كما يمكن لقطاع المحروقات ان يحتل وضعية استراتيجية في اطار اتفاقيات الشراكة الاورو جزائرية باعتباره من القطاعات الاستراتيجية التي تشكل عامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

كما يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر العنصر الحيوي للاقتصاد الوطني و ذلك لما يوفره من مداخيل هائلة بالعملة الصعبة، ولما كان بهذه الاهمية فانه يرتقب ان تحقق الشراكة في قطاع المحروقات دفعا قويا للاقتصاد الذي مازال يعاني اللى حذ الان من اختلالات هيكلية و مالية جد معقدة، ومع تاسيس المجلس الاعلى للطاقة في 1998 دليل قوي على ان الرهان الطي تريد ان ترفعه الجزائر في هذا المجال، ولقد شرعت سوناطراك في اجراء التحديث و التطوير لانها تدرك جيدا مدى تطور السوق البترولية، وكذا امكانية الحصول على مكانة خاصة للمواد الاولية، مما يسمح لها كمجموعة بترولية بالاندماج في جو المنافسة وسط الكفاءات التي تنشط على الساحة الدولية، و في اطار اجراء التحديث الذي تسعى اليه شركة سوناطراك فانها قد كلفت نفسها بتحقيق الاهداف المرتبطة بتطوير نشاطاتها القاعدية و مهامها التقليدية (الاكتشاف، النقل، الانتاج، التسويق) و لتحقيق جودة و نوعية افضل و اهداف مرتبطة بكستقبل الامة و التي تتمثل فيما يلي:

- القدرة على ضمان و تلبية و تغطية الاحتياجات الوطنية من المحروقات على المدى الطويل.

-المساهمة في جلب العملة الصعبة لتمويل التطوير الاقتصادي للوطن

ومن امثلة الشراكة على الطاقة مجموعة "كافير مير" السويدية التي تعتبر من المجموعات البترولية العالمية التي دخلت في مشاريع الشراكة مع الشركات الجزائرية، هذه المجموعة تشغل حوالي 80 ألف عامل عبر العالم، براس مال قدره 12 مليار دولار، وهي شريك لمؤسسات جزائرية، فهي شركة فرعية لانتاج العتاد البترولي "سيمانس" بنسبة 34% وهي نفس النسبة التي تمتلكها المؤسسة الوطنية للبلاستيك و المطاط في نفس الشركة بالاضافة الى 16% تمتلكها سونلغاز .

بالاضافة الى عدة عقود شراكة ابرمتها مجموعة "ابيين" المستقرة في سويسرا مع مؤسسات جزائرية اهمها عقد انشاء شركة فرعية لدراسة و انجاز المشاريع البترولية و الطاقوية تحت تسمية "هاربي"¹.

رابعا: الآثار المتوقعة على القطاع المالي: يتعامل الاتحاد الاوروبي مع الجزائر باعتبارها اول شريك تجاري، لهذا يتوقع ان يرتفع حجم استثمارات الاتحاد الاوروبي في الجزائر بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية "الارو" نظرا لما يترتب عنه من انعكاسات ايجابية على توسيع

¹ رميدي عبد الوهاب ،سماي علي، مرجع سابق، ص12

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

نطاق اسواق المنتجات الجزائرية مما سيؤثر ايجابيا على الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض تكاليف العمليات الانتاجية التي ستؤدي بدورها الى انخفاض الاسعار و زيادة تنافسية المؤسسات ،كما سيعمل الاورو على التقليل من المخاطر المتعلقة بتقلبات اسعار الصرف بين العملات المختلفة لدول المجموعة الأوروبية سابقا، وبين الدولار باعتباره العملة المالية لتسوية معظم المعاملات الدولية و اكثرها عرضة للتقلبات في السوق الدولية.¹

من بين امتيازات اتفاق الشراكة المدرجة في هذا المجال يمكن ذكر مايلي:²

-تقوية المنافسة و الحد من الاحتياطات القائمة في هذا القطاع وذلك بتوفير الخبرات و الكفاءات الفنية المؤهلة للتعامل مع الاسواق المالية الدولية.

-توسيع التوجيه و التصدير للخدمات المصرفية و ذلك بانشاء مراكز لتبادل المعلومات حول اسواق الخدمات المالية و المصرفية و تطوير القطاع المصرفي الجزائري و ذلك نتيجة لانفتاح الاسواق الجزائرية بشكل كبير امام موردي الخدمات المصرفية.

-اما الانعكاسات السلبية الناتجة عن انضمام الجزائر الى الاتحاد الاوروبي على القطاع المصرفي و المالي في:

-تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل توفير المصارف الاجنبية نتيجة لفتح

الأسواق،وهذا ما يؤدي إلى جعل المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة الامر الذي يدفعها الى الدخول في عمليات خطيرة قد تؤدي الى خسارة كبيرة او حتى الإفلاس.

تاتي تحرير حركة رؤوس الاموال على السياسة النقدية،حتى تؤدي تلك التدفقات في العادة الى زيادة التوسيع النقدي،وكذا الزيادة في سعر الصرف الحقيقي مما يسبب ازمت فجائية خطيرة قد تنتسبب في حالة الاشاعات الاقتصادية او السياسية في تدمير اقتصاديات دول عديدة، وهذا ما حدث فعلا في بعض دول شرق اسيا في الازمة الخطيرة التي عرفتها.

¹ محمد بوهزة، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطة ،الملتقى الدولي حول : التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الاوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي:8-9ماي2004،صص،3،2.

² رميدي عبد الوهاب،سماي علي،مرجع سابق،ص،12.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لإتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية على القطاعات غير الاقتصادية في الجزائر
حدد اتفاق الشراكة عدة مجالات للتعاون، ويعتبر التعاون المالي في مجال التعليم و التدريب ، التعاون العلمي و التكنولوجي، البيئة ، القضاء و الامن و الاعلام و الاتصالات اساس لدعم الصلحات الاقتصادية في الجزائر.

أولاً: الآثار المتوقعة على قطاع الادارة و القضاء:¹

بهدف تحديد الادارة لمواجهة التغيرات و التحولات التي تمر بها، تم تدعيم الاصلاحات الادارية بمبلغ 25 اورو في اطار البرامج المالية للاتحاد الاوروبي، و يستفيد من المبلغ وزارة المالية بكل هيكلها املاك الدولة و الجماركو الضرائب بالاضافة الى وزارة النقل و التجارة و الفلاحة، مع العلم ان مدة انجازه تبلغ 48 شهرا. و قصد رفع ادا قطاع العدالة و تحسين نظرة المواطن للقضاء دعمت سياسة الحكومة للاصلاح القضائي بمبلغ 15 مليون اورو، و يتضمن ذلك دعم السلطات القضائية و وزارة العدل بالجزائر، و مساعدة المدارس و معاهد التدريب المتخصصة و المساهمة في تحديث الادارات الخاصة بوكلاء النائب العام و تزويدها باجهزة تكنولوجيا المعلومات و يتم تنفيذها على مدى 04سنوات.

ثانياً: الآثار المتوقعة على قطاع التعليم:²

وقع " لو تشيو غريراتو " رئيس بعثة المفوضية الاوروبية في الجزائر و كبار المسؤولين في وزارة التعليم في العاصمة الجزائرية على اتفاقية تمويل برنامج لدعم الاصلاح التعليمي البالغ حجمه 17 مليون اورو و الذي يهدف الى تحسين جودة نظام التعليم في الجزائر من خلال دعم تدريب العاملين في مجال التعليم و الادارة و مكافحة الغش الاكاديمي و العمل على تطوير نظام المعلومات الاحصائية و تحسين ادارة النظام.

ثالثاً: الآثار المتوقعة على القطاع الاجتماعي:³

خصص الاتحاد الاوروبي لدعم القطاع الاجتماعي الجزائري مبلغ 98,28 مليون اورو بحيث تم توجيه 5 مليون اورو لتدعيم الجمعيات الجزائرية للتنمية لمدة 4 سنوات لتشجيع دور المجتمع المدني في احقاق التنمية مع ادراج المنظمات غير الحكومية التي تنشط في المجال الاجتماعي و حماية البيئة، و تحصل قطاع السكن على مبلغ 13,28 مليون اورو كمساعدة لتمويل وسائل الانتاج الخاصة ببناء السكن الاجتماعي بالاضافة الى تمويل اشغال الترميم و منح اعانات للمواطنين المتضررين من زلزال 21 ماي 2003 و فيضانات 10 نوفمبر 2001 و التي تعد من اسوأ الكوارث الطبيعية التي اصابت البلاد خلال اربعة اعوام.

¹ابراهيم بوزيان و اخرون، التعاون المالي والتجاري الاورو جزائري في اطار اتفاقية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " البيورو ا و اقتصاديات الدول

العربية فرص وتحديات"، جامعة الاغواط، يومي 20 / 18 افريل 2005، ص 226

²عديسة شهرة، اثر الجانب المالي للشراكة الاوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص صندوق تمويل، جامعة بسكرة، 2007، 2008، ص، 148.

³ابراهيم بوزيان و اخرون، مرجع سابق، ص 227

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على ميزان المدفوعات.

رابعاً: الآثار المتوقعة على قطاع الاعلام و الامن و المواصلات:¹

منح الاتحاد الاوروبي لهذه القطاعات مبلغ 30 مليون اورو كالتالي:

✓ 5 مليون اورو لدعم وسائل الاعلام و الصحافة بهدف تدعيم الاعلام الخاص و المستقل خلال 4 سنوات للانجاز.

✓ 8,2 مليون اورو لقطاع الامن موجهة للمديرية العامة للامن الوطني قصد تكوين الجزائريين و تجهيز و تكوين مخابر الشرطة العلمية لتسهيل اداء هذا القطاع.

✓ 17 مليون اورو على مستوى المواصلات و الخدمات البريدية لمدة 4 سنوات لتعزيز تنافسية هذا القطاع وتحديث مراكز التكوين و انشاء مجمع معلوماتي يساهم في مواكبة التطورات الحديثة و تطوير تسويق مواد البريد المستعجل بعد اتفاق الشراكة المبرم لتوسيع نشاطات و علاقات بريد الجزائر الذي عرف مؤخرًا تطورًا هامًا بعد تطور التكنولوجيا الحديثة و وسائل العمل.

¹ عديسة شهرة، ، مرجع سابق، ص، 149، 148

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الاوروبية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

خاتمة الفصل :

وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 22 افريل 2002 بعد سنة من المفاوضات ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وقد لامس هذا الاتفاق العديد من المجالات، لارساء اطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين و تعزيز التعاون في المجال الثقافي و الاجتماعي و الانساني، و كذا الجانب الاقتصادي و المالي الذي يعنى بتطوير التنمية و الشراكة الاقتصادية بين الجانبين على المدى البعيد. و يولي الاتحاد الاوروبي في الشق الاقتصادي من هذه الشراكة الذي يركز اساسا على اقامة منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية ابتداء من تنفيذ الاتفاق خلال فترة انتقالية يتم فيها تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية وفق الرزنامة الزمنية المحدد حسب قوائم السلع للوصول الى ازالة هذه الرسوم نهائيا في الفاتح من سبتمبر 2017، ليكون هذا التاريخ بداية التبادل التجاري الحر لهذه المنتجات بدون قيود و حواجز. ان دخول الجزائر في شراكة غير متوازنة القوى مع الاتحاد الاوروبي و بللسعي الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، و تحرير تجارتها الخارجية، يستلزم المبادرة الى تنفيذ عدة سياسات و القيام بعدة اصلاحات اقتصادية و اجتماعية ترافق هذه التطورات، للتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري حيث قامت الجزائر استجابة لذلك باصلاح القطاع المالي و المصرفي و اجراء تعديلات على قانون النقد و القرض في سنة 2003. و بالاضافة الى ذلك فقد رافق توجه نحو التحرير التجاري و الانفتاح الاقتصادي على الاتحاد الاوروبي اصلاح قطاع التجارة الخارجية و الاستثمار، و مراجعة التشريعات المتعلقة بالمنافسة و تنظيم الممارسات التجارية كما تقدمت الجزائر عام 2010 بطلب من الشريك الاوروبي لتعديل رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية و اعادة النظر في بعض التنازلات التجارية التي وافقت عليها في اتفاق الشراكة ، وفي 2012 اتفق الطرفان على رزنامة جديدة للتفكيك الجمركي و تمديد الفترة الانتقالية المقررة لاقامة منطقة التبادل الحر في افاق 2020 بدلات من 2017 .

كما ان تركيز الاتحاد الاوروبي على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الصناعية مع الجزائر، اصبح من الاهمية تطوير استراتيجي لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و زيادة تنافسية المؤسسات الصناعية في الجزائر، حيث تم انشاء عدة مؤسسات وطنية للاشراف على برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية التجارة الخارجية و جلب الاستثمار الاجنبي.

ان التحدي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة الانتقالية المحددة لاقامة منطقة التبادل الحر، زيادة القدرة التنافسية للانتاج الوطني الى المستوى الاقليمي، و تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى مثيلاتها على النطاق الاقليمي و الدولي.

I- المراجع باللغة العربية**1- الكتب:**

1 -امين صيد، سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى. سنة 2013، ص، 77. ¹سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، عمان، الاردن، دار اليازوري العلمية، الطبعة الاولى، سنة 2011.

2 -بسام الحجاز ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، سنة2003.

3 -حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان ص 426.

4 -رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، الاسكندرية ،مصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، سنة2007.

5 -طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي- نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الازمة المالية العالمية، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، سنة 2010.

6 -عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي -مدخل حديث -، عمان، الاردن، دار صفاء، الطبعة الاولى، سنة2012.

7 -عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، الاردن، دار مجدلاوي، الطبعة الاولى، سنة1999.

8 - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، عمان، الاردن، مؤسسة الوراق، الطبعة الاولى، سنة2001.

9 -يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة، 2010.

2- الرسائل والأطروحات:

10 -ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية و تقييمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية ، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013.

11 -اوشن ليلي، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل الماجستير في القانون، غير منشورة تخصص: قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري- تيزيوزو-الجزائر.

- 12 -تواتي محمد، اثر الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري-دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998- 2008-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر
- 13 -شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطة - حالة دول المغرب العربي-، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 14 -عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة-الجزائر، 2007-2008.
- 15 -عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة، العربية الأورو- متوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 .
- 4- المداخلات وتقاير:**
- 16 -ابراهيم بوزيان و اخرون، التعاون المالي والتجاري الاورو جزائري في اطار اتفاقية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " اليورو و اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الاغواط، يومي 20 / 18 افريل 2005 .
- 17 -براق محمد، ميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة:دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
- 18 -بن حبيب عبد الرزاق ، حوالف رحيمة : الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، يومي 21/22 ماي 2002 .
- 19 -بورغدة حسين،قصاص الطيب، الشراكة الاورو-جزائرية واثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
- 20 -تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ استثمار . دراسة حالة الجزائر . مداخلة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ". جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 09/08 ماي 2004 .

- 21 -رقبية سليمة، الشراكة الاوروجزائرية، هل هي نعمة ام نقمة ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول:اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، يومي:13-14 نوفمبر2006.
1. رميدي عبد الوهاب ،سماي علي، الاثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول:اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، يومي:13-14 نوفمبر2006.
- 22 -سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو . عربية . مالها وما عليها وسبل تفعيلها . الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية" جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر، 09/08 ماي 2004.
- 23 -سناء عبد الكريم الخناق، المتطلبات الجزائرية للمنظمات الجزائرية المتوسطة و الصغيرة في ظل الشراكة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر2006.
- 24 -غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر2006.
- 25 -قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة :الفرص والتحديات، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ". جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 09/08 ماي 2004
2. محمد بوهزة،تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطة ،الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الاوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي:8-9ماي2004.
- 26 -مفتاح صالح، بن سمينة دلال، اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية:الدوافع،المحتوى،الاهمية ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر2006.

5- موانيق وجرائد رسمية

27 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاقيات و اتفاقيات دولية ، مرسوم رئاسي رقم 05-159، مؤرخ في 27 افريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الاورومتوسطي، الجريدة الرسمية، عدد 27،31 افريل 2005.

28 -القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل و المتمم للامر 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة.

II- المواقع الإلكترونية :

29 - المديرية العامة للجمارك الجزائرية، على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 11/04/19:50، 2015، <http://www.douane.gov.dz>

30 - المركز الوطني للإحصائيات و الاعلام الالي.

31 - الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ، على الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع: 25/12/2014، التوقيت: 17:30 <http://www.andi.dz/index.php/ar>

32- Banque d'aigerie, **Evolution Economique Et Monetaire en Algerie**, rapport2008,p85

33- Banque d'aigerie, **Evolution Economique Et Monetaire en Algerie**, rapport2013,p62